مركز الإمام مالك الإلكتروني

التدرج الأمهري في صعود سلم الأخضري



تأليف

الشيخ الصادق البرجي

جمع و ترتيب

الجيلالي فاطمي - حسن أزروال

مركز الإمام مالك الإلكتروني

التدرج الأمهري في صعود سلم الأخضري

الطبعة الأولى

1441هـ - 2019 م

للحصول على مزيد من إصداراتنا المرجو زيارة موقعنا

www.mam-malik.com

مجموعة اللآلئ الزكية في فتاوى السادة المالكية

إشراف الشيخ عيسى فلاح

شرح مقدمة الناظم رحمه الله

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على خاتم رسل الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد: فهذا شرح مبسط سهل وميسور وضعته على منظومة الإمام الأخضري في المنطق المسماة بالسلم المنورق قصدت به نفسي أولا وكل من هو محتاج إليه من أمثالي والله أسأل أن يرحم الناظم والشارح وكل من يطالعه أو يستفيد منه من أبناء المسلمين آمين.

قال الناظم–رحمه الله–: {بسم الله الرحمن الرحيم}

ابتدأ الناظم–رحمه الله–منظومته بالبسملة اقتداء برب القرآن العظيم حيث افتتح كتابه بالبسملة وثنى بالحمدلة.وعملا بسنة النبي الكريم صلوات ربي وسلامه عليه.

وجملة البسملة جملة مفيدة واختلف علماء اللغة في كونهما خبرية أو إنشائية.فإن كانت إنشائية فإدراك معناها تصور،وإن كانت خبرية فالجزم بمضمونها أو ظنه يسمى تصديقا،وتمسى هي قضية وخبرا.وهل هي قضية شخصية أو كلية أو جزئية أو مهملة احتمالات، وذلك بحسب تقدير المتعلق المحذوف،وهي هنا في كلام الناظم–رحمه الله– قضية شخصية لأن الأولى أن يقدر المتعلق المحذوف متأخرا خاصا من مادة ما جعلت البسملة مبدءا له،فيكون التقدير هنا بسم الله الرحمن الرحيم أنظم.فتكون جملة خبرية فعلية فاعلها مشخص مخصوص.فلذلك كانت قضية شخصية موجبة.

١-[[الحمد لله الذي قد أخرجا ■ نتائجَ الفكر لأرباب الحجا]]

أي أحمد الله الذي قد أظهر للعقلاء من عباده نتائج أفكارهم.فهو سبحانه الخالق للفكر والخالق للنتيجة.والفكر هو ترتيب أمور معلومة للتوصل بها إلى أمر مجهول، والأمر المجهول إما تصور وإما تصديق فالوصول إلى التصور المجهول يكون عن طريق التعريف.والوصول إلى التصديق المجهول يكون عن طريق الدليل.وكل من التعريف والدليل يكون بترتيب أمور معلومة فالتعريف هو عبارة عن ترتيب تصورات معلومة للتوصل بها إلى تصور مجهول.والدليل هو عبارة عن ترتيب تصديقات معلومة للتوصل بها إلى تصديق مجهول.وكل من التعريف والمعرف والدليل والمدلول مخلوق لله

سبحانه.ومادام الإنسان لا يتوقف عن التفكير و لا يستغني عنه مدة حياته فيكون محتاجا دائما وأبدا إلى أن يخلق الله فيه ذلك.وخلق الله فينا ذلك إنما هو تكرم منه وتفضل يستحق منا أن نلهج بحمده وشكره في جميع أوقات حياتنا.

٢-[[وحط عنهم من سماء العقل★كل حجاب من سحاب الجهل]]

٣ -[[حتى بدت لهم شموس المعرفه ■ رأوا مخـدراتها منكشفه]]

بعد أن بين الناظم–رحمه الله– أن الله تعالى هو الخالق لجميع أفكار العقلاء ونتائجها و لم يكن جميع العقلاء موفقين لإدراك الأشياء على ما هي عليه في نفس الأمر وبخاصة المعاني الدقيقة والمسائل العويصة _ بين هنا في هذين البيتين:أن هناك طائفة من عباده العقلاء خصهم بإدراك المعاني الدقيقة والقضايا العميقة فوفقهم لإدراكها على ماهي عليه في الواقع.

وقد شبه الناظم العقل بالسماء والمعاني الدقيقة بالكواكب والجهل بالسحاب فكما يحول السحاب بيننا وبين رؤية الشمس والكواكب يحول الجهل بين عقولنا وبين إدراك تلك المعاني اللطيفة.وكما أن الله سبحانه هو المزيل والمبدد للسحاب بقدرته فهو تعالى كذلك المزيل للجهل والمانع من الوقوع في الخطإ فله الحمد على نعمة الفهم السليم ونسأله سبحانه الثبات على الطريق المستقيم.

٤-[[نحمـده جل على الإنعام■ بنعمة الإيمـان والإسلام]]

٥-[[من خصنا بخير من قد أرسلا ■ وخير من حاز المقامات العلى]]

٦-[[محمد سيد كل مقتفى■ العربي الهاشمي المصطـفى]]

٧-[[صلى عليه الله مادام الحجا ■ يخوض من بحر المعـاني لججا]]

٨-[[وآله وصحـبه ذوي الهدى■ من شبهوا بأنجـم في الاهتدا]]

بعد أن حمد الله سبحانه على نعمة التفكير التي أنعم بها على جميع العقلاء وكان من التفكير ما يقود إلى معرفة الحق والتمسك به،و معرفة الحق تتمثل في معرفة الله سبحانه ومعرفة رسله ومعرفة الشرائع التي جاؤوا به من عنده تعالى وكان نبينا صلى الله عليه وسلم خاتمهم وأفضلهم وكانت شريعته الغراء حاوية لجميع الشرائع التي سبقتها- فبعد أن حمد الله على النعمة العامة حمده ثانيا على النعمة الخاصة وهي نعمة الإيمان والإسلام و اتباع سيد الأنام صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم. فأول نعمة علينا هي نعمة الإيجاد وأعظم نعمة علينا هي نعمة إيجاد الإيمان في قلوبنا.

فحمد الناظم -رحمه الله- الله تعالى على أن حبب إلينا الإيمان ووفقنا للعمل بالإسلام وجعلنا من أمة خير الأنام وطلب منه سبحانه أن يصلي على سيدنا محمد سيد العقلاء وأشرف المصطفين وعلى آله وصحابته أهدى المهتدين مادامت عملية التفكير مستمرة إلى أبد الآبدين.

قال الناظم-رحمه الله-:

٩-[[وبعد فالمنطق للجنان ■ نسبته كالنحو للسان]]

١٠[[-فيعصم الأفكار عن غي الخطا ■ وعن دقيق الفهم يكشف الغطا]]

بين الناظم-رحمه الله-في هذين البيتين الفائدة من تعلم علم المنطق،ولبيان هذه الفائدة شبهه بعلم النحو المعروف فضله والمسلم بفائدة بإجماع علماء اللغة العربية،فيقول-رحمه الله-: كما أن علم النحو يحفظ اللسان من اللحن ويتوصل به إلى إدراك المعاني الدقيقة والأسرار اللطيفة التي تشتمل عليها اللغة العربية فعلم المنطق كذلك يحفظ الفكر من الوقوع في الخطإ ويتوصل به إلى إدراك المعاني الدقيقة والأسرار الغامضة.وفي الحقيقة كل منهما منطق وكل منهما نحو إلا أن النحو هو منطق التفكير باللغة العربية والمنطق هو نحو التفكير بأي لغة.

١١-[[فهاك من أصوله قواعدا ■ تجمع من فنونه فوائدا]]

بعد أن شوق الناظم–رحمه الله– طالب العلم إلى تعلم المنطق ببيان فائدته– أمره أن يتناول منه هذه المنظومة ويحرص على حفظها وفهمها لأنها تشتمل على معظم القواعد الأساسية لهذا العلم،وتحت هذه القواعد مالا يحصى عددا من المسائل والفروع.

١٢-[[سميته بالسلم المنورق■يرقى به سماء علم المنطق]]

ذكر–رحمه الله–في هذا البيت: اسم هذه المنظومة وهو:(السلم المنورق) وإنما اختار لها هذا الاسم لأنها وسيلة للصعود إلى دراسة المطولات في هذا العلم.

١٣-[[والله أرجو أن يكون خالصا■لوجهه الكريم ليس قالصا]]

١٤-[[وأن يكون نافعا للمبتدي■به إلى المطولات يهـــــتدي]]

طلب الناظم–رحمه الله– من الله سبحانه أن يرزقه الإخلاص في عمله هذا وهو نظمه لهذه القواعد حتى يكون ثوابه عليه كاملا. كما طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدئين في تعلم هذا العلم يستعينون به على فهم المطولات في هذا العلم.

وقد أجاب الله–سبحانه– دعاءه كما هو مشاهد فكل من تعلق بهذه المنظومة بعين الرضى والقبول فتح الله عليه في هذا العلم.وقد تواتر أن الشيخ كان من معروف بالتقوى واستجابة الدعاء.

{ فصل في جواز الاشتغال به }

١٥-[[والخلف في جواز الاشتغال ■به على ثلاثة أقـــــوال]]

١٦-[[فابن الصلاح والنواوي حرما■وقال قوم ينبغي أن يعلما]]

١٧-[[والقـــــولة المشهورة الصحيحه■ جوازه لكامل القريحه]]

١٨[[-ممارس السنة و الكتاب ■ ليهتدي به إلى الصـــــواب]]

بين الناظم–رحمه الله–في هذا الفصل حكم تعلم هذا العلم في الشريعة الإسلامية.فذكر أن علماء الإسلام اختلفوا في حكم تعلمه.

وقبل أن نبين هذا الخلاف لابد أن نبين أن الناظم–رحمه الله– يقصد حكم تعلم المنطق المخلوط بشبه الفلاسفة وضلالاتهم مثل دراسة المنطق من كتاب طوالع الأنوار من مطالع الأفكار للبيضاوي. وأما الكتب المجردة من تلك الشبه مثل مختصر الإمام السنوسي والشمسية وهذه المنظومة فلا خلاف في جواز دراسته منها بل لا يبعد إن قلنا بأن تعلمه من فروض الكفاية لأن الأمة الإسلامية بحاجة ماسة إلى متكلمين من أهل السنة للدفاع عن الإسلام ورد شبه المغرضين ولا يمكن أن يصل أحد إلى مستوى المتكلم بدون أن يتقن هذا العلم.

اختلف علماء أهل السنة في حكم تعلم المنطق المخلوط بشبه الفلاسفة على ثلاثة أقوال وهي:

١) **التحريم** : ونسب الناظم–رحمه الله–هذا القول لإمامين جليلين وهما:الإمام النووي صاحب رياض الصالحين والأربعين النووية وشارح صحيح مسلم.والإمام ابن الصلاح صاحب كتاب:(مقدمة ابن الصلاح).لأن تلك الشبه قد لايسلم من اطلع عليها من الوقوع في الشك فتكون سببا في ما لا يحمد عقباه.وقد ذكر السيوطي–رحمه الله– أن هذا القول عليه جمهور الفقهاء والمحدثين.و ممن بالغ في تحريمه ابن تيمية الحراني.

٢) **الوجوب الكفائي** :وهذا القول عليه جماهير العلماء ومنهم الإمام أبو حامد الغزالي صاحب كتاب إحياء علوم الدين.

لأنه وسيلة للدفاع عن الإسلام والدفاع عنه واجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.وردوا على ما استدل به أصحاب القول الأول بأدلة قوية ليس هذا محل بسطها.

٣)**التفصيل**: وهو أنه يجوز لمن درس الشريعة الإسلامية وكان حاد الفهم قوي الذكاء يتسلح به لبيان محاسن الشريعة وتفنيد شبه المبطلين فيدرس المنطق حتى من الكتب

المشتملة على تلك الشبه لأن بعض علمائنا مثل البيضاوي إنما خلطوا المنطق بتلك الشبه ليتمكن طالب العلم من الرد على الفلاسفة.

وأما من لم يتمكن من علوم الشريعة أو كان ضعيف الذكاء فلا يباح له أن يتعلم المنطق من تلك الكتب ويكتفي بتعلمه من الكتب الخالية من تلك الشبه.

وهذا القول هو الذي صححه الناظم-رحمه الله- وارتضاه.

قال الناظم-رحمه الله تعالى:

فصل في أنواع العلم الحادث

[[إدراك مفرد تصورا علم □ ودرك نسبة بتصديق وسم]]

[[وقدم الأول عند الوضع □ لأنه مقدم بالطبع]]

[[والنظري مااحتاج للتأمل □وعكسه هو الضروري الجلي]]

[[ومابه إلى تصور وصل □يدعى بقول شارح فلتبتهل]]

[[وما لتصديق به توصلا □ بحجة يعرف عند العقلا]]

تمهيد: اعلم أولا أن علم المنطق كله مبني على التصور والتصديق. والتصور منه ما هو ضروري لا يحتاج إلى تعريف، ومنه ما هو نظري يتوقف على التعريف. والتصديق كذلك منه ما هو ضروري لا يحتاج إلى دليل ومنه ما هو نظري يفتقر إلى الدليل. فلأجل ذلك عقد الناظم-رحمه الله- هذا الفصل لبيان التصور والتصديق وبيان الضروري والنظري لكل منهما.

الشرح: الإدراك هو وصول النفس إلى المعنى المراد من اللفظ. واللفظ إما كلمة أو جملة غير مفيدة أو جملة مفيدة والجملة المفيدة إما خبرية أو إنشائية.

فإدراك معنى الكلمة أو معنى الجملة غير المفيدة أو معنى الجملة المفيدة الإنشائية أو إدراك مضمون الجملة المفيدة الخبرية كل ذلك يسمى تصورا.

-وأما التصديق فهو الجزم أو الظن بمضمون الجملة الخبرية المفيدة،سواء كان هذا المضمون الذي حصل الجزم أو الظن به مطابقا للواقع أو مخالفا له.

أمثلة على التصور: من التصور: إدراك معنى هذه الكلمات:{{السماء،الأرض،الجبل، البحر، الخ.}}

وإدراك معنى هذه الجمل غير المفيدة:(الذي يطيع والديه...، من يعمل الصالحات..، إن قمت بواجبك....،الخ.)وإدراك معنى هذه الجمل الإنشائية:(اتق الله. لا تؤخر واجبات اليوم إلى الغد. ما أجمل صوت القارئ. الخ.)وإدراك مضمون مثل هذه الجمل الخبرية المفيدة:(السماء صحو. الجو ليس ببارد.الخ.).

أمثلة على التصديق: من التصديق حصول الجزم أو الظن بمضمون هذه الجمل الخبرية المفيدة:(السماء صحو. الشمس ليست حارة. الجو معتدل. المناخ ليس باردا. الخ.)

فمهما حصل لك الجزم أو الظن بمضمون جملة خبرية مفيدة مثبتة أو منفية فإن حصول هذا الجزم أو الظن بهذا المضمون يسمى عند علماء المنطق تصديقا. سواء كان جزمك أو ظنك موافقا للواقع أم مخالفا له.

- **مثال الجزم المطابق:** (الله واحد) فإن المؤمن يجزم بمضمون هذه الجملة(وحدانية الله)،وجزمه مطابق للواقع.

-**ومثال الجزم المخالف للواقع:**(**الله ثالث ثلاثة**)، فإن النصراني يجزم بمضمونها، ولاشك أن جزمه بذلك مخالف للواقع.

- **ومثال الظن الموافق:**(**الوتر ليس بواجب**) فإن غاية ما يصل إليه المجتهد هو الظن بذلك، لأنها مسألة خلافية.

- **ومثال الظن المخالف:**(**الأرض ثابتة**) عند من يظن ذلك.

ما زلنا مع قول الناظم-رحمه الله-:

[[إدراك مفرد تصورا علم ● ودرك نسبة بتصديق وسم]]

– وقد بينا أن التصور هو ما عدا التصديق الذي هو الجزم أو الظن بمضمون الجملة الخبرية المفيدة.

فيشمل إدراك معنى الكلمة ومعنى الجملة غير المفيدة ومعنى الجملة المفيدة الإنشائية ومضمون الجملة الخبرية المفيدة من غير جزم أو ظن.

- وهذا معنى قوله-رحمه الله-: {**إدراك مفرد تصورا علم**}

فالمراد بالمفرد هنا: ما عدا الجزم أو الظن بمضمون الجملة الخبرية المفيدة.

– وأشار إلى تعريف التصديق بقوله:(ودرك(وقوع) نسبة بتصديق وسم).يعني أن التصديق هو إدراك وقوع النسبة الكلامية. فكلامه على حذف مضاف، ومعنى إدراك وقوع النسبة(مضمون الجملة):الجزم أو الظن بحصولها.

–واعلم أن الجملة الخبرية المفيدة تتكون من ثلاثة أجزاء وهي:١– الموضوع وهو في الجملة الاسمية المبتدأ، وفي الجملة الفعلية الفاعل أو نائبه.

٢– المحمول وهو الخبر في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية.

٣–النسبة وهي مضمون الجملة. فمثلا قولنا:(علي مجتهد) هذه الجملة الخبرية المفيدة تتكون من الموضوع وهو علي، والمحمول وهو مجتهد، والنسبة وهي اجتهاد علي. وقولنا:(اجتهد علي) جملة خبرية مفيدة تتكون من موضوع وهو علي،ومحمول وهو اجتهد،ونسبة وهي اجتهاد علي. فإدراك كل واحد من هذه الثلاثة يسمى تصورا، وأما التصديق فهو الجزم أو الظن بأن عليا مجتهد في الواقع.

– ومن هنا يتبين لنا أن التصديق يتوقف على التصور،لأن التصديق هو الجزم أو الظن بمضمون الجملة الخبرية،ومضمون الجملة هو عبارة عن ارتباط المحمول بالموضوع. فلا يمكنك التصديق إلا بعد أن تتصور الموضوع على حدة والمحمول على حدة وارتباط هذا المحمول بذاك الموضوع.ففي المثال المتقدم تتصور عليا من غير أن تتصور اجتهاده، وتتصور الاجتهاد من أي شخص، ثم تتصور أن عليا متصف بالاجتهاد. ثم يأتي التصديق الذي هو الجزم بهذه الصورة(اجتهاد علي) أو الظن بها.

- ومن أجل هذا وهو توقف التصديق على التصور تجد علماء هذا الفن يقدمون الكلام على التصور قبل الكلام على التصديق. وهذا ما أشار إليه الناظم-رحمه الله- بقوله:(وقدم الأول عند الوضع * لأنه مقدم بالطبع)

أي قدم التصور على التصديق في الوضع أي ضعه قبله في التأليف والتعلم والتعليم والمذاكرة ونحو ذلك،لأن التصور متقدم على التصديق طبعا،أي لا يحصل إلا بعد حصوله،وقديما قالوا الحكم على الشيء فرع عن تصوره. فيقدم عليه في الوضع لأجل حصول التناسب بينهما. ولذلك عندما نعد الأشياء نقول: واحد اثنان ثلاثة. الخ. وبإمكاننا أن نقول: ثلاثة اثنان واحد، لكن في الواقع لا يمكن حصول الاثنين إلا بعد حصول الواحد، فلذلك كان من التناسب أن يكون عدنا مطابقا للواقع. ولذلك تجد العرب تقدم المبتدأ على الخبر لأن المبتدأ في المعنى موصوف والخبر صفة له والصفة تتوقف على الموصوف.فلما تقدم عليها طبعا ناسب أن يتقدم عليها وضعا.ولا يخالفون هذه القاعدة إلا لنكتة.

-علم مما تقدم أن إدراك معنى أي لفظ لا يخرج عن التصور والتصديق،لأن اللفظ إما جملة خبرية مفيدة وإما غير ذلك،فالجزم أو الظن بمضمون الجملة الخبرية المفيدة يسمى تصديقا وإدراك معنى ما عدا ذلك من الألفاظ يسمى تصورا.

- وقد ذكر علماء البلاغة أن أدوات الاستفهام على ثلاثة أقسام: قسم يستفهم به عن التصور والتصديق وهو "الهمزة". وقسم يستفهم به عن التصديق فقط وهو "هل". وقسم يستفهم به عن التصور فقط وهو بقية أدوات الاستفهام:(من،ما،متى،أيان، كيف،أين،أنى، كم،أي).

- وحاصل ما يشير إليه الناظم-رحمه الله تعالى- بقوله:

[[والنظري ما احتاج للتأمل●وعكسه هو الضروري الجلي]]

[[وما به إلى تصور وصل ● يدعى بقول شارح فلتبتهل]]

[[وما لتصديق به توصلا ● بحجة يعرف عند العقلا]]

- حاصل ما يشير إليه بهذه الأبيات الثلاث: أن كلا من التصور والتصديق نوعان: ضروري ونظري.فالضروري من التصور هو مالا يحتاج إلى تعريف.والنظري منه ما يحتاج إلى تعريف.

والضروري من التصديق مالا يحتاج إلى دليل. والنظري منه ما يفتقر إلى دليل.

- أمثلة على التصورات الضرورية{الأرض،السماء،الجبال، الشمس،الهواء،البرد، الشتاء،الخ.}فتصور معاني هذه الألفاظ ضروري عند كل من يعرف اللغة العربية.

- أمثلة على التصورات النظرية: كل المصطلحات العلمية في جميع العلوم الدينية والدنيوية. فمثلا إذا ألقينا نظرة على علم النحو فإننا نجد فيه مالا يحصى من المصطلحات، مثل الكلام والكلمة والكلم والفاعل والمفعول والحال والتمييز..الخ. فهذه المصطلحات لا تدرك إلا بعد التأمل في تعاريفها. وقس على ذلك سائر العلوم.

- أمثلة على التصديقات الضرورية:(الواحد نصف الاثنين، الأرض تحتنا،السماء فوقنا،الخ.).

- أمثلة على التصديقات النظرية:(الله موجود، الله واحد، الأنبياء معصومون، الأنبياء صادقون، الخ.).فالتصديق بهذه القضايا متوقف على الدليل ومعظم العقائد الدينية هي من هذا القبيل.

- فبالتعريف نتوصل إلى التصورات النظرية.

- وبالدليل نتوصل إلى التصديقات النظرية.

*- **ولنضرب لذلك مثالا يحتذى به: قولنا:(النبي معصوم). هذه جملة خبرية مفيدة تسمى في هذا العلم:(قضية حملية).**

هذه القضية تشتمل على ثلاثة تصورات وهي تصور الموضوع والمحمول والنسبة.وتصديق وهو الجزم بهذه القضية بالنسبة للمسلم. فالنبي نحتاج في تصوره إلى تعريف،وكذلك العصمة. والتصديق بهذه القضية يتوقف على دليل.

*- فهذا معنى قوله:(والنظري ما احتاج للتأمل. وعكسه هو الضروري الجلي). يعني أن النظري من التصور ما احتاج للتأمل في تعريفه. والنظري من التصديق ما احتاج للتأمل في دليله.

والضروري من كل منهما مالا يحتاج إلى ذلك.

*- ومعنى قوله:(وما به إلى تصور وصل .يدعى بقول شارح فلتبتهل) (وما لتصديق به توصلا. بحجة يعرف عند العقلا)

يعني:أن التعريف هو ما يتوصل به إلى التصور النظري ويسمى أيضا بالقول الشارح،لأنه يشرح ويبين معنى اللفظ المراد تصوره.

والدليل ويسمى أيضا بالحجة ما يتوصل به إلى التصديق النظري.

– يعلم مما سبق أن جميع معلوماتنا لا تخرج عن التصور والتصديق،وأن التصديق نعبر عنه بالجملة الخبرية المفيدة، والتصور نعبر عنه بما عدا ذلك من الألفاظ.

– ومما هو معلوم أن المعلومات التصورية و التصديقية لا نهاية لها،والإنسان مهما عاش في هذه الدنيا وتعلم فإنه لا يدرك إلا اليسير منها، ويبقى جاهلا للكثير،ولله در من قال:(قل لمن يدعي للعلم معرفة * علمت شيئا وغابت عنك أشياء).

– وعلمنا أيضا مما تقدم أن المعلومات التصورية المجهولة لنا نتوصل إليها عن طريق التعريف، وأن المعلومات التصديقية التي نجهلها(لم نصل إلى مستوى الجزم أو الظن بها) إنما نتوصل إليها عن طريق الدليل.

– وسيأتي أن هناك سبعة أنواع للتعريف، ومنها التعريف بالحد والتعريف بالرسم، والتعريف بهما عبارة عن ترتيب تصورات معلومة لنا اثنين فأكثر للتوصل بها أو بهما إلى التصور الذي نجهله،فمثلا إذا كنا نجهل تصور الصلاة فإننا نأتي بتصورات معلومة لنا ونرتبها كالآتي: (قربة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط) فنتوصل بهذا الترتيب إلى إدراك معنى الصلاة.

– وإذا أردنا أن نتوصل إلى التصديق بقضية ما فإنا نأتي بتصديقات معلومة لنا ونرتبها بطريقة معينة لنتوصل بها إلى التصديق بتلك القضية. فمثلا إذا أردنا الوصول إلى التصديق

بحدوث العالم،أي هذه القضية:(العالم حادث)،فإننا نأتي بتصديقين فنقول:("العالم متغير" و"كل متغير حادث") فنتوصل بهما إلى التصديق بحدوث العالم، لأننا إذاكنا جزم بهذين التصديقين فإننا لابد أن نجزم بنتيجتهما وهي:(العالم حادث).

- فإذا عرفنا أن جميع معلوماتنا منحصرة في التصور والتصديق،وأن التصور إنما نتوصل إليه عن طريق التعريف،وأن التصديق لا نتوصل إليه إلا عن طريق الدليل، فلنعلم أن كلا من التعريف والدليل معرض للخطأ وإذا وقع الخطأ في التعريف كان تصورنا للأشياء على خلاف ما هي عليه في الواقع،ويكون التصديق المبني على هذه التصورات الخاطئة خاطئا. وكذلك إذا وقع خطأ في الدليل فإن نتيجته تكون هي الأخرى خاطئة.

- فلكي نتوقى الخطأ في التعريف حتى تكون تصوراتنا صحيحة ونتوقاه في الدليل حتى تكون تصديقاتنا سليمة وضع علم المنطق.

- فعلم المنطق إنما يضبط لنا مسألة التعريف ومسألة الدليل. ولذلك يحتاج إليه كل إنسان لتصحيح تصوراته وتصديقاته، ونحتاج إليه في كل علم،لأن كل علم مكون من تصورات وتصديقات،خذ على سبيل المثال علم الفقه،تجده مكون من تصورات وتصديقات مثلا عندما نتكلم عن الصلاة فإننا نعرفها أولا لنتصورها ثم نذكر أحكامها الشرعية فنقول مثلا:(الصلاة واجبة) ففي هذه القضية نحتاج إلى تصور طرفيها وهما الصلاة والوجوب، وكل واحد منهما يحتاج إلى تعريف فالصلاة لها تعريف والوجوب له تعريف. والجزم أو الظن بهذه القضية يحتاج إلى دليل. فصار علم الفقه متوقف على علم المنطق الذي يبين فيه شروط التعريف وضوابط الأدلة.

- ولهذا كان المنطق معيار العلوم.ومن لا يعرفه لا يوثق بعلمه.

قال الأخضري-رحمه الله-:

أنواع الدلالة(اللفظية) الوضعية

(دلالةاللفظ على ما وافقه ■ يدعونها دلالة المطابقه)

(وجزئه تضمنا وما لزم ■ فهو التزام إن بعقل التزم)

- **مدخل**: قد علمنا أن معلوماتنا هي عبارة عن تصورات وتصديقات،وعلمنا أننا نتوصل إلى هذه المعلومات عن طريق النظر أي الفكر،والفكر هو ترتيب أمور معلومة للتوصل بها إلى أمر مجهول. فإن كان الأمر المجهول لنا هو التصور فإننا نرتب تصورات معلومة،وهذا هو التعريف. وإن كان الأمر المجهول لنا هو التصديق فإننا نرتب تصديقات معلومة لنا من قبل. وهذا هو الدليل.

– والمنطق إنما وضع لصيانة هذا الفكر المتمثل في التعريف والدليل من الوقوع في الخطأ. ولذلك جميع مباحث هذا العلم تدور حول التعريف والدليل.

– ثم هذا الفكر المتمثل في التعريف والدليل نعبر عنه ونوصله لغيرنا عن طريق اللغة.فهي وسيلة للتعبير عن أفكارنا و ما يجول في خواطرنا. ولذلك اهتم علماء المنطق باللغة لأنها هي التي نستخدمها في التعبير عما توصلنا إليه من التعريف والدليل.

– ولما كان الدليل يتألف من تصديقات والتصديقات تتركب من تصورات، والتعريف إنما يكون بالتصورات الكلية و لم تكن جميع الألفاظ دالة على المعاني الكلية– قلت لما كان الأمر كذلك– احتاج علماء المنطق إلى بيان دلالات الألفاظ الموضوعة لمعانيها.

– والمعنى الذي يدل عليه اللفظ بسبب الوضع تارة يكون غير مركب وتارة يكون مركبا، وعلى كل إما أن يستلزم معنى آخر أولا.

– فالسامع للفظ إذا كان عارفا بالوضع(يعرف أن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى) وحضر في ذهنه معنى هذا اللفظ بتمامه فإن هذا يسمى عندهم بدلالة المطابقة.وإن حضر في ذهنه جزء المعنى فهذا يسمونه دلالة التضمن،وإن حضر في ذهنه معنى آخر يستلزمه معنى اللفظ المسموع فهذا قد سموه بدلالة الالتزام.

– ولذلك يقولون: إن دلالة المطابقة هي: دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، ودلالة التضمن هي: دلالة اللفظ على جزء ما وضع له، ودلالة الالتزام هي: دلالة اللفظ على لازم ما وضع له.

*- **الأمثلة**: نحن نعرف أن لفظ العشرة موضوع للعدد المعين، فإذا سمعنا هذا اللفظ فتارة نفهم منه العدد بكامله، وهذه هي دلالة المطابقة.وتارة نفهم منه الخمسة لأنها من أجزائه،وهذه دلالة التضمن.وتارة نفهم منه الزوجية لأن العشرة من الأعداد الزوجية والزوجية ليست معناه بل هي معنى لفظ الزوجية(**أي اللفظ الموضوع لها هو الزوجية**) لكن العشرة تستلزم الزوجية. وإذا حضر المعنى في الذهن قد تحضر معه لوازمه.وهذه هي دلالة الالتزام.–

- **مثال آخر:** لفظ الصلاة فإنه يدل على تمام معناه(قربة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط)بدلالة المطابقة ويدل على السلام (لأنه من أجزاء معناه) بالتضمن. ويدل على العبادة (لأنها من لوازم معناه) بالالتزام.

– مثال آخر:لفظ الجدار يدل على معناه المعروف بالمطابقة ويدل على الجدار لأنه من لوازم معناه بالالتزام.

- **سؤال: كيف ننتقل من سماع اللفظ إلى جزء معناه في دلالة التضمن، وإلى لازم معناه في دلالة الالتزام؟.**

– هم يقولون إن لفظ الإنسان مثلا يدل على الحيوان الناطق بدلالة المطابقة، وعلى الحيوان وحده أو الناطق وحده بدلالة التضمن، وعلى أنه قابل للكتابة وللتعلم وللضحك بدلالة الالتزام. فكيف نفهم من لفظ الإنسان مثلا الحيوانية وحدها أو الضحك وحده؟ أو لازم من لوازم معناه وحده؟.

– الجواب: أننا ننتقل من سماع اللفظ إلى أحد أجزاء معناه ولا نلتف إلى بقية الأجزاء أو ننتقل منه إلى لازم معناه ولا نقف عند معناه.وذلك إذا لم يتعلق الغرض ببقية الأجزاء أو بالملزوم.

- **ومن أمثلة ذلك**: إذا رأى شخصان شبحا من بعيد فقال أحدهما إنه حيوان وقال الآخر إنه جماد،فجاء من أخبرهما أنه إنسان، فإنهما يفهمان من لفظ إنسان أنه حيوان وليس بجماد،فهنا انتقلنا من هذا اللفظ إلى جزء معناه و لم نلتفت إلى الجزء الآخر لأنه لم

يتعلق به الغرض. وكذلك إذا قال أحدهما إن فلانا قد اشترى قطعة من الأرض وقال الآخر لم يقع منه الشراء، فجاء من أخبرهما أنه اشترى منزلا، ففهم من ذلك أنه اشترى أرضا،لأن المنزل يدل على الأرض دلالة التزام.

* وقد اشترط المناطقة في دلالة الالتزام أن يكون التلازم بين المعنيين في الذهن وفي خارج الذهن أو في الذهن فقط. فمثال تلازمهما في الذهن وفي الخارج ملازمة الجدار للسقف فهما متلازمان في الذهن أي كلما حضر فيه معنى السقف إلا وحضر معه الجدار وفي الخارج كذلك فلا نجد سقفا بدون جدار. ومثال تلازمهما في الذهن فقط ملازمة البصر للعمى لأن العمى هو عدم البصر عن ما من شأنه أن يكون بصيرا،فعندما تسمع لفظ العمى يحضر البصر في ذهنك.لأن العمى هو سلب هذا البصر .ومثل ذلك كل معنيين بينهما تقابل العدم والملكة.

– وهذا التلازم الذي يكون في الذهن وفي الخارج أو في الذهن على الأقل يسمى بالتلازم البين بالمعنى الأخص.

– أما التلازم الذي يكون في الخارج فقط فغير معتد به عند المناطقة ودلالة اللفظ عليه لا تسمى بدلالة الالتزام،وذلك مثل دلالة الفحم على السواد،فإن السواد ملازم للفحم في الخارج فلا يوجد فحم غير أسود،ولكنهما في الذهن غير متلازمين لأن العقل يجوز أن يكون الفحم غير أسود. وهذا النوع من التلازم يسمى بالتلازم العرفي.

– وهذا معنى قول الناظم– رحمه الله–: وما لزم فهو التزام إن بعقل التزم) أي ودلالة اللفظ على المعنى الذي لزم معناه تسمى بدلالة الالتزام بشرط أن يكون التلازم بين المعنيين ذهنيا سواء كان التلازم مع ذلك في الخارج أم لا.

قال الناظم- رحمه الله-:

فصل في مباحث الألفاظ

[[مستعمل الألفاظ حيث يوجد ■. إما مركب وإما مفرد]]

[[فأول ما دل جزؤه على ■ . جزء معناه بعكس ماتلا]]

{وهو على قســـمين أعني المفردا ■ كلي آو جزءي حيــــــــث وجدا}

(فمفهم اشتـــــــــــــــــــراك الكلي ■ كأســـــــــــــــد وعكسه الجزءي)

(وألا للـــــــــــــذات إن فيها آندرج ■ فانســـــــــــــبه أولعارض إذا خرج)

(والكليات خمســــــــــــة دون انتقاص ■ جنس وفصـــــــــل عرض نوع وخاص)

وأول ثـــــــــــلاثة بلا شطط ■ جنس قريب آوبعيد آو وسط)

الشرح: اعلم أولا: أنه كان من الأفضل أن يعبر هنا بالباب بدلا من التعبير بالفصل ويجعل فصل أنواع الدلالة هنا لأن أنواع الدلالة اللفظية الوضعية من جملة مباحث الألفاظ.

- **ثانيا:**المقصود من مباحث الألفاظ هو معرفة الكلي لأنه هو الـذي يتكـون منـه التعريـف والدليل.

ولكن لما كان اللفظ منه المركب ومنه المفرد والمفرد منه الجزءي ومنه الكلي،احتـاجوا إلى تعريف هذه الأمور ليتميز اللفظ الكلي عن غيره.

وحاصل ذلك: أن اللفظ إما كلمـة وإمـا جملـة غـير مفيـدة وإمـا جملـة مفيـدة خبريـة أو إنشائية. والجملة غير المفيدة يدخل فيها المركـب الإضـافي مثـل: عـالم الغيـب. والمركـب التقييدي وهو المركب من الموصـوف وصـفته مثـل:الله الصـمد. فالجملـة المفيـدة بنوعيهـا والجملة غير المفيدة كل ذلك من المركب عند المناطقة إلا إذا سمي بشيء من ذلـك فيصـير من المفرد.

- والمفرد هو الكلمة أو الجملة المسمى بها مفيدة أم غير مفيدة.

- **والدليل على هذا أنهـم عرفـوا المفـرد بأنـه:** مـا لا يـدل جـزؤه عـلى جـزء معنـاه،وهـذا ينطبق على الكلمة بأنواعها الثلاثة(الاسم والفعل والحرف) وما سمي به من الجملـة المفيـدة وغير المفيدة.

- **الأمثلة: خالد:** هذا اسم يدل على ذات معينة،والخاء مثلا منه لا يدل على جـزء معنـاه. وضرب:فعل،يدل على حدث معين،والراء مثلا منه لا يـدل عـلى جـزء مـن هـذا المعنـى. ومن: حرف يدل على ابتداء مخصوص،والنون مثلا منه لا يدل على جزء من معناه.

-وإذا سمينا شخصا: عبد الله،أو الرجل الكريم. أو سمينا مدينة : سر من رأى. فهذه الألفاظ في الأصل مركبة،ولما سمينا بها صارت أسماء على ذوات معينة،لا يدل جزؤها على جزء معناها.فأصبحت بمنزلة المفرد.

- وعرفوا المركب بما يدل جزؤه على جزء معناه، وهذا يتمثل في الجملة غير المفيدة،والجملة المفيدة.

- **الأمثلة:** -من الجمل غير المفيدة:(نصر الله، سعادة الدارين،عمل البر، الحياة الكريمة، السعادة الأبدية،..الخ).

-ومن الجمل المفيدة:(الله لا إله إلا هو، وإلهكم إله واحد، قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها، فاقض ما أنت قاض، فما أصبرهم على النار،..الخ.).

فهذه كلها مركبات لأن جزءها يدل على جزء معناها.فمثلا نصر الله : هذا اللفظ مكون من جزءين ومعناه نسبة النصر إلى الله. وكل واحد من جزأيه يدل على جزء هذا المعنى.

- وإلى ما تقدم يشير الناظم -رحمه الله- بالبيتين الأولين.

قال الناظم-رحمه الله-:

[[وهو على قسمين أعني المفردا ■ كلي آوجزئي حيث وجدا}

[[فمفهم اشـــــــــتراك الكلي■كأســــــد وعكسه الجزئي]]

بعد أن بين أن اللفظ ينقسم إلى مفرد ومركب، -وبينا أن المفرد هو الكلمة، و ما هو بمنزلتها- أخبر هنا أن المفرد نوعان لا ثالث لهما، وهما الكلي والجزئي.وهذا التقسيم بملاحظة معناهما. فما هو معنى كل منهما:

تعريفهما:

الكلي هو: ما يصح حمله على كثيرين.لأن معناه قاسم مشترك بين عدة أفراد.

فمثلا: لفظ إنسان يصح حمله أي الإخبار به عن عدة أشخاص،فنقول:(خالد إنسان، علي إنسان، حمزة إنسان، عيسى إنسان،عزير إنسان،..الخ)،وإنما صح الإخبار به عن هذه

الأفراد لأن معناه وهو الحيوان الناطق قاسم مشترك بينها. وهكذا يقال في لفظ نبي ورسول وصلاة وزكاة وغيرها، فلفظ نبي مثلا معناه مشترك بين آدم ونوح ..وعيسى وموسى وغيرهم، فلذلك يصح حمله عليهم.

الجزئي هو: مالا يصح حمله على أكثر من واحد،لأنه موضوع لمعنى معين لا يقبل غيره. فمثلا لفظ آدم الموضوع لأبينا آدم عليه السلام لا يصح حمله على شخص آخر، فلا يطلق هذا اللفظ على سيدنا إبراهيم عليه السلام مثلا.

وبعد أن تعرفنا على كل من الكلي والجزئي تعالوا لننزل ذلك على المفرد الذي هو الكلمة وما هو بمنزلتها.

- علمنا أن الكلمة ثلاثة أنواع:(الاسم والفعل والحرف). فالاسم منه ما هو كلي ومنه ما هو جزئي،والفعل لا يكون إلا كليا، لأنه يصح حمله على عدة فاعلين.والحرف اختلف فيه،فقيل إنه كلي، وقيل إنه جزئي،وقيل لا يوصف بواحد منهما.

- وإذا كنا نعلم من علم النحو أن الاسم لا يخرج عن النكرة والمعرفة،فلنعلم أنهم اتفقوا على أن النكرات كليات. وأما المعارف فاتفقوا على أن الأعلام كلية، واختلفوا في بقية المعارف كالضمير واسم الإشارة واسم الموصول، فذهب بعضهم إلى أنها كلية، وذهب غيرهم إلى أنها جزئية.

- وسأشير -إن شاء الله-في أول تعليق إلى سبب الخلاف بينهم في هذه المعارف وفي الحروف.وأن ذلك يرجع إلى علم الوضع.

[[الكلي الذاتي والعرضي]]

قال الناظم-رحمه الله-:

وأولا للذات إن فيها اندرج ■ فانسبه أو لعارض إذا خرج

هذا تقسيم للكلي بملاحظة دخوله في ماهية أفراده وخروجه عنها. وينقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام:

أ) ذاتي: وهو الكلي الذي يكون جزءا لماهية أفراده.مثل الحيوان أو الناطق بالنسبة لأفراده.

-فأفراد الحيوان:(الإنسان،الأسد،الفرس،الحمار،..الخ). وماهية كل واحد من هذه الأفراد تتكون من الحيوانية وزيادة،فالإنسان هو الحيوان الناطق،والأسد هو الحيوان المفترس، والفرس هو الحيوان الصاهل،والحمار هو الحيوان الناهق،وهكذا يقال في بقية الحيوانات.فإذا قارنا بين هذا الكلي(الحيوان) وبين أفراده فإننا نجده جزءا من مكونات ماهية أفراده.

-وأفراد الناطق:(خالد،هشام، عبد الله،فاطمة،أسماء،..الخ).وماهية هذه الأفراد تتكون من الحيوانية و الناطقية،فهي حيوانات ناطقة،فنجد هذا الكلي(الناطق) داخلا في ماهية أفراده،لأنه جزء منها.

ولعلنا قد لا حظنا الفرق بين الحيوان والناطق،فكل واحد منهما داخل في مفهوم الإنسان،إلا أن الحيوان يدخل في ماهية الإنسان وفي ماهية غيره من الحيوانات. بينما يختص الناطق بماهية أفراد الإنسان. وعلماء المنطق يسمون الأول: جنسا والثاني فصلا.

ب) عرضي: وهو الكلي الخارج عن ماهية أفراده.مثل الضاحك والماشي بالنسبة لأفرادهما.

-لأن أفراد الضاحك:(هشام،طلحة، عمار،الصادق، بدرة،عائشة،..الخ) وماهية كل فرد من هذه الأفراد:(حيوان ناطق). فنجد أن هذا الكلي(الضاحك) خارج عن هذه الماهية،أي ليس من مكوناتها،ولكنه يختص بها،ولا يجاوزها إلى حيوانات أخرى.

- وأفراد الماشي:(الإنسان، الأسد، الفرس،.الخ). فنجد أن هذا الكلي(الماشي) خارج عن ماهية هذه الأفراد، ولا يختص بواحد منها. فإذا قارنا بينه وبين أفراد الإنسان مثلا فإننا نجده خارجا عن ماهيتها ولا يختص بها.فالمشي ليس صفة خاصة بالإنسان.

ولعلنا قد لاحظنا أيضا الفرق بين هذين الكليين:(الضاحك،الماشي) فكل منهما خارج عن ماهية أفراده إلا أن الضاحك خاص بماهية واحدة،والماشي يشمل أكثر من ماهية.

وعلماء المنطق يسمون الكلي الخارج عن الماهية الخاص بها ب:(الخاصة)، ويسمون الكلي الخارج عن الماهية الغير الخاص بها ب:(العرض العام).

ج) **واسطة:** وهو الكلي الذي ليس بداخل الماهية ولا خارج عنها.مثل الإنسان لماهيته.

- لأن ماهية الإنسان:(حيوان ناطق)، وماهية كل فرد من أفراده:(حيوان ناطق).فنجد أن هذا الكلي:(إنسان) هو مجموع ماهية أفراده،فماهية خالد مثلا=حيوان ناطق=إنسان. وهذا النوع من الكلي يسمى عند المناطقة ب:(النوع).

& ومن هنا ندرك أن الكليات لا تخرج عن هذه الخمسة:(الجنس،الفصل،النوع،العرض العام،الخاصة).

- وندرك أن تقسيم الكلي إلى ذاتي وعرضي كان باعتبار دخوله في ماهية أفراده أو خروجه عنها. وأن تقسيمه إلى هذه الخمس كان باعتبار كونه مشتركا أو مختصا.

- وسيأتي مزيد بيان للكليات الخمس في البيت الآتي بحول الله.

مبادئ التعريفات: الكليات الخمس.

* قال الناظم-رحمه الله-:

(والكليات خمسة دون انتقاص ■ جنس وفصل عرض نوع وخاص).

- **الشـــــرح**: المفـــرد الكلـــي لا بـــد أن يكـــون واحـــدا مـــن هـــذه الخمس:(الجنس،والفصل،والنوع،والخاصة، والعرض العام).لأنه إما أن يكون تمام ماهية أفراده،وإما جزءا منها،وإما خارجا عنها.فإن كان تمام الماهية فهو النوع، وإن كان جزءا من الماهية فإن كان مشتركا بين حقائق مختلفة فهو الجنس،وإن كان خاصا بماهية واحدة فهو الفصل.

والخارج عن الماهية إن كان خاصة بماهية واحدة فهو الخاصة وإن كان مشتركا بين حقائق مختلفة فهو العرض العام.

الأمثلة:

عندما نسأل عن ماهية هذه المفردات الكلية:(الإنسان و الفرس والحمار والجمل والغنم والبقر).نقول: الإنسان هو الحيوان الناطق،والفرس هو الحيوان الصاهل،والحمار هو الحيوان الناهق،والجمل هو الحيوان الراغي،والغنم هو الحيوان الثاغي،والبقر هو الحيوان الخائر.

فنلاحظ أن لفظ حيوان داخل في ماهية كل منها، لأن الحيوان هو:الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة.وهذه كلها كذلك،فهذا الكلي الذي يكون داخلا في ماهية أفراد مختلفة الحقائق ولا يختص بماهية منها، يسمى جنسا لها.فيكون الحيوان جنسا لهذه المذكورات.

ثم إننا نلاحظ أيضا أن هذه الحيوانات ليست نوعا واحدا،بل هي أنواع مختلفة،وكل نوع منها ينفصل ويتميز بصفة لا توجد في غيره،فالإنسان تميز عن بقية الحيوانات بالناطق،والفرس بالصاهل وهكذا.وهذا الذي حصل به التميز جزء من ماهية كل منها،وهذا هو المسمى عن المناطقة بالفصل.

- ثم نلاحظ أيضا أن كل ماهية من هذه الماهيات لها اسم خاص بها، فالحيوان الناطق هذه الماهية سميناها بالإنسان،والحيوان الصاهل هذه الماهية أطلقنا عليها اسم الفرس، وهكذا يقال في بقية الماهيات.فهذه الأسماء الكلية التي عبرنا بها عن كل ماهية من هذه الماهيات يسميها علماء المنطق بالنوع.

-ثم إن هذه الأنواع قد تعرض لأفرادها صفات وتطرأ عليها نعوت،تكون خارجة عن حقائقها و ماهياتها.وهذه الصفات العارضة لها قد تكون خاصة بنوع منها،كالكاتب فإن الكتابة من خصائص النوع الإنساني،وهذا الكلي (الكاتب)يسمى عندهم بالخاصة.وقد تكون هذه الصفات العارضة مشتركة بين الأنواع كلها،كالماشي فإنه صفة مشتركة بين كل الحيوانات،وهذا النوع من الكلي يسمى بالعرض العام.

- فخالد مثلا(علما) ماهيته:(حيوان ناطق). وهو من النوع الإنساني، ومن جنس الحيوان،ويتميز عن سائر الحيوانات بصفات بعضها داخل في ماهيته وهي الفصل،وبعضها

خارج عن ماهيته وهي الخاصة، ويشارك بقية الحيوانات في صفات كثيرة نسميها بالعرض العام.

- وخالد(لفظا):ماهيته: (كلمة دلت على معنى في نفسها و لم تقترن بزمان). ونوعه:اسم.وجنسه:كلمة. ويتميز عن النوعين الآخرين للكلمة ب:(دلت على..الخ).ومن خواصه: الجر والتنوين.ومن عوارضه العامة: البناء والرفع.

[أقسام الجنس]

-قال الناظم-رحمه الله-:

(و أول ثلاثة بلا شطط ■جنس قريب أو بعيد أو وسط)

الشرح: قوله: وأول: أي المذكور أولا من الكليات الخمس في البيت السابق.وقوله:بلا شطط: أي بلا زيادة. و أو العاطفة بمعنى الواو.

يقول الناظم-رحمه الله تعالى: إن الجنس-وهو الكلي الداخل في أكثر من ماهية-ينقسم باعتبار قربه من الماهية وبعده عنها إلى ثلاثة أقسام:

أ) جنس قريب.وهو: ما فوقه الأجناس وتحته الأنواع الحقيقية.مثل الحيوان بالنسبة للإنسان،فالحيوان جنس متصل بالإنسان، فوقه الأجناس، وهي: الجسم النامي،والجسم المطلق،والجوهر. وتحته الأنواع،وهي: الإنسان،والفرس،والطير،وغيرها. فهذه الأنواع تشترك جميعا في الحيوانية التي هي أقرب الأجناس إليها.ولذلك سمي جنسا قريبا.

ب) جنس بعيد.وهو: ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس. مثل الجوهر بالنسبة للإنسان.فتحته الجسم المطلق، والجسم النامي،والحيوان.وليس فوقه جنسه،ومن ثم سمي جنسا بعيدا وجنسا عاليا وجنس الأجناس.

ج) جنس متوسط: وهو ما فوقه جنس وتحته جنس.

وذلك مثل الجسم المطلق،والجسم النامي،بالنسبة للإنسان،فكل منهما متوسط،فالمطلق فوقه الجوهر وتحته النامي.والنامي فوقه المطلق وتحته الحيوان.

فوائد:

١-**أقسام الفصل**: ينقسم الفصل أيضا ،لكن إلى قسمين وهما:

ا) فصل قريب،وهو ما يميز النوع عن جميع ما يشاركه في الجنس القريب،مثل الناطق للإنسان،والصاهل للفرس،فإن الناطق يميز الإنسان عن جميع ما يشاركه في الحيوانية.والصاهل يميز الفرس عن جميع ما يشاركه في الحيوانية أيضا.

ب)فصل بعيد:وهو ما يميز النوع عما يشاركه في جنسه البعيد،مثل المتحرك بالإرادة بالنسبة للإنسان،فإن المتحرك بالإرادة يميز الإنسان عما يشاركه في الجسم النامي،لأن الجسم النامي يشمل النبات والحيوان.فإذا قلنا: الإنسان هو: جسم- نام،دخل معنا النبات والحيوان،فإذا زدنا في التعريف "متحرك بالإرادة"،خرج النبات وبقي الحيوان بجميع أنواعه.فكأننا قلنا: الإنسان ليس من النبات وإنما هو من الحيوانات،لكننا لم نبين من أي الحيوانات هو.

٢- **أقسام النوع**: النوع كذلك ينقسم إلى قسمين:

ا) نوع حقيقي: وهو ما تقدم تعريفه،أي الكلي الصادق على أفراد متفقة الحقيقة،مثل الإنسان فإنه نوع من أنواع الحيوان،وجميع أفراده من علي ومحمد وهشام...حقيقتها واحدة وهي الحيوان الناطق.

ب)نوع إضافي:وهو الكلي المندرج تحت جنس ولو كانت أفراده مختلفة الحقيقة.وهذا يشمل الإنسان بالنسبة للحيوان،ويشمل أيضا الحيوان بالنسبة للجسم النامي،إلا أن الإنسان يسمى نوعا حقيقيا وإضافيا،والحيوان يسمى نوعا إضافيا فقط.

الأجناس العليا للموجودات الممكنة:

٤ - جميع الموجودات الممكنة(العالم) جواهر وأعراض (ذوات وصفات).والجوهر هو القائم بنفسه،والعرض هو القائم بغيره. وكل منهما ينقسم إلى أقسام.

– فالجوهر ينقسم إلى جسم وإلى جوهر فرد،والجسم هو الجوهر القابل للقسمة،والجوهر الذي لا يقبل القسمة هو الجوهر الفرد.

– والأجسام تنقسم إلى جماد ونبات وحيوان.

فالجماد هو كل جسم لا ينمو،والنبات هو: الجسم النامي الذي لا يتحرك بإرادته. والحيوان هو:الجسم النامي المتحرك بالإرادة.

–ثم كل من الجماد والنبات والحيوان ينقسم إلى أقسام عدة.

فالحيوان مثلا ينقسم إلى أنواع كثيرة، منها الإنسان،والإنسان يصنف بأصناف،منها: العرب والعجم.والذكر والأنثى.

فكل ذات لا بد أن تكون من هذه الأقسام. فمثلا: الذات المسماة بإبراهيم، هذه الذات لاشك أنها جسم لأنها جوهر قابل للقسمة،ولا ريب أيضا أنها من الحيوان لأنها جسم نام متحرك بالإرادة،فليست بجماد ولا بنبات. ثم هي إنسان لأنها حيوان(جسم نام متحرك بالإرادة) ناطق(مفكر).

– والعرض(الصفة) قسموه إلى تسعة أقسام:وهي:الكم، والكيف،و الأين،والمضاف،و المتى،والوضع،والملك،والفعل ،و الانفعال.

– فكل عرض لا بد أن يكون واحدا من هذه التسع.

– فهذه التسعة أعراض مع الجوهر هي الأجناس العليا للموجودات الممكنة.وهي المسماة بالمقولات العشر.

إلا أنه وقع اختلاف حول هذه الأعراض التسع،هل هي موجودة أو هي مجرد أمور اعتبارية، يعلم ذلك بالرجوع إلى علم المقولات العشر.

- أما الأنواع و الأجناس السافلة والمتوسطة من الجواهر والأعراض فهي كثيرة جدا.

دراسة النسب (العلاقات) :

قال_الناظم-رحمه الله-:

فصل :في نسبة الألفاظ للمعاني

][ونسبة الألفاظ للمعاني ■خمسة أقسام بلا نقصان]]

[[تواطؤ تشاكك تخالـــف ■ والاشتراك عكسه الترادف]]

الشـرح: النسبة هي العلاقة بين الشيئين، فإذا تصورنا شيئين فإننا نتصور علاقة بينهما،فمثلا إذا أدركنا معنى الإنسان ومعنى الحجر فإننا ندرك أن الإنسان مغاير للحجر وأن العلاقة التي بينهما هي التباين،فما نسميه بالعلاقة هو المسمى في هذا العلم بالنسبة.

- والناظم-رحمه الله- ذكر في هذا الفصل: خمس نسب، وهي: التواطؤ، و التشاكك والتباين والاشتراك والترادف.

-ونسبة التواطؤ و التشاكك تكون بين معنى اللفظ وأفراده. ونسبة التباين هي بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر.ونسبة الترادف تكون بين لفظ ولفظ آخر. ونسبة الاشتراك تكون بين اللفظ ومعناه.

- غير أن ظاهر عبارة الناظم -رحمه الله- في عنوان هذا الفصل لا تفي إلا بنسبة واحدة وهي الاشتراك،لأنه قال:فصل في نسبة الألفاظ للمعاني.والنسبة التي بين الألفاظ والمعاني هي الاشتراك فقط.وقد حاول الشراح أن يتأولوا هذه العبارة بما يسع هذه النسب الخمس،فقالوا:معنى هذه العبارة هكذا: فصل في نسبة الألفاظ والمعاني بعضها لبعض،وحملوا المعاني على كل ما يعنى،أي يقصد،فيدخل معنى الكلي نفسه،وتدخل أيضا أفراده،وعلى هذا يصير العنوان شاملا لهذه النسب الخمس.وهي:النسبة التي تكون بين اللفظ واللفظ،وبين اللفظ ومعناه،وبين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر،وبين معنى لفظ وأفراده،أي بين المفهوم والمصدق.

ثم لابد أن نعلم أن التواطؤ و التشاكك لا يأتيان في الجزئي بل هما خاصان بالكلي.وأما الثلاثة الباقية وهي الترادف والاشتراك والتباين فإنها تأتي في الكلي وفي الجزئي. وبعد هذا التمهيد نشرع بحول الله في بيان هذه النسب الخمس.

#تعريف التواطؤ و التشاكك: اعلم أن الكلي إن كان معناه واحدا. فتارة تكون أفراده متساوية في معناه،وتارة تكون متفاوتة فيه بواحد من أمور ثلاثة وهي الأولوية و الأقدمية و الأشدية.

فإن كانت أفراده مستوية في معناه فهو المسمى بالمتواطئ،ومن أمثلته إنسان،حيوان،جماد، نبات، رجل،امرأة، كتاب،الخ. فلفظ إنسان معناه:الحيوان الناطق،و أفراده:(زيد وعمر وخالد وبكر..الخ) كلها مستوية في الحيوانية و الناطقية . والاختلاف الذي يوجد بين أفراد الإنسان من العلم والجهل والذكورة والأنوثة والغنى والفقر، وسائر الفوارق الاجتماعية لا يضر لأنه خارج عن مسمى الإنسان الذي هو الحيوان الناطق،لأن معناه:(الجسم النامي الحساس المفكر)ولاشك أن كل فرد من أفراد الإنسان كذلك،مهما كان مستواه الاجتماعي، ومهما كان انتماؤه.

- واعلم أن التواطؤ يوصف به كل من اللفظ والمعنى فلفظ إنسان يصح وصفه بالتواطؤ كما يوصف معناه بالتواطؤ.

دراسة النسب(العلاقات):

وإن كانت أفراد معناه مشتركة في أصل المعنى لكنها متفاوتة بأحد الأمور الثلاثة وهي: الأولوية و الأقدمية و الأشدية،فإن هذا المعنى يسمى مشككا،بصيغة اسم الفاعل. ويسمى بذلك أيضا اللفظ الدال عليه.ومن أمثلته: النور،والألوان،كالبياض، فإن من أفراد النور:نور الشمس،ونور القمر،ونور المصباح،ولاشك أن نور الشمس أقوى من نور المصباح.وكذلك الألوان،فإن كل لون من الألوان أفراده متفاوتة فيه بالقوة والضعف. وقد تجتمع هذه الثلاثة في مثال واحد،فمثلا الوجود،فإنه في الواجب أولى منه في الممكن،وأقدم وأشد.

-وإنما سمي مشككا لأن له جهتين: جهة اشتراك وجهة تفاوت فالمتأمل فيه،إن نظر إليه من جهة الاشتراك يظنه متواطئا وإن نظر إليه من جهة التفاوت يظنه مشتركا كالعين المشترك بين عدة معان،فيحصل للمتأمل فيه الشك، هل هو متواطئ أو مشترك؟!.

تعريف التباين:(التخالف): التباين هو النسبة التي تكون بين معنى لفظ ومعنى لفظ آخر. وهو:نوعان: تباين كلي، وتباين جزئي.

التباين الكلي هو:أن يكون بين معنى اللفظين تخالف كلي،بحيث لا يصدق أحدهما على فرد من أفراد الآخر،مثل الإنسان والنبات فلا يدخل فرد من أفراد الإنسان تحت معنى النبات ولا يدخل فرد من أفراد النبات تحت معنى الإنسان.

التباين الجزئي: ويشمل: العموم والخصوص المطلق، والعموم الخصوص الوجهي.

- فالعموم والخصوص المطلق: أن تكون جميع أفراد أحد المعنيين هي بعض أفراد المعنى الآخر.مثل الإنسان والحيوان،فإن معنى الحيوان يشمل جميع أفراد معنى الإنسان ويزيد عليها أفراد أخرى.ويسمى الأقل أفرادا بالأخص،والأكثر أفرادا بالأعم.

-والعموم والخصوص الوجهي: هو أن يجتمع معنى اللفظين في أفراد ويختص كل معنى بأفراد.مثل الإنسان والأبيض،فإنهما يجتمعان في الإنسان الأبيض، ويختص الإنسان بالإنسان الأسود،ويختص الأبيض بالثلج مثلا.

تعريف الاشتراك اللفظي:أن يتحد اللفظ ويتعدد وضعه ومعناه.وذلك بأن يضعه الواضع لمعان متعددة بأوضاع متعددة،مثل العين،فإن هذا اللفظ وضع لعدة معان بأوضاع متعددة،فوضع للماء بوضع،وللجارحة بوضع،وللذهب بوضع آخر،وهكذا في بقية معانيه.

تعريف الترادف: أن يتعدد اللفظ اثنان فأكثر وتكون الأفراد واحدة، ثم إن كان المعنى واحدا سمي ترادفا فقط. مثل جيد وعنق، وأسد وغضنفر وهزبر،وقمح وبر. وإن اختلف المعنى سمي هذا النوع من الترادف: تساويا،مثل الكاتب والضاحك، فإن مفهوم الكاتب غير مفهوم الضاحك لكن الأفراد واحدة. واعلم أن المشهور في الترادف:تفسيره بتعدد اللفظ واتحاد المعنى،فيكون هذا التفسير خاصا بالنوع الأول.ولكن يمكن تفسيره بما ذكرنا ليشمل التساوي.

-وحاصل ما تقدم: أن النسبة إما أن تكون بين اللفظ واللفظ،وهي: الترادف والتساوي.وإما بين اللفظ والمعنى وهي: الاشتراك اللفظي.وإما بين المعنى والأفراد وهي:التواطؤ و التشاكك. وإما بين المعنيين وهي: التباين الكلي والجزئي.

[[فوائد]]

١-سبق أن نسبة التباين والاشتراك والترادف تأتي في الكلي وفي الجزئي، وقد سبقت أمثلتها في الكلي، ومن أمثلتها في الجزئي: مكة والشام،بالنسبة للتباين. والمسيح فهو لقب لسيدنا عيسى عليه السلام، ولقب للدجال.فهذا من أمثلة الاشتراك اللفظي.

وعمر والفاروق،بالنسبة للترادف،فعمر اسم للخليفة الثاني والفاروق لقبه.

٢-سبق أيضا أن النسبة التي تكون بين المعنى والمعنى هي: التباين الكلي أو الجزئي.

-وأزيد هنا أن نسبة التباين الكلي: تنقسم إلى أربعة أقسام. لأن المتباينين متقابلان،(التقابل هو:أن لا يجتمع أمران في زمان واحد في ذات واحدة من جهة واحدة)والتقابل على **أربعة أنواع** وهي:

ا)تقابل النقيضين،وهما الأمران اللذان أحدهما نفي للآخر، وضابطهما: أنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان. مثل:إنسان، لا إنسان.

ب) تقابل الضدين،وهما:الأمران الوجوديان اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعان. مثل الحركة و السكون، والبياض والسواد.

ج)تقابل المتضايفين، وهما الأمران اللذان يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر.مثل:(فوق، تحت) فهما أمران وجوديان إذا تصوت أحدهما تصورت الآخر،فلا يتصور أحدهما في الذهن أو في الخارج بدون الآخر.

د) تقابل العدم والملكة،وهما الأمران اللذان احدهما وجودي والآخر عدمي سالب للوجودي عمن يتصف به. مثل:البصر والعمى،فالبصر وجودي، والعمى عدمي،وهو

سالب للبصر عمن يقبل الاتصاف به،فنقول في تعريف العمى هو:عدم البصر عما من شانه أن يتصف به.

ثم قال الناظم-رحمه الله-:

واللفـــــــــظ إما طلب اوخبر ■ وأول ثلاثـــــــــــــة ستذكر
أمر مع استعلا و عكسه دعا ■ وفي التساوي فالتماس وقعا

الشرح:كان من الأفضل أن يؤخر هذين البيتين بعد المعرفات،ويجعلهما مقدمة لقسم التصورات. لأنه ذكر فيهما أن اللفظ المركب نوعان: خبر وطلب،فالخبر سيأتي تعريفه عند قوله: (ما احتمل الصدق لذاته جرى ■ بينهم قضية وخبرا). وأما الطلب فهو إما طلب فعل أو طلب ترك. وطلب الفعل قسمه الناظم-رحمه الله-: ثلاثة أقسام:

١- **الأمر**،وهو: طلب الفعل على جهة الاستعلاء.

٢-**الدعاء**،وهو:طلب الفعل على جهة الخضوع.

٣-**الالتماس**: وهو:طلب الفعل من غير استعلاء ولا خضوع.

-وهذا أحد أقوال أربعة. والقول الثاني أنه: لا يشترط علو ولا استعلاء،فكل طلب للفعل يسمى أمرا،وهذا مذهب الأكثر.فيقال في الأمر هو:طلب الفعل.ولا يزاد أي قيد.

والقول الثالث أنه: أنه يشترط فيه العلو والاستعلاء معا.فيقال فيه،هو:طلب الفعل على وجه العلو والاستعلاء.

القول الرابع أنه: يشترط فيه العلو فقط. فيقال فيه،هو:طلب الفعل من الأعلى للأدنى.

-**و الاستعلاء هو**: كون الطلب على جهة الغلظة والقهر والغلبة.فهو وصف للطلب. والعلو،هو: كون الطالب أعلى رتبة من المطلوب منه.فيكون وصفا للطالب.

-فائدة:اختلف المتقدمون في تقسيم الكلام (الجملة المفيدة)،والذي استقر عليه الأمر أن الكلام إما خبر وإما إنشاء، والإنشاء ينقسم إلى طلبي وإلى غير طلبي.

قال الناظم-رحمه الله-:

{فصل}

{في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية}

الكل حكمنا على المجموع ■ ككل ذاك ليس ذا وقوع

و حيثما لكل فرد حكما ■ فإنه كلية قد علما

والحكم للبعض هو الجزئية■ والجزء معرفته جلية

الشرح:

هناك ستة مصطلحات يكثر استعمالها في هذا الفن ثلاثة منها مبدوءة بالكاف وهي: [[الكلي]] و[[الكل]][[والكلية.]]وثلاثة منها مبدوءة بالجيم وهي **الجزئي و الجزء والجزئية**. وقد بين الناظم فيما سبق اثنان منها وهما الكلي والجزئي عند قوله:(فمفهم اشتراك الكلي كأسد وعكسه الجزئي). وبين هنا بقية الأربعة الباقية وهي الكل والكلية والجزء والجزئية.

- وهذه المصطلحات ينبغي الاهتمام بها لأنها يحتاج لها كثيرا في فهم النصوص.ولذلك تجدها تدور على ألسنة المفسرين و شراح الحديث وعلماء أصول الفقه.

تعريف الكل والكلية والفرق بينهما:

عندما نحكم على الكلي المتقدم تعريفه في قضية من القضايا بأن نجعله موضوع قضية فتارة يكون المحمول ثابتا لكل فرد من أفراد الموضوع بالاستقلال،وتارة يكون ثابتا لها بالاشتراك.

♧ فإن كان ثابتا لها بالاستقلال فهذا هو المسمى عندهم بالكلية.

-مثاله في الإثبات: {كل مسلم مصل} و{كل من مات على الإيمان يدخل الجنة} فالمحمول في هاتين القضيتين ثابت لكل فرد من أفراد الموضوع بحيث يستقل كل فرد به.ومنه قوله تعالى:﴿كل من عليها فان﴾.وقوله سبحانه:﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾.

-ومثاله في السلب(النفي):((لاشيء من الإنسان بخالد في هذه الدنيا)). و((لا إله إلا الله))فالمحمول في هاتين القضيتين منفي عن كل فرد من أفراد الموضوع استقلالا بحيث لا يتصف به أي فرد من أفراده.

وإن كان ثابتا لها بالاشتراك فهذا هو المسمى في هذا العلم بالكل.

- **مثاله في الإثبات**:{يحمل النعش أربعة أشخاص}{الجنديان يرفعان العلم}.فالمحمول في هاتين القضيتين ثابتا لأفراد الموضوع بالاشتراك.فالنعش لا يستقل كل واحد من الأربعة بحمله،وإنما هم مشتركون في حمله معا. وكذلك الجنديان لا يستقل كل واحد منها برفعه وإنما يتعاونان على رفعه.

-ومثاله في السلب: {**لم نكرم جميع الطلبة**}،و {**لم أحفظ جميع القرآن**}.ففي المثال الأول:نفينا الإكرام عن مجموع الطلبة،وهذا يحتمل أنه ثابت لبعضهم وهو الغالب،ويحتمل أنه غير ثابت لأحد منهم.وفي المثال الثاني نفى المتكلم حفظه للقرآن الكريم،وهذا صادق بأنه يحفظ بعضه،وصادق بأنه لا يحفظ منه شيئا. وهذا هو المسمى عندهم بسلب العموم.أي سلب عموم الحكم عن جميع أفراد الموضوع.

وإلى تعريف الكلية أشار الناظم-رحمه الله- بقوله:

[[وحيثما لكل فرد حكما ■ فإنه كلية قد علما]]

أي أن الكلية هي:أن تخبر بأن المحمول ثابت لكل فرد من أفراد الموضوع استقلالا.كأن تقول: نجح جميع الطلبة في الامتحان.فإذا فرضنا أن عدد الطلبة مائة فتكون هذه القضية في معنى مائة قضية.فأننا قلنا:نجح هذا الطالب وهذا و هذا الخ.فتكون هذه القضية مختزلة لمائة قضية.

-وأشار الناظم-رحمه الله- إلى تعريف الكل بقوله:(الكل_حكمنا_على_المجموع) يعني أن الكل هو أن تخبر أن المحمول ثابت لأفراد الموضوع مجتمعين.كأن تقول:

(حمل_المنتصرون_البطل_على_أكفهم).أو تخبر أن المحمول منفي عن مجموع أفراد الموضوع لا عن كل واحد منهم. ومثل للكل بقوله-صلى الله عليه وسلم-﴿كل ذلك لم يقع﴾.في الحديث الذي أخرجه مسلم في كتاب الصلاة،باب السهو في الصلاة والسجود له.وفيه أنه- صلى الله عليه وسلم- سلم من اثنتين،(في صلاة الظهر أو العصر) فقال له ذو اليدين-رضي الله عنه:{**أقصرت الصلاة أو نسيت يا رسول الله؟ فقال له صلى الله عليه وسلم:{ كل ذلك لم يقع ..الخ}.**

-وهذا المثال اختلف فيه العلماء: هل هو من باب الكل أو من باب الكلية؟ فذهب البعض ومنهم الناظم إلى أنه من باب الكل.أي نفي المحمول عن أفراد الموضوع مجتمعين.فيكون المعنى:نفي اجتماع القصر والنسيان،وهذا لا ينافي وقوع أحدهما وهو النسيان.

واستدل على هذا بأن هذا هو الحاصل في الواقع،فإن المنفي في الواقع هو اجتماع الأمرين لثبوت أحدهما وهو النسيان.و لو جعلناه من باب الكلية لكان المراد نفي كل منهما،وهو خلاف الواقع.ويلزم عليه عدم صدق الخبر،أي الكذب وهو محال في حق الأنبياء.

- وذهب الأكثر وهو الراجح إلى أن هذا المثال من باب الكلية،أي نفي المحمول عن كل فرد من أفراد الموضوع،فيكون معنى الحديث:(لم يقع مني القصر و لم يقع مني النسيان). واستدلوا على ذلك بأربعة أدلة تنظر في المطولات.

-وأجابوا عن دليل الفريق الأول:بأنه لا يلزم الكذب على جعل المثال من باب الكلية،لأننا نقدر في الحديث محذوف يتوقف عليه صدق الكلام وهو(في ظني).فيصير الحديث هكذا:{كل ذلك(القصر والنسيان) لم يقع في ظني}.فيكون كلامه صلى الله عليه وسلم صادقا.

تعريف الجزء والجزئية:

- **الجزئية هي**: القضية المحكوم فيها على بعض أفراد موضوعها الكلي سلبا أو إيجابا.مثل أن تقول:بعض الطلبة ناجح في الامتحان.وبعضهم راسب.

-**الجزء هو**:ما يتركب منه ومن غيره الكل.فمثلا الجدار بالنسبة للبيت فإن البيت يتركب من الجدار ومن غيره،فالجدار جزء للبيت،وهذا جزء مادي. وقد يكون الجزء معنوي،وهو الذي يتركب منه ومن غيره المفهوم المركب. فإذا أخذنا مثلا:مفهوم الصلاة،نجده يتركب من عدة أجزاء.وهي:(قربة فعلية ذات إحرام وسلام،أو سجود فقط).فلفظ قربة جزء من مفهوم الصلاة.

إلى هنا نكون قد انتهينا من مبادئ التصورات ونشرع بحول الله في مقاصدها وهي التعاريف.

قال الناظم-رحمه الله-:

﴿فصل في المعرفات﴾

معرف على ثلاثة قسم ■ حد ورسمي ولفظي علم

فالحد بالجنس وفصل وقعا ■ والرسم بالجنس وخاصة معا

وناقص الحد بفصل أو معا ■ جنس بعيد لا قريب وقعا

وناقص الرسم بخاصة فقط ■ أو مع جنس أبعد قد ارتبط

وما بلفظي لديهم شهرا ■ تبديل لفظ برديف أشهرا

الشرح:عرفنا مما سبق أن معلوماتنا عبارة عن تصورات وتصديقات.و أننا نتوصل إلى التصورات المجهولة لدينا بترتيب تصورات معلومة لنا.ونتوصل إلى التصديقات المجهولة بترتيب تصديقات معلومة.وأن الذي نتوصل به إلى التصور يسمى بالقول الشارح

وبالتعريف والمعرف بصيغة اسم الفاعل.وأن الذي نتوصل به إلى التصديق يسمى بالدليل والحجة.

والآن_الناظم-رحمه الله- يبين لنا ما نتوصل به إلى التصور ويسمى كما سبق بالقول الشارح و التعريف والمعرف. وجميع التعاريف لا تخرج عن سبعة أنواع. وهي:الحد التام_ والحد الناقص_والرسم التام_والرسم_ الناقص_فهذه خمسة●والتعريف اللفظي_والمثالي و التقسيمي. والناظم اقتصر على الخمس الأول منها وأرجعها إلى ثلاثة وهي التعريف بالحد والتعريف بالرسم،والتعريف اللفظي.وإلى هذا أشار بالبيت الأول.

وأشار بالأبيات الأربعة بعده إلى ما يلي:

١-**التعريف بالحد التام**:وهو ما كان بالجنس والفصل القريبين.مثل تعريف الإنسان بأنه:حيوان ناطق.

٢-التعريف بالحد الناقص:وهو نوعان:

(ا)أن يكون بالفصل القريب والجنس البعيد.مثل تعريف الإنسان بأنه:جسم ناطق.

(ب)أن يكون بالفصل القريب وحده.مثل تعريف الإنسان بأنه:كاتب.

٣- **التعريف بالرسم التام**:وهو ما كان بالجنس القريب والخاصة.مثل تعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك.

٤- التعريف بالرسم الناقص:وهو نوعان:

(ا)أن يكون بالخاصة والجنس البعيد.مثل تعريف الإنسان بأنه:جسم ضاحك.

(ب)أن يكون بالخاصة وحدها.مثل تعريف الإنسان بأنه كاتب.

٥-**التعريف اللفظي**:وهو:تبديل لفظ خفي معناه بمرادفه الأوضح والأظهر والأشهر منه.مثل تفسير البر بالقمح والليث بالأسد.وهذا النوع من التعريف هو الموجود في معاجم وقواميس اللغة.

٦- **التعريف بالمثال:** مثل أن يسألك شخص عن تعريف شيء فتأتيه بمثاله المعروف عنده.كأن يسألك عن المثلث فترسمه له.وعن العلم فتقول له هو كالنور.وعن الجهل فتقول له هو كالظلام.

٧- **التعريف بالتقسيم:** مثل تعريف العلم بتقسيمه إلى تصور وتصديق.

*وعند التحقيق نجد أن التعريف اللفظي والمثالي والتقسيمي يرجع إلى التعريف بالرسم الناقص. وعليه يمكن أن نقول إن جميع التعاريف ترجع إلى أربعة أقسام وهي الحد التام والناقص والرسم التام والناقص.والحد الناقص تحته نوعان. والرسم الناقص تحته أربعة أنواع.بل جميع التعاريف ترجع إلى قسمين وهما الحد والرسم.ومعظم التعاريف هي رسوم. والله أعلم.

قال الناظم-رحمه الله-:

[[وشرط كل أن يرى مطردا ■ منعكسا وظاهرا لا أبعدا]]

[[ولا مساويا و لا تجوزا ■ بلا قرينة بها تحرزا]]

[[و لا بما يدرى بمحدود ولا ■مشترك من القرينة خلا]]

[[وعندهم من جملة المردود ■ أن تدخل الأحكام في الحدود]]

[[ولا يجوز في الحدود ذكر أو■ وجائز في الرسم فادر ما رووا]]

شروط التعريف: يشترط في التعريف بالحد أو الرسم شروط:عدها الناظم-رحمه الله- ستة، وعند التأمل نجدها ترجع إلى أربعة. وهي:

أ) أن يكون مساويا في الصدق للمعرف.بأن يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر من الأفراد.فلا يكون أعم ولا أخص ولا مباينا.مثل تعريف الإنسان بالحيوان الناطق.فأفراد الإنسان هي نفسها أفراد الحيوان الناطق.

ويعبر العلماء عن هذا الشرط بأحد تعبيرين: الأول:يقولون:يشترط في التعريف أن يكون جامعا مانعا. الثاني:يقولون يشترط فيه أن يكون مطردا منعكسا.

- ومعنى هذين التعبيرين:أنه يشترط في التعريف أن يكون شاملا لجميع أفراد المعرف وهذا معنى كونه جامعا ومطردا على قول.وأن يكون مانعا من دخول غير أفراد المعرف فيه،وهذا معنى كونه:مانعا ومنعكسا.

- فعندما عرفنا الإنسان بأنه حيوان ناطق.فلفظ حيوان يشمل جميع أفراد الإنسان ويزيد عليها بأفراد بقية الحيوانات.فهو جامع ولكنه غير مانع لأنه أعم من الإنسان.ولكي نمنع أفراد غير الإنسان من الدخول في التعريف زدنا لفظ الناطق.فصار التعريف جامعا مانعا.

-وعليه فلا يصح تعريف الحيوان بالناطق لأنه غير جامع. ولا تعريف الإنسان بالحيوان لأنه غير مانع.

ب) أن يكون أوضح من المعرف.وذلك لكي يفي بالغرض المطلوب منه،لأنه جيء به لأجل التوصل إلى تصور المجهول،ولا يتوصل بالمجهول إلى المجهول. فلا يصح أن يكون التعريف أخفى من المعرف ولا مساويا له في الخفاء.فلا يصح مثلا تعريف الأسد بالغضنفر.لأنه أخفى منه.و لا تعريف الفرد بما ليس بزوج.لأنه مساو له في الخفاء.وهذا معنى قوله:(وظاهرا لا ابعدا ولا مساويا).

ج)أن يكون خاليا من المجاز و المشترك،إذا لم تكن معهما قرينة تعين المراد.فلا يصح تعريف البليد بأنه :حمار. لأنه لا يدرى هل المقصود من لفظ الحمار المعنى الحقيقي أو المجازي؟أما إذا نصبت قرينة تعين المراد به صح التعريف به.مثل أن تزيد في التعريف لفظ يضحك أو يكتب.فتقول: البليد:{{ حمار_يكتب}}أو{{حمار_يضحك}}

-وكذلك لا يصح تعريف النقد بأنه:عين.لأن لفظ العين مشترك بين عدة معان.فلا يتبن المعنى المراد.إلا إذا كانت هناك قرينة تعين المراد.كأن تشير إليه.أو تزيد في التعريف

قولك:[[تجب_فيه_الزكاة]]. وهذا الشرط هو المراد بقوله:[[ولا_تجوزا_بلا قرينة_بها تحرزا]]وقوله:{{ لا مشترك من القرينة خلا}}.

د)أن يكون خاليا من الدور. بمعنى ألا يكن فيه لفظ يتوقف تصوره على تصور المعرف.لأنه يصير حينئذ متوقفا على المعرف والمعرف متوقف عليه فلا يحصل تصور المعرف. وذلك مثل تعريف الشمس بالكوكب النهاري المضيء.لأن لفظ النهار متوقف على معرفة الشمس،لأن النهار هو الزمان الذي تطلع فيه الشمس.

وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله:[[ولا بما يدرى بمحدود]].

-ومن أمثلة الدور: ما ذكر الناظم-رحمه الله-بقوله:

{وعندهم من جملة المردود ■ أن تدخل الأحكام في الحدود}

أي إدخال الأحكام في التعريف بالحد أو بالرسم من جملة الأمور المردودة والمعيبة. لأن الحكم على الشيء يكون بعد تصوره.فلو أدخلناه في التعريف لحصل الدور.أي يصير المعرف متوقف على التعريف وجزء من التعريف متوقف على المعرف.فلا يحصل تصور المعرف.

-ويفهم من كلام الناظم-رحمه الله-أن المضر والمردود هو إدخال الحكم في التعريف.بمعنى أننا نوينا بذلك الجزء المذكور في التعريف أن يكون حكما على المعرف.أما إذا أدخلناه على أنه خاصة وليس حكما فلا يعد ذلك عيبا ولا يرد به التعريف.ولذلك نجد النحاة يذكرون الرفع والنصب في تعريف الأسماء المرفوعة والمنصوبة.فيقول ابن آجروم -رحمه الله-:الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله. ويقول ابن مالك-رحمه الله-: {الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا أذهب}.فهذه الألفاظ الرفع والنصب والجر والجزم قد نقصد بها الحكم وقد لا نقصد بها ذلك.وإنما نجعلها خاصة.والمضر هو إدخالها في التعريف بنية الحكم.

وقوله -رحمه الله-:

{ولا يجوز في الحدود ذكر أو وجائز في الرسم فادر ما رووا} . المراد بأو هنا هي أو التي للتقسيم(التنويع)،فأخبر بأنه يمتنع ذكرها في التعريف بالحد ويجوز ذكرها في التعريف بالرسم.وسبب ذلك أن الحد يكون بالفصل القريب إما وحده أو مع الجنس القريب أو البعيد كما ذكرنا سابقا.والحقيقة الواحدة لا يكون لها فصلان. وأما الرسم فإنه يكون بالخاصة إما وحدها أو مع الجنس القريب أو البعيد والشيء الواحد قد تكون له أكثر من خاصة تميزه عما عداه. فيمكن أن تقول في تعريف الإنسان إنه :الحيوان الضاحك أو الكاتب. ولا تقول في تعريفه:إنه الحيوان الناطق أو المفترس مثلا.لأنه يصير حينئذ ماهيتين لا ماهية واحدة. وبهذا يكون الناظم–رحمه الله–قد انتهى من قسم التصورات المبادئ و المقاصد.وسيشرع بحول الله في قسم التصديقات المبادئ ثم المقاصد. فلله الحمد والمنة.

﴿أقسام القضية الحملية﴾

قال الأخضري-رحمه الله-في سلمه:

{باب القضايا وأحكامها}

تكلم الناظم–رحمه–في هذا الباب على تعريف القضية وقسمها إلى حملية وشرطية،وبين أن أقسام الحملية أربعة،وتبلغ بالإيجاب والسلب إلى ثمانية.وأن الشرطية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة وعرف كلا منهما وقسم المنفصلة إلى ثلاثة أقسام:مانعة جمع فقط ومانعة خلو فقط، و مانعتهما معا.وعقد بعد هذا الباب فصلين للكلام على أحكام القضايا،ذكر في الفصل الأول التناقض،وفي الفصل الثاني العكس.وهذا هو مجمل مبادئ التصديقات.

{ تعريف القضية }

{ما احتمل الصدق لذاته ■ جرى بينهم قضية وخبرا}

الشرح: (ما)بمعنى المركب.(الصدق) مطابقة الخبر للواقع.(الكذب)عدم مطابقة الخبر للواقع.وحذفه للعلم به. أي المركب الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته يسمى قضية ويسمى خبرا.

– وإذا أردنا تبسيط ذلك نقول: القضية هي:الجملة الخبرية المفيدة. فغير الجملة والجملة غير المفيدة والجملة الإنشائية كل ذلك لا يسمى قضية ولا خبرا.

–والجملة الخبرية المفيدة تسمى قضية سواء كانت اسمية أم فعلية،وسواء كانت شرطية أم غير شرطية كما سيتضح إن شاء الله.

تقسيم القضية إلى حملية وشرطية وبيان أقسام الحملية:

{ثم القضايا عندهم قسمان ■ شرطية حملية والثاني}

{ كلية شخصية و الأول ■ إما مسور وإما مهمل }

{والسور كليا وجزئيا يرى■ و أربع أقسامه حيث جرى}

{إما بكل أو ببعض أو بلا ■ شيء و ليس بعض أو شبه جلا}

{وكلها موجبة وسالبة ■ فهي إذا إلى الثمان آيبة }

{والأول الموضوع في الحملية ■ والآخر المحمول بالسوية}

الشرح: أخبر -رحمه الله- أن القضية تنقسم إلى قسمين: [[#القسم_الأول:[[القضية الحملية]] والقسم الثاني :![[القضية الشرطية.]]

فالقضية الحملية هي:التي تتركب من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل.ويسمي علماء المنطق: المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية بالموضوع. ويسمون الخبر في الاسمية والفعل في الفعلية بالمحمول.

-وتنقسم القضية الحملية إلى أربعة أقسام:وهي:

١- القضية الشخصية.وهي التي يكون موضوعها جزئيا وتكون إما موجبة(مثبتة)مثل:(محمد-صلى الله عليه وسلم-نبينا).أو سالبة(منفية) مثل:(الجزائر ليست بدولة متخلفة).

٢-القضية الكلية.وهي المسورة بسور كلي.وهي إما موجبة مثل قوله تعالى:(كل من عليها فان).أو سالبة مثل:(لا إله إلا الله).

٣- القضية الجزئية.وهي المسورة بسور جزئي.إما موجبة مثل:(بعض الصلوات فرض).أو سالبة مثل:(بعض الصلوات ليست بفرض).

٤- القضية المهملة.وهي الخالية من السور.وهي أيضا إما موجبة مثل:(الإنسان عالم).أو سالبة مثل:(الإنسان ليس بعالم).

- فالقضية الحملية لا تخرج عن هذه الأقسام الثمانية.

وحاصل الأبيات المذكورة: أن القضية نوعان لا ثالث لهما. وهما: القضية الحملية،والقضية الشرطية.

-والقضية الحملية إما أن يكون موضوعها جزئيا وإما أن يكون كليا.فإن كان موضوعها جزئيا فهي المسماة بالشخصية.وإن كان موضوعها كليا فإما أن تكون مسورة بسور كلي أو بسور جزئي أو خالية من السور.

-فإن كانت مسورة بسور كلي فهي المسماة بالكلية.

-وإن كانت مسورة بسور جزئي فهي القضية الجزئية

-وإن كانت خالية من السور فهي القضية المهملة.

-ثم كل واحدة من القضايا الأربعة وهي:الشخصية والكلية والجزئية والمهملة إما موجبة وإما سالبة فتبلغ القضية الحملية ثمانية أقسام.

#والمحكوم عليه في القضية الحملية يسمى موضوعا. وهو:المبتدأ في الجملة الاسمية.والفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية.

والمحكوم به في القضية فيها يسمى محمولا. وهو: الخبر في الجملة الاسمية.والفعل في الجملة الفعلية.

بيان السور وأقسامه:

-السور هو اللفظ الذي يدل على الإحاطة والشمول بجميع أفراد الموضوع أو ببعضها. فالذي يدل على الإحاطة بجميع أفراد الموضوع يسمى سورا كليا وهو موجب وسالب. والذي يدل على الإحاطة ببعض أفراد الموضوع يسمى سورا جزئيا.وهو أيضا موجب وسالب.ومن هنا ندرك أن السور أربعة أقسام وهي:

أ)سور إيجاب كلي.ومن أمثلته: كل وجميع،وعامة و قاطبة،وطرا، ولام الاستغراق.مثل:(كل إنسان فان).

ب)سور سلب كلي. وهو: كل نكرة في سياق النفي. مثل: لا شيء من الإنسان بخالد، لا إله إلا الله.

ج) سور إيجاب جزئي.من أمثلته:بعض،وكثير،وأكثر، مثل:أكثر الطلبة فاهم الدرس.

د)سور سلب جزئي.من أمثلته:ليس بعض، وليس كل. مثل: ليس كل ما يتمناه المرء يدركه.

﴿القضية الشرطية و أقسامها﴾

قال الأخضري رحمه الله في سلمه:

[[وإن على التعليق فيها قدحكم ■ فإنها شرطية وتنقسم]]

[[أيضا إلى شرطية متصلة ■ ومثلها شرطية منفصلة]]

[[جزآها مقدم و تالي ■ أما بيان ذات الاتصالي]]

[[ما أوجبت تلازم الجزأين■ وذات الانفصال دون مين]]

[[ما أوجبت تنافرا بينهما ■ أقسامها ثلاثة فلتعلما]]

[[مانع جمع أو خلو أوهما■وهو الحقيقي الأخص فاعلما]]

الشرح: القضية الشرطية هي قضية مركبة من قضيتين حمليتين ربط بينهما بأداة شرط أو عناد فصارتا قضية واحدة تحتمل الصدق والكذب لذاتها. أي جملة خبرية مفيدة.

-ومن خلال التعريف ندرك أن القضية الشرطية قسمان:

١- القضية الشرطية التي ربط بين طرفيها بأداة شرط وتسمى بالشرطية المتصلة.مثالها:(إذا حققت الأمة الاكتفاء الذاتي تحررت من التبعية للغير).و:(ليس إن كانت الأمة تابعة لغيرها في ثقافتها بمستقلة).سميت بذلك لاتصال طرفيها أي تحققهما في الواقع.

٢-القضية الشرطية التي ربط بين طرفيها بأداة تدل على العناد(التنافي بين الطرفين).وتسمى بالشرطية المنفصلة. سميت بذلك لانفصال طرفيها أي تنافيهما.

مثالها:الموجود إما خالق وإما مخلوق.

أجزاء القضية الشرطية:{المقدم والتالي}:

- قد ذكرت لك أن القضية الشرطية تتألف من قضيتين حمليتين. واعلم أن علماء المنطق قد اصطلحوا على تسمية أحدهما بالمقدم والآخر بالتالي.

-فالمقدم في القضية الشرطية المتصلة هو جملة فعل الشرط.مثلا قوله تعالى:﴿إن تنصروا الله ينصركم﴾. المقدم هو جملة:(تنصروا الله).والتالي:جملة:(ينصركم).

-والمقدم في القضية الشرطية المنفصلة هوالجملة الذكورة أولا،والتالي هو الجملة الذكورة ثانيا.مثلا:(إما أن تصبر على صعوبة التعلم وإما أن تظل جاهلا).المقدم هو(أن تصبر على صعوبة التعلم).والتالي هو:(أن تظل جاهلا).ولو عكسنا بأن قلنا:(إما أن تظل جاهلا وإما أن تصبر على صعوبة التعلم).يصير :(أن تظل جاهلا) هو المقدم والآخر هو التالي.

أقسام الشرطية المنفصلة ثلاثة:

أ)مانعة جمع وخلو. وتسمى بالحقيقية.وهي:التي طرفاها لا يثبتان معا ولا ينتفيان معا.بل لا بد أن يثبت أحدهما وينتفي الآخر.نحو:(العالم إما قديم وإما حادث). فالقدم والحدوث لا يتصف بهما العالم معا، ولا ينتفيان عنه معا.

ب)مانعة جمع فقط.وهي التي طرفاها لا يثبتان معا. ولكن يمكن انتفاؤهما معا. مثل:(هذا الثوب إما أبيض وإما أسود).فالسواد و البياض لا يتصف بها الثوب معا. لكن يمكن أن ينتفيا عنه معا بأن يكون هذا الثوب أخضر.لأن الألوان كثيرة.

ج)مانعة خلو فقط.وهي التي طرفاها يمكن اجتماعهما ولكن لا يمكن انتفاؤهما معا. مثل:(هذا الثوب إما غير أبيض وإما غير أسود). فهذه القضية يمكن اجتماع طرفيها بأن يكون هذا الثوب غير أبيض وغير أسود معا.كأن يكون أحمر.ولكن لايمكن أن ينتفيا عنه معا بأن يكون أبيضا وأسودا معا.

قال الأخضري رحمه الله في سلمه:

(فصل في التناقض)

[[تناقض خلف القضيتين في¤ كيف وصدق واحد أمر قفي]]

[[فإن تكن شخصية أو مهمله ¤ فنقضها بالكيف أن تبدله]]

[[وإن تكن محصورة بالسور ¤ فانقض بضد سورها المذكور]]

[[فإن تكـــــن موجبة كلية ¤ نقيضـــــــها سالبة جزئية]]

[[وإن تكن ســـــالبة كلية ¤ نقيضها موجـــــــــبة جزئية]]

الشرح:

التناقض يكون بين قضيتين.ويتحقق بثلاثة أمور:

-**الأمر الأول** : أن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة.

-**الأمر الثاني:** أن يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى.

-**الأمر الثالث:** الاتحاد في النسبة الحكمية.بأن تكون النسبة الحكمية في القضيتين واحدة.وهذا الشرط مفهوم من الشرط الثاني.

وإلى هذه الشروط أشار الناظم-رحمه الله-بالبيت الأول. مثاله: الجزائر بلد متطور. الجزائر بلد غير متطور

فبين هاتين القضيتين تناقض.لأن إحداهما موجبة والأخرى سالبة،وإذا كانت إحداهما صادقة(مطابقة للواقع) فبالضرورة أن تكون الأخرى كاذبة.لأن النسبة الحكمية واحدة أي القضية المنفية هي عين القضية المثبتة. ولا يمكن أن تكون نفس القضية صادقة وكاذبة في نفس الوقت ومن جهة واحدة.

تنزيل هذه الشروط على القضايا الأربع:

-سبق أن القضية على أربعة أنواع:شخصية،وكلية وجزئية،ومهملة.والمهملة في قوة الجزئية.

-فإن أردت أن تنقض واحدة من هذه الأربع. فالضابط هو ما يلي:

١-نقيض القضية الشخصية:يكون بشيء واحد فقط،هو تبديل كيفها.فإن كانت موجبة حولها إلى سالبة وإن كانت سالبة حولها إلى موجبة.فإذا قيل لك:ما نقيض:خليل فقيه؟فقل:خليل ليس بفقيه.وإذا قيل لك:مانقيض:خليل ليس بفقيه فقل:خليل فقيه.

٢-نقيض القضية المسورة:يكون بشيئين:

الأول:تبديل الكيف(الإيجاب والسلب).

الأمر الثاني:تبديل السور بضده.وضد الكل الجزء،وضد الجزء الكل. وبناء على هذين الأمرين،وبملاحظة أن المهملة في قوة الجزئية يكون مايلي:

-نقيض الكلية الموجبة هو الجزئية السالبة.والعكس صحيح.نحو: كل جزائري إفريقي.نقيضها:بعض الجزائري ليس بإفريقي.

-نقيض الكلية السالبة هو الجزئية الموجبة.والعكس صحيح.نحو:لا واحد من البشر بخالد في الدنيا. نقيضها:بعض البشر خالد في الدنيا.

-نقيض المهملة هو كلية تخالفها في الكيف.فنقيض: (الإنسان يولد متعلما):(لا فرد من الإنسان يولد متعلما).

ونقيض:(العرب ليسوا بمسلمين):(كل العرب مسلمون)

هذا مضمون كلام الناظم في هذه الأبيات. ماعدا قوله:

(فإن تكن شخصية أو مهملة فنقضها بالكيف أن تبدله) فإن كلامه ظاهر في أن ضابط المهملة هو نفس ضابط الشخصية والأمر ليس كذلك كما علمت.

﴿العكس المستوي﴾

-قال الأخضري رحمه الله-:

{ فصل في العكس المستوي}

[[العكس قلب جزئي القضية■ مع بقاء الصدق والكيفية]]

[[والكم إلا الموجب الكلية ■ فعوضها الموجبة الجزئية]]

[[والعكس لازم لغير ما وجد ■ به اجتماع الخستين فاقتصد]]

[[ومثلها المهملة السلبية ■ لأنها في قوة الجزئية]]

[[والعكس في مرتب بالطبع■وليس في مرتب بالوضع]]

الشرح: العكس هو الحكم الثاني من أحكام القضية.

-والعكس له معنى في اللغة،ومعنى في عرف المناطقة. فالعكس في اللغة هو:التبديل=القلب.سواء كان في الألفاظ أم في غيرها.

-وفي عرف المناطقة هو:تبديل طرفي القضية الحملية والشرطية المتصلة بجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا في الحملية وجعل المقدم تاليا والتالي مقدما في الشرطية المتصلة.

-مثاله في الحملية:(الجزائر بلد إفريقي) عكسها:(من البلدان الإفريقية الجزائر). ومثاله في الشرطية المتصلة:(إن كان الطالب مجتهدا في مراجعة دروسه تمكن من العلم) عكسها:(إن كان الطالب متمكنا من العلم فهو مجتهد في مراجعة دروسه).

- ففي القضية الحملية:قمنا بقلب طرفيها فجعلنا الموضوع في مكان المحمول والمحمول في مكان الموضوع. وفي القضية الشرطية المتصلة:جعلنا المقدم تاليا والتالي مقدما.

- فهذا العمل الذي قمنا به(تبديل طرفي القضية)يسمى عكسا. والقضية قبل تبديل طرفيها تسمى أصلا وبعد التبديل تسمى عكسا.فهذه القضية:(الجزائر بلد إفريقي) تسمى أصلا. وهذه:((من البلدان الإفريقية الجزائر)تسمى عكسا. فنلاحظ أن مصطلح العكس يطلق على التبديل وعلى القضية المبدلة.والكثير إطلاقه على القضية المبدلة.

● ولكن هل كل قضية تنعكس؟. اعلم أن علماء المنطق لا يطلقون العكس إلا على القضية التي يكون صدقها لازما لصدق الأصل ولو فرضا.بأن يلزم من صدق الأصل ولو فرضا صدق العكس.أي كلما كان الأصل صادقا كان عكسه صادقا.قالوا:لأن العكس لازم للقضية،ويلزم من صدق الملزوم صدق اللازم. لكن لزوم هذا الصدق لا يحصل إلا بتحقق أمرين: **الأول:المحافظة على الكيف(الإيجاب والسلب). والثاني:المحافظة على الكم(الكلية والجزئية) إلا في الكلية الموجبة فإنها تنعكس إلى جزئية موجبة.**

-وتطبيق ما تقدم على القضايا يكون كالآتي:

-معلوم أن القضية الحملية إما شخصية أو كلية أو جزئية أو مهملة. وكل من هذه الأربع إما موجبة أو سالبة.فهذه ثمانية.

فالموجبات الأربع تنعكس إلى موجبة جزئية.

-مثال الشخصية:إبراهيم عليه السلام رسول. عكسها:من الرسل إبراهيم عليه السلام.

-مثال الكلية:كل صلاة عبادة.عكسها:بعض العبادات صلاة.

-مثال الجزئية:بعض الذهب خواتم.عكسها:بعض الخواتم ذهب.

-مثال المهملة:الخشب أبواب.عكسها:بعض الأبواب خشب.

-تنبيه:هذا الضابط مطرد في الكلية لأن محمولها لا يكون إلا كليا.وأما الثلاثة الباقية فانعكاسها إلى جزئية مقيد بأن يكون محمولها كليا فإن كان شخصيا مثل:هذا خالد وبعض الإنسان خالد والإنسان خالد فعكسها شخصية في الثلاث تقول:خالد هذا وخالد إنسان.

●وأما السوالب الأربع فلا ينعكس منها إلا اثنتان:

الأولى:[[الشخصية]].فإن كان محمولها كليا انعكست كلية سالبة.مثل:خالد ليس بفقيه.عكسها:لا أحد من الفقهاء بخالد.

وإن كان محموله جزئيا.انعكست كنفسها أي شخصية سالبة.مثل:هذه ليست مكة.عكسها:مكة ليست هذه.

الثانية:[[الكلية:]]فإن كان محمولها كليا انعكست كنفسها أي كلية سالبة.مثل:لا أحد من الإنسان بملك.عكسها:لا أحد من الملائكة بإنسان.

وإن كان محمولها جزئيا انعكست شخصية سالبة.مثل:لا أحد من الأنبياء بعلي.عكسها:علي ليس نبيا.

أما الجزئية والمهملة السالبتان فلا ينعكسان.لأنهما لا يصدقان دائما.والعكس لابد فيه من اطراد الصدق.

-فيصدق عكسهما تارة كما في قولك: بعض الإنسان ليس بملك.(جزئية). والإنسان ليس بملك.(مهملة). وعكسهما:بعض الملك ليس بإنسان.والملك ليس بإنسان. فالعكس صادق. ويكذب تارة أخرى.كما في قولك:بعض الفواكه ليست ببرتقال.(جزئية).والفواكه ليست ببرتقال.(مهملة).عكسهما: بعض البرتقال ليس بفاكهة. والبرتقال ليس بفاكهة.فالعكس هنا كاذب.

والناظم-رحمه الله-عبر عما تقدم بالأبيات السابقة.فأشار إلى تعريف العكس بقوله:

[[العكس قلب جزئي القضية ■ مع بقاء الصدق والكيفية]]

[[والكم إلا الموجـــــب الكلية ■ فعوضها الموجبة الجزئية]]

يعني أن العكس هو:قلب طرفي القضية الحملية والشرطية المتصلة(بدليل قوله:والعكس في مرتب بالطبع وليس في مرتب بالوضع) مع المحافظة على ثلاثة أمور وهي الصدق والكيف والكم إلا فيما استثني.

– ولكن عند التأمل نجد أن المدار على بقاء الصدق. غير أن بقاءه متوقف على بقاء الكيف والكم. والمراد ببقاء الصدق:أن يلزم من صدق القضية صدق عكسها.لأن العكس لازم للقضية،وهي ملزومة له.والقاعدة تقول:يلزم من صدق الملزوم صدق لازمه.وتوضيح ذلك: إذا قلنا:(سعيد من الفقهاء).فيلزم أن يكون:من جملة الفقهاء شخص اسمه سعيد. وإذا قلنا:(لا أحد من المالكية بمعتزلي).فيلزم أن نقول:(لا أحد من المعتزلة بمالكي). يعني إذا كان (أ) من أفراد(ب) فيلزم أن بعض(ب) (أ).

وإذا كان (أ)مباينا ل:(ب).فيلزم أن يكون(ب)مباينا ل:(أ).

وقوله_رحمه_الله:-

[[والعكس لازم لغير ما وجد ■ به اجتماع الخستين فاقتصد]]

[[ومثلها المهملة السلبية ■ أنها في قوة الجزئية]]

-معناه: أن العكس يكون في غير القضية الجزئية السالبة والمهملة السالبة.فيكون في الموجبات الأربع.وهي الشخصية والكلية والجزئية والمهملة. وفي السالبتين: الشخصية والكلية.وقد قدمنا تمثيل ذلك.

وقوله_رحمه_الله

[[والعكس في مرتب بالطبع■ وليس في مرتب بالوضع]]

-معناه: أن العكس يكون في الحملية و الشرطية المتصلة.لأن ترتيبهما طبيعي.ولا يكون في الشرطية المنفصلة.لأن ترتيبها وضعي،فلا فائدة من عكسها.

-والترتيب الطبيعي هو الذي يتغير المعنى بتغيره.وهذا إنما يكون في الحملية والشرطية المتصلة،دون الشرطية المنفصلة.فقولنا: كل فقيه أصولي.فيه الحكم على كل فرد من الفقهاء بأنه أصولي. وإذا عكسنا وقلنا: بعض الأصولي فقيه.فقد حكمنا على بعض أفراد الأصوليين بأنهم فقهاء.

-وقولنا:إن صدقتني أكرمتك.فيه توقف الإكرام على الصدق.وقولنا:إن أكرمتك صدقتني.فيه توقف الصدق على الإكرام. فتغير المعنى واضح في المثالين. بينما لا فرق بين قولنا:سعيد قد ذهب إلى الحج إما في الطائرة أو في الباخرة.وبين قولنا:سعيد قد ذهب إلى الحج إما في الباخرة وإما في الطائرة.فالمعنى هو هو.

مقاصد التصديقات : ﴿القياس﴾

-قال الناظم-رحمه الله-:

[[إن القياس من قضايا صورا ■ مستلزما بالذات قولا آخرا]]

[[ثم القياس عندهم قسمان ■ فمنه ما يدعى بالاقتراني]]

الشرح:

-**تمهيد**: لما فرغ الناظم-رحمه الله- من مبادئ التصديقات،(القضايا وأحكامها)، شرع في الكلام على مقاصدها.وهو القياس.فعرفه وقسمه إلى قسمين:[[قياس اقتراني]].[[وقياس استثنائي]].وبين كيفية تركيب القياس الاقتراني.وبين أشكاله وأضرب كل شكل.والمنتج منها وغير المنتج.ثم تكلم على القياس الاستثنائي وقسمه إلى قسمين:اتصالي،وانفصالي.وبين أضربهما المنتجة وغير المنتجة. وسأسير بحول الله وقوته على هذا المنوال:

أولا: تعريف القياس:

-هو عبارة عن قضيتين بينهما ارتباط إذا سلمنا بهما يلزمنا التسليم بما ينتج عنهما لذاتهما.

-مثال: إذا سلمنا بهاتين القضيتين:(فلان صحابي) و(الصحابة عدول).فلا بد أن نسلم بأن فلانا هذا عدل.

-مثال آخر:إذا سلمنا بهاتين القضيتين:(إن كان فلان من الصحابة فهو عدل) (لكنه من الصحابة) فلا بد أن نسلم بأنه عدل.

● فمجموع القضيتين في المثال الأول والثاني هو القياس. -ونلاحظ أن القياس في المثال الأول: قد تركب من قضيتين حمليتين.بينهما ارتباط.وهو ذكر لفظ الصحابي في كل منهما.

وأن التسليم بهما يلزم منه التسليم بما ينتج عنهما.وأن تلك النتيجة لازمة عنهما لذاتهما وليس بتوسط قاعدة أجنبية عنهما. مثل قياس المساواة.وبيانه:أننا نسلم بأن مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء.وهذه القاعدة المسلم بها لها أمثلة كثيرة.منها:سعيد مساو لعلي وعلي مساو لخالد.إذن سعيد مساو لخالد.فهذه النتيجة ليست مستفادة من ذات القضيتين.وإنما هي مستفادة من القاعدة الكلية المسلم بها. فمثل هذا لا يسمى قياسا عندهم.

- ونلاحظ أن القياس في المثال الثاني:قد تركب من قضيتين الأولى: شرطية.والثانية: استدراكية. وأن التسليم بهما يلزم منه التسليم بالنتيجة.

-فهذا هو القياس.والمثال الأول يسمى بالقياس الاقتراني. والثاني يسمى بالقياس الاستثنائي أو الشرطي. وسيأتي بيان كل منهما.

-وإلى ما تقدم أشار الناظم-رحمه الله-:بالبيتين السابقين.

فأشار بالبيت الأول إلى تعريف القياس المنطقي،فهو ما صور أي ركب من قضايا أي من أكثر من قضية،فهو يتركب من قضيتين فقط.يلزم من التسليم بهما لذاتهما التسليم بما ينتج عنهما أي النتيجة.وهي المعبر عنها بالقول الآخر.لأن النتيجة ينبغي أن تكون قضية أخرى مغايرة لقضيتي القياس.كما سيأتي للناظم-رحمه الله-عند قوله في الخاتمة:(أو ناتج إحدى المقدمات).

-وهذا التعريف الذي ذكره الناظم-رحمه الله-:يشمل القياس المنطقي بنوعيه:الاقتراني،و الاستثنائي.

-وأشار بالبيت الثاني إلى أن القياس المنطقي ينقسم إلى قسمين:الأول منهما هو المسمى بالقياس الاقتراني.

قال الناظم رحمه الله:-

[[ثم القياس عندهم قسمان ■ فمنه ما يدعى بالاقتراني]]

[[وهو الذي دل على النتيجة ■ بقوة واختص بالحملية]]

[[فإن ترد تركيبه فركبا ■ مقدماته على ما وجبا]]

[[ورتب المقدمات وانظرا ■ صحيحها من فاسد مختبرا]]

[[فإن لازم المقدمات ■ بحسب المقدمات آت]]

[[وما من المقدمات صغرى ■ فيجب اندراجها في الكبرى]]

[[وذات حد أصغر صغراهما ■ وذات حد أكبر كبراهما]]

[[وأصغر فذاك ذو اندراج ■ ووسط يلغى لدى الإنتاج]]

الشرح:

القياس الاقتراني ﴿ وكيفية تركيبه ﴾

- إذا أردنا تقريبه للمبتدئ نقول في تعريفه: هو عبارة عن تنزيل القاعدة الكلية أو الأغلبية على جزئياتها(أفرادها).

-فمثلا:

- من القواعد العقلية:﴿**كل متغير حادث**﴾.

- ومن القاعد الفقهية:﴿**المشقة تجلب التيسير**﴾.

- ومن القواعد النحوية:{الفاعل مرفوع}.

●فإذا أردنا أن ننزل قاعدة من هذه القواعد على فروعها،فإننا نحتاج إلى ثلاثة ألفاظ نكون منها قضيتين.اللفظ الأول نعبر به عن فرد من أفراد موضوع القاعدة.ويسمى بالحد الأصغر.واللفظ الثاني نعبر به عن موضوع القاعدة،ويسمى بالحد الأوسط.واللفظ الثالث نعبر به عن محمول القاعدة.ويسمى بالحد الأكبر.

-فنأتي بالحد الأصغر ونحمل عليه الحد الأوسط.ثم نأتي بالقاعدة.فنتحصل على النتيجة.

-**فالقاعدة الأولى:**موضوعها هو: المتغير ومن أمثلته(أفراده):العالم.فنجعله موضوعا ونخبر عنه بموضوع القاعدة وهو (متغير).فنقول:[#العالم_متغير] ثم نذكر القاعدة فنقول:[وكل متغير حادث].فنحصل على النتيجة وهي:ا[لعالم حادث].

-وتسمى القضية المشتملة على جزئي القاعدة(المثال):-وهو الذي سيتحول إلى موضوع النتيجة-بالمقدمة الصغرى.

-وتسمى القضية المشتملة على محمول القاعدة-وهو الذي سيصير محمولا في النتيجة-بالمقدمة الكبرى.

☆وإلى مضمون ما تقدم أشار الناظم-رحمه الله-: بالأبيات السابقة.

فأشار بالبيت الأول:إلى أن القياس ينقسم إلى اقتراني واستثنائي.

و أشار بالبيت الثاني إلى ضابط القياس الاقتراني وإلى نوع القضايا التي يركب منها.فأخبر أن القياس الاقتراني هو ما ذكرت فيه النتيجة بمادتها لا بصورتها.بمعنى أن موضوع النتيجة و محمولها مذكوران فيه لكنهما متفرقان فموضوعها في صغراه و محمولها في كبراه.وأخبر بأنه يتركب من القضايا الحملية وهذا هو الغالب فيه وإلا فقد يتركب من القضايا الشرطية.

-وأشار بقوله:(فإن ترد تركيبه الخ البيتين): إلى كيفية تركيبه وما يعتبر فيه.

-وهو أن نركب مقدمتيه على الوجه المعتبر والمعتد به.

وهو:(١)- أن نأتي بالوصف الجامع .وهو الذي نجمع به بين موضوع قضية ما و محمولها.
فمثلا إذا أردنا أن نستدل على ثبوت الحرمة للنبيذ.فنحتاج إلى الوصف الجامع بينهما وهو الإسكار.فنقول:النبيذ مسكر وكل مسكر حرام إذن النبيذ حرام.

-فالإسكار هو الوصف الجامع ويسمى أيضا بجهة الدليل كما يسمى عند المناطقة بالحد الوسط.ولولاه لما توصلنا إلى الحكم على النبيذ بالحرمة.

(٢)-أن نرتب المقدمتين بأن نقدم الصغرى عل الكبرى.

(٣)- أن ننظر هل المقدمتان صحيحتان أم فاسدتان؟.

(٤-) أن نختبر المقدمتين هل هما قطعيتان أو ظنيتان؟.

☆نفعل ذلك لأن النتيجة تكون بحسب المقدمتين فإن كانت المقدمتان صحيحتان كانت النتيجة صحيحة وإلا فقد لا تصح النتيجة.

-وكذلك إذا كانت المقدمتان يقينيتان كانت النتيجة يقينية.وإن كانتا ظنيتان أو إحداهما ظنية كانت النتيجة ظنية.

#تنبيه: معرفة صحة المقدمتين وفسادهما وكونهما من اليقينيات أو الظنيات:سيتبين فيما بعد.شيئا فشيئا.

- وأما بقية الأبيات الثلاث فحاصلها ما يلي:

- يجب أن يندرج الحد الأصغر في الحد الأوسط لأجل أن يندرج في الحد الأكبر. ويحصل بذلك:مقدمتان:المقدمة الصغرى وهي المشتملة على موضوع النتيجة والمقدمة الكبرى وهي المشتملة على محمول النتيجة.وعند استخراج النتيجة نحذف الحد الأوسط ونجمع بين الحد الأصغر والحد الأكبر.فنتحصل على النتيجة.

(أشكال و أضرب القياس)

قال الأخضري رحمه الله:-

{فصل في الأشكال}

[[الشكل عند هؤلاء الناس ■ يطلق عن قضتي قياس]]
[[من غير أن تعتبر الأسوار■إذ ذاك بالضرب له يشار]]
[[وللمقدمات أشكال فقط ■ بحسب الحد الوسط]]
[[حمل بصغرى وضعه بكبرى■ يدعى بشكل أول ويدرى]]
[[وحمله في الكل ثانيا عرف ■ ووضعه في الكل ثالثا ألف]]
[[ورابع الأشكال عكس الأول ■ وهي على الترتيب في التكمل]]
[[فحيث عن هذا النظام يعدل■ ففاسد النظام : أما الأول]]
[[فشرطه الإيجاب في صغراه ■ و أن ترى كلـــــــية كبراه]]

الشرح: لما بين الناظم-رحمه الله-: ضابط القياس الاقتراني وكيفية تركيبه: شرع في بيان أشكاله وأضربه.

بيان أشكال وأضرب القياس الاقتراني:

-علمنا ما تقدم أن القياس الاقتراني يتكون من مقدمتين متكونتين من ثلاثة ألفاظ وهي:الحد الأصغر والحد الأكبر والحد الأوسط. وأن الحد الوسط هو المتكرر في المقدمتين الصغرى والكبرى.

☆ولكن أين نضع الحد الوسط في المقدمتين؟. لاشك أن الترتيب الطبيعي للمقدمتين هو أن يكون الحد الوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى. لكنهم قالوا هذا الترتيب ليس بضروري فيمكن لنا تغيير هذا الترتيب.

-والاحتمالات الممكنة لوضعية الحد الأوسط بالنسبة للمقدمتين أربعة فقط.

الأول:أن يكون الحد الوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى.مثل:كل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام. والنتيجة:كل نبيذ حرام.

الثاني: أن يكون الحد الوسط محمولا في المقدمتين. مثل: كل تفاح فاكهة ولا شيء من المقتات بفاكهة. والنتيجة: لاشيء من التفاح بمقتات.

الثالث: أن يكون الحد الوسط موضوعا في المقدمتين. مثل: كل جزائري سني_ وكل جزائري مالكي. والنتيجة: بعض السني مالكي.

الرابع: أن يكون الحد الوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى عكس الشكل_الأول. مثل: كل معدن جماد وكل ذهب معدن.والنتيجة:بعض الجماد ذهب.

☆فهذه الصور الأربع للقياس يسميها علماء المنطق بالأشكال.وعليه فالشكل هو: الصورة التي يكون عليها القياس بملاحظة وضعية الحد الوسط من المقدمتين.

ثم كل شكل من هذه الأشكال الأربعة يتنوع إلى ستة عشر نوعا يسميها المناطقة بالأضرب(الأنواع)،وذلك بملاحظة الكم والكيف.لأن كل من المقدمتين إما موجبة أو سالبة.وكل منهما إما كلية أو جزئية.فيتحصل في كل منهما أربعة أحوال.وأربعة في أربعة بستة عشر.

-وإذا كانت الأشكال أربعة ولكل شكل ستة عشر ضربا.فتبلغ الأضرب أربعة وستين ضربا.إذن القياس الاقتراني له أربعة أشكال،_وأربعة وستون ضربا.

- ولكن هذه الأضرب ليست كلها منتجة،بل بعضها منتج وبعضها عقيم.ورحم الله علماء المنطق حيث استقرؤوا كل هذه الأضرب وأحاطوا بها خبرا وتوصلوا إلى معرفة المنتج منها والعقيم وبينوا لنا ذلك على شكل شروط.فالضرب الذي يتوفر فيه الشرط يكون منتجا والضرب الذي يختل فيه الشرط يكون عقيما.

شروط الإنتاج:

الشكل الأول : يشترط لإنتاج الشكل الأول شرطان:

-**الأول**: أن تكون صغراه موجبة.

-**الثاني**:أن تكون كبراه فإننا

-وإذا طبقنا الشرطين على ضروبه الستة عشر فإننا نجد أن ضروبه المنتجة أربعة فقط.لأنها هي التي يتوفر فيها الشرطان معا.والباقي عقيم لعدم توفر الشرطين أو أحدهما .وضروبه الأربعة المنتجة هي:

١) كليتان موجبتان،والنتيجة تكون كلية موجبة.

مثل: كل مخلوق فان وكل فان حادث.إذن:كل مخلوق حادث.

٢) كليتان الصغرى موجبة والكبرى سالبة.والنتيجة تكون كلية سالبة. مثل: كل مستعمر ظالم.ولا ظالم يحب العدل.إذن: لا مستعمر يحب العدل.

٣)الصغرى جزئية موجبة والكبرى كلية موجبة.والنتيجة تكون جزئية موجبة.مثل:بعض النبات مؤذ وكل مؤذ يجب اجتنابه.إذن:بعض النبات يجب اجتنابه.

٤)الصغرى جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة.والنتيجة تكون جزئية سالبة.مثل:بعض الحيوان بحري ولا شيء من البحري محرم الأكل.إذن بعض الحيوان ليس محرم الأكل.

☆وكيفية استخراج الضروب المنتجة والعقيمة:أن تكتب الضروب الستة عشر في ورقة بأن تكتب الصغريات الأربع على جهة اليمين، وتكتب في مقابلة كل واحدة على جهة اليمين الكبريات الأربع.ثم تطبق على الصغريات الشرط الأول.

فما توفر فيه الشرط تتركه وما لم يتوفر فيه تحذفه مع ما يقابله من الكبريات.

والباقي تطبق على كبرياته #الشرط_الثاني فما توفر فيه الشرط تبقيه وما اختل فيه الشرط تحذفه.فإذا فعلت ذلك تحصلت على الأضرب الأربعة المنتجة.وما حذفته هو العقيم.

﴿الشكل الثاني﴾

١)شروط إنتاجه. ٢)ضروبه المنتجة والعقيمة.

قال العلامة الأخضري-رحمه الله-:

[[و الثان أن يختلفا في الكيف مع ★ كلية الكبرى له شرط وقع]]

الشرح: أخبر رحمه الله أنه يشترط لإنتاج الشكل الثاني شرطان:

أ) أن تختلف مقدمتاه في الكيف.ب)أن تكون كبراه كلية.

وإذا طبقنا هذين الشرطين على ضروبه الستة عشر لم نجد ما يتوفر فيه الشرطان إلا أربعة أضرب،فتكون هي:المنتجة.والباقي كله عقيم وهو اثنا عشر ضربا وذلك لعدم توفر الشرطين فيه.

★الأضرب المنتجة:أضربه الأربعة المنتجة هي التي تتركب من:

١)كليتين كبراهما سالبة.ونتيجته:(كلية سالبة).

مثل: كل فعل لله جميل. ولا شيء من الظلم بجميل.إذن لا فعل من أفعال الله بظلم.

٢)من كليتين كبراهما موجبة.ونتيجته:(كلية سالبة).

مثل: لا عدو محبوب.وكل موثوق به محبوب.إذن:لا عدو موثوق به.

٣)من جزئية موجبة وكلية سالبة.ونتيجته:(جزئية سالبة)

مثل:بعض المعادن ذهب، ولاشيء من الحديد بذهب،إذن:بعض المعادن ليست بحديد.

٤) من جزئية سالبة وكلية موجبة،ونتيجته:(جزئية سالبة).

مثل: بعض الطعام ليس بمضر،وكل مسموم مضر،إذن:بعض الطعام ليس بمسموم.

وطريقة استخراج الضروب المنتجة والعقيمة هي نفس الطريقة التي سلكناها مع الشكل الأول.وهي:أن تكتب كل واحدة من الصغريات الأربع و ما يقابلها من الكبريات الأربع فتحصل على ستة عشر ضربا،ثم تطبق عليها الشرط الأول فتخرج ثمانية أضرب لا يتوفر فيها الشرط الأول. وتبقى ثمانية تطبق عليها الشرط الثاني تخرج أربعة لعدم توفر الشرط الثاني فيها.وتبقى أربعة أضربة يتوفر فيها الشرطان فتكون هي المنتجة.وقد ذكرناها ومثلنا لها والحمد لله.

★الخلاصة:الشكل الثاني:ضروبه المنتجة:أربعة،والعقيمة:اثنا عشر.

الشكل الثالث والرابع

١): [**الشكل الثالث**]

١) شروط إنتاجه. ٢) ضروبه المنتجة والعقيمة.

-قال العلامة الأخضري-رحمه الله-:

°[[والثالث الإيجاب في صغراها ■ وأن ترى كلية إحداهما]]

الشرح:أخبر الناظم-رحمه الله-في هذا البيت:أن الشكل الثالث لا يكون منتجا إلا بتوفر شرطين فيه،وهما:

ا) الإيجاب في صغراه. ب) الكلية في إحدى مقدمتيه.

♧وإذا طبقنا هذين الشرطين على ضروبه الستة عشر فلا نجد ما يتوفر فيه الشرطان معا إلا ستة أضرب فتكون هي المنتجة والباقي كله عقيم(غير منتج).وذاك لأننا إذا طبقنا الشرط الأول وهو أن تكون الصغرى موجبة:تخرج السالبة،وهي إما كلية أو جزئية، ومع كل الكبريات الأربع،فهذه ثمانية أضرب خرجت بالشرط الأول. وإذا طبقنا الشرط الثاني على الأضرب الثمانية الباقية.فإننا نسقط منها ضربان:وهما ما إذا كانت الصغرى جزئية والكبرى جزئية موجبة أو سالبة.فتبقى ستة أضرب هي أضربه المنتجة.وتتركب من:

١) كليتين موجبتين.ونتيجته جزئية موجبة.

مثل: كل جزائري إفريقي،وكل جزائري عربي، إذن:بعض الإفريقي عربي.

٢)من كليتين كبراهما سالبة،ونتيجته جزئية سالبة.

مثل:كل ذهب معدن،ولاشيء من الذهب بحديد،إذن بعض المعدن ليس بحديد.

٣)من موجبتين كبراهما كلية،ونتيجته جزئية موجبة.

مثل:بعض الجزائريين سمر،وكل جزائري عربي،إذن:بعض السمر عرب.

٤)من موجبتين كبراهما جزئية،ونتيجته جزئية موجبة.

مثل: كل منزه سني،وبعض المنزهين أشاعرة،إذن:بعض السنيين أشاعرة

٥)من جزئية موجبة،وكلية سالبة،ونتيجته جزئية سالبة.

مثل: بعض النفل صلاة،ولا شيء من النفل بواجب،إذن:بعض الصلاة ليس بواجب.

٦) من كلية موجبة، وجزئية سالبة،ونتيجته:جزئية سالبة.

مثل:كل إنسان مفكر،وبعض الإنسان ليس بمصيب،إذن:بعض المفكر ليس بمصيب.

★★★★★★★★★★

٢-[**الشكل الرابع**]

١)شروط إنتاجه. ٢)ضروبه المنتجة والعقيمة.

- قال العلامة الأخضري-رحمه اللهُ-:

﴿ ورابع عدم جمع الخستين ★ إلا بصورة ففيها تستبين﴾

﴿ صغراهما موجبة جزئيه ★ كبراهما سالبة كليه ﴾

الشرح:

أخبر الناظم-رحمه اللهُ-: في هذا البيت أن الشكل الرابع يشترط لإنتاجه شرطان:

أ) أن لا تجتمع فيه خستان إذا لم تكن صغراه جزئية موجبة.

ب)أن تكون كبراه كلية سالبة إذا كانت صغراه جزئية موجبة.

وبتطبيق هذين الشرطين على ضروبه الستة عشر نحصل على خمسة أضرب منه منتجة، والباقي وهو أحد عشر ضربا كله عقيم.وبيان ذلك:أنه:إذا كانت الصغرى كلية موجبة أنتجت مع غير السالبة الجزئية الكبرى،فهذه ثلاثة أضرب.وإذا كانت الصغرى كلية سالبة أنتجت مع الموجبة الكلية الكبرى.فهذه أربعة أضرب حاصلة من تطبيق الشرط الأول.تضاف إليها الصورة المستثناة،وهي:ما إذا كانت الصغرى جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة وهي المخصوصة بالشرط الثاني.فتبلغ الأضرب خمسة.

وتتركب أضربه الخمس المنتجة من:

١) كليتين موجبتين،ونتيجته:جزئية موجبة.

مثل:كل سني منزه،وكل ماتريدي سني،إذن بعض المنزه ماتريدي.

٢) من موجبتين كبراهما جزئية،ونتيجته:جزئية موجبة.

مثل: كل ظالم فاسق،وبعض الحاكمين ظالم،إذن:بعض الفاسقين حاكم.

٣)من كليتين كبراهما موجبة،ونتيجته:كلية سالبة.

مثل:لاشيء من الممكن بقديم وكل فان ممكن،إذن:لاشيء من القديم بفان.

٤)من كليتين كبراهما سالبة،ونتيجته جزئية سالبة.

مثل: كل مباح مستعمل،ولاشيء من المحرم بمباح،إذن:بعض المستعمل ليس بمحرم.

٥)من جزئية موجبة وكلية سالبة،ونتيجته:جزئية سالبة.

مثل:بعض الفضة خواتم،ولاشيء من الذهب بفضة،إذن:بعض الخواتم ليست بذهب.

ثم قال الناظم-رحمه الله-:

﴿فمنتج لأول أربعة★كالثاني ثم ثالث فستة﴾

﴿ورابع بخمسة قد أنتجا ★وغير ماذكرته لن ينتجا﴾

الشرح:لما بين الناظم-رحمه الله-:

شرط الإنتاج في كل شكل

بين هنا الأضرب المنتجة والعقيمة من كل شكل وهو أن كل شكل من تلك الأشكال إذا طبقنا على أضربه شروط إنتاجه يظهر لنا المنتج والعقيم من ضروبه الستة عشر.فالشكل الأول إذا طبقنا على أضربه شرطاه وجدنا المنتج من ضروبه أربعة أضرب والباقي عقيم.والثاني كذلك. والثالث ستة منها منتج والباقي عقيم.والرابع خمسة منها منتج والباقي عقيم. ومعنى قوله:(وغير ما ذكرته لن ينتجا)أن الضرب الذي لم يتوفر فيه شرط الإنتاج يكون عقيما.وقد بينا كل ذلك فيما تقدم ولله الحمد.

[[كيفية صياغة النتيجة كما وكيفا]]

قال العلامة الأخضري-رحمه الله-:

[[وتتبع النتيجة الأخس من ■ تلك المقدمات هكذا زكن]]

[[وهذه الأشكال بالحملي ■ مختصة وليس بالشرطي]]

[[والحذف في بعض المقدمات■ أو النتيجة لحذف آت]]

[[وتنتهي إلى ضروري لما ■ من دور أو تسلسل قد لزما]]

الشرح: هذه الأربعة الأبيات الأخيرة ما يتعلق بالقياس الاقتراني.وكل بيت منها يشتمل على مسألة.والكلام الآن على البيت الأول:

البيت الأول: يذكر فيه الناظم-رحمه الله-:كيفية صياغة النتيجة من حيثية الكيف والكم، بعد أن بين سابقا كيفية استخراج النتيجة في قوله:(وأصغر فذاك ذو اندراج ووسط يلغى لدى الإنتاج).

- والحاصل: أننا إذا أردنا استخراج النتيجة من القياس الاقتراني من أي شكل من أشكاله:فإننا نلغي الحد الوسط ونجمع بين الحد الأصغر و هو المذكور في المقدمة الصغرى والحد الأكبر وهو المذكور في المقدمة الكبرى.فإذا جمعنا بينهما تحصل النتيجة.لكن كيف نأتي بهذه النتيجة من حيث الكيف والكم؟هل نأتي بها موجبة أو سالبة؟كلية أو جزئية؟

-الجواب:

أ)من حيث الكيف ننظر في مقدمتي القياس،فإن كانت مقدمتاه موجبتين: نأت بالنتيجة موجبة. وإن كانتا سالبتين نأت بالنتيجة سالبة.وإن كانت إحداهما موجبة والأخرى سالبة:نأت بالنتيجة سالبة.

ب)من حيث الكم ننظر أيضا في المقدمتين،فإن وجدناهما كليتين نأت بالنتيجة كلية.وإن وجدناهما جزئيتين أتينا بالنتيجة جزئية.وإن وجدنا إحداهما كلية والأخرى جزئية أتينا بالنتيجة جزئية.

تقييد: قولنا:(يؤتى بالنتيحة كلية إذا كانت المقدمتان كليتين) ليس على إطلاقه،بل هو مقيد بما إذا كان السور الكلي داخلا على الحد الأصغر متصلا به في الصغرى أو في عكسها. فمثلا: كل إنسان حيوان وكل حيوان متحرك بالإرادة النتيجة:كل إنسان متحرك بالإرادة.فجئنا بالنتيجة كلية لأن المقدمتين كليتان والشرط وهو دخول السور الكلي على الحد الأصغر واتصاله به متوفر.

- ولو قلنا: لاشيء من الممكن بقديم وكل فان ممكن. فالنتيجة:لاشيء من القديم بفان.فأتينا بالنتيجة كلية مع أن السور الكلي وهو لفظ لاشيء ليس متصلا بالحد الأصغر:لكنه متصل به في عكسها وهو:لاشيء من القديم بممكن.لأنه كما تقدم أن الكلية السالبة تنعكس كنفسها.

- أما لو قلنا:كل جزائري إفريقي وكل جزائري عربي كانت النتيجة:بعض الإفريقي عربي.وإنما كانت النتيجة هنا جزئية مع كلية المقدمتين لأن السور الكلى في المقدمة الصغرى غير متصل بالحد الأصغر فيها وحتى لو عكسناها فإنه لا يتصل به لأنها تنعكس جزئية.كما تقدم في العكس.فنقول في عكسها:بعض الإفريقي جزائري.

- وإذا فهمنا هذا ورجعنا إلى الأشكال الأربع وطبقنا على نتائجها هذه الضوابط أدركنا سر اختلاف النتيجة من حيث الكم والكيف.

قال الناظم-رحمه الله-:

١)[[وتتبع النتيجة الأخس ■ من تلك المقدمات كهذا زكن]]

٢)[[وهذه الأشكال بالحملي ■. مختصة وليس بالشرطي]]

٣)[[والحذف في بعض المقدمات ■ أو النتيجة لعلم آت]]

٤)[[وتنتهي إلى ضرورة لما ■ من دور أو تسلسل قد لزما]]

الشرح:مازال الكلام على الأبيات الأربعة الأخيرة المتعلقة بالقياس الاقتراني.والآن الكلام على البيت الثاني والثالث.

البيت الثاني:

يقول -رحمه الله- في هذا البيت: إن القياس الاقتراني يتركب بأشكاله الأربع من القضايا الحملية ولا يتركب من القضايا الشرطية.

- **وقد انتقد جميع الشراح الناظم-رحمه الله- في هذا البيت من جهتين:**

-**الأولى:** أنه مكرر مع قوله سابقا:(ثم القياس عندهم قسمان ★فمنه ما يدعى بالاقتراني.

و هو الذي دل على النتيجة★بقوة واختص بالحملية).

-**الثانية:** أنه مشى في هذه المسألة على قول مرجوح،وطريقة ضعيفة. والراجح في هذه المسألة:أن القياس الاقتراني كا يتألف من القضايا الحملية يتركب من القضايا الشرطية. وذلك بأن نأتي بقضيتين شرطيتين ومعلوم أن القضية الشرطية متكونة من المقدم والتالي، فنجعل الحد الوسط وهو المكرر في القضيتين إما المقدم أو التالي.فإن كان الحد الوسط تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهذه الصورة التي ركبنا عليها القياس تسمى بالشكل الأول. وإن كان تاليا في المقدمتين فهو الشكل الثاني.وإن كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث.وإن كان مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع.

-ولنأت بمثال على الشكل الأول ليقاس عليه بقية الأشكال: مثال: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وليس ألبتة إذا كان النهار موجودا فالليل حاصل.والنتيجة:ليس ألبتة كلما كانت الشمس طاعة فالليل حاصل.

-فقولنا:(كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود):مقدمة صغرى. وقولنا:(وليس ألبتة كلما كان النهار موجود فالليل حاصل):مقدمة كبرى. والحد الوسط هو:(النهار موجود) وهو تال في الصغرى ومقدم في الكبرى.وعند استخراج النتيجة حذفنا الحد الوسط وجمعنا

بين المقدم والتالي وجئنا بالنتيجة سالبة: لأن إحدى المقدمتين سالبة وهي الكبرى.وجئنا بها كلية:لأن المقدمتين كليتان والسور الكلي في الصغرى متصل بالحد الوسط.

فائدة:قد ذكرنا أن الشراح اتفقوا على أن الناظم-رحمه الله- مشى في هذه المسألة على رأي مرجوح.ولكن مع ذلك ٱلتمسوا له العذر بأن الذي دعاه إلى القول بأن القياس الاقتراني لايتركب من الشرطيات:عدة أمور منها: أنه تبع في ذلك ابن الحاجب-رحمه الله-.ومنها:أن علماء المنطق المتقدمين لم يتعرضوا له في كتبهم. ومنها:أنه لا توجد فائدة كبيرة في تركبه من الشرطيات.وعلى كل فإن تركب القياس الاقتراني من الشرطيات وإن كان ممكنا لكنه قليل الاستعمال.والأكثر فيه أن يتركب من الحمليات.

البيت الثالث:

مضمون هذا البيت هو أن القياس دليل من الأدلة يؤتى به لإثبات قضية من القضايا فالأصل أن يذكر بتمامه،بأن يؤتى بالمقدمتين والنتيجة، لأجل أن يستوعبه المخاطب به. لكن يجوز حذف المعلوم من هذه الثلاثة وهو ما دل عليه دليل.وصور الحذف الممكنة خمسة وهي:١-حذف الصغرى وحدها.مثل:هذا حرام لأن كل مسكر حرام.٢-حذف الكبرى وحدها.مثل:هذا حرام لأنه مسكر.٣-حذف النتيجة وحدها.مثل:هذا مسكر وكل مسكر حرام.في جواب من قال لك ما الدليل على حرمة الشراب.٤-حذف الصغرى مع النتيجة.مثل:لأن كل مسكر حرام في جواب من قال لك:ما الدليل على حرمة هذا السائل.٥-حذف الكبرى مع النتيجة.مثل:هذا مسكر فهو حرام.

♡ وهذا الحذف ليس خاصا بالقياس الاقتراني بل يجوز أيضا في القياس الاستثنائي الذي سيأتي الكلام عليه ومن أمثلة الحذف في القياس الاستثنائي:قوله تعالى؛﴿**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا**﴾.فهذا قياس استثنائي حذفت منه المقدمة الصغرى والنتيجة.فالأصل:لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة غير الله.

فائدة: يوجد الكثير من الأقيسة المنطقية في كلام العرب وفي الكتاب والسنة ولكنها محذوفة إحدى المقدمتين أو النتيجة أو إحدى المقدمتين مع النتيجة كا بينا في صور الحذف.

قال العلامة الأخضري رحمه الله-في سلمه:

[[وتنتهي إلى ضرورة لما ★من دور أو تسلسل قد لزما]]

الشرح: هذا هو البيت الأخير من الأبيات المتعلقة بالقياس الاقتراني:

- ولبيان هذه المسألة التي يشتمل عليها البيت نقول:

-قد علمنا ما تقدم:أن القضية إما ضرورية وإما نظرية، فالضرورية لا تحتاج إلى دليل،والنظرية يتوقف الجزم بها على دليل.فإذا استدللنا على قضية نظرية بقياس يشتمل على مقدمة نظرية فإننا نحتاج إلى الاستدلال على هذه المقدمة النظرية بقياس آخر،وإذا كان هذا القياس الثاني هو الآخر يشتمل على مقدمة نظرية فإننا نحتاج أيضا إلى أن نستدل على هذه المقدمة النظرية فيه بقياس آخر وهكذا إلى أن نصل إلى قياس مقدمتاه ضروريتان. ولا يمكن عقلا أن لا ننتهي إلى قياس ضرورية مقدمتاه.لأن ذلك معناه إما التسلسل وإما الدور وكلاهما محال وما يؤدي إلى المحال فهو محال.

-والتسلسل أن يستدل على إحدى المقدمتين بقياس إحدى مقدمتيه على الأقل نظرية،ثم يستدل على هذه المقدمة النظرية بقياس إحدى مقدمتيه على الأقل نظرية وهكذا إلى مالا نهاية.

-والدور: أن يستدل على إحدى مقدمتي القياس النظرية بقياس تتوقف مقدمتاه على هذه المقدمة النظرية.ويسمى هذا بالمصادرة على المطلوب.

★وفهم مضمون هذا البيت يتوقف على التمييز بين القضايا الضرورية و النظرية وهذا سيأتي الكلام عليه-إن شاء الله- عندما يتعرض له الناظم-رحمه الله- في الكلام على مواد

الأقيسة.ولذلك قال الشراح: كان من الأفضل أن يؤخر الناظم هذا البيت حتى يتكلم على مواد القياس.

★★مثال انتهاء القياس الذي مقدمتاه نظريتان إلى قياس مقدمتاه ضروريتان: أن يطلب منا أن نبرهن على وجود الخالق سبحانه: فإذا قلنا: العالم حادث،وكل حادث له محدث؛ إذن:العالم له محدث. يقال لنا هذا القياس مقدمته الصغرى نظرية والكبرى كذلك.ولا يقطع بنتيجته إلا بعد البرهنة على مقدمته الصغرى والكبرى. فإذا برهنا على مقدمته الصغرى بقولنا: العالم متغير وكل متغير حادث،إذن:العالم حادث. يقال لنا هذا القياس مقدمته الصغرى ضرورية لا تحتاج إلى دليل.ولكن مقدمته الكبرى(كل متغير حادث)نظرية بحاجة إلى دليل.فنستدل عليها بقولنا:التغير إن كان من عدم إلى وجود فالحدوث ظاهر،وإما كان من وجود إلى عدم كان الوجود ممكنا والممكن لا يكون إلا حادثا.وبهذا نكون قد انتهينا بالمقدمة الصغرى من القياس الأول إلى الضرورة. ثم نبرهن على المقدمة الكبرى منه(كل حادث له محدث) بقولنا: لو حدث العالم بنفسه لاجتمع فيه التساوي والرجحان واجتماعهما محال وما أدى إلى المحال فهو محال.وبهذا نكون قد وصلنا بالمقدمة الكبرى أيضا إلى الضرورة.

★**والحاصل**: هو أن نرجع بالقضية النظرية إلى عناصرها الأولية.

قال الإمام الأخضري-رحمه الله-:

[فصل في القياس الاستثنائي]

¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤

[[ومنه ما يدعى بالاستثنائي ■ يعرف بالشرطي بلا امتراء]]
[[وهو الذي دل على النتيجة ■ أوضدها بالفعل لا بالقوة]]

الشرح:

قد تقدم تعريف القياس المنطقي، وأنه نوعان: 《قياس اقتراني》 . 《وقياس استثنائي.》 ولما فرغ الناظم-رحمه الله-من الكلام على القياس الاقتراني شرع في الكلام على القياس الاستثنائي.

-**والقياس الاستثنائي يتركب من قضيتين:** قضية شرطية هي مقدمته الكبرى، وقضية استدراكية،تذكر بعد كلمة(لكن)هي مقدمته الصغرى وهذه القضية الاستدراكية تسمى عند المناطقة بالقضية الاستثنائية،لأنهم يعتبرون أداة الاستدراك(لكن)أداة استثناء.

-ولأجل أن هذا النوع من القياس يتركب من قضية شرطية وقضية استثنائية: يسمى عند علماء المنطق بالقياس الشرطي وبالقياس الاستثنائي. وهذا معنى قوله:(ومنه)أي ومن القياس المنطقي(ما يدعى بالاستثنائي) أي النوع المسمى عندهم بالقياس الاستثنائي(يعرف بالشرطي بلا امتراء) هذا هو الاسم الثاني له،أي كما يسمى بالقياس الاستثنائي يسمى بالقياس الشرطي.وقوله(بلا امتراء)أي بلا شك.كمل به البيت.

#ضابطه: القياس الاستثنائي هو:الذي يشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل،فهو بخلاف القياس الاقتراني الذي يشتمل على النتيجة أو نقيضها بالقوة كما تقدم.

★ مثال القياس الاستثنائي المشتمل على النتيجة بالفعل:

كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا_لكن الشمس طالعة. فالنهار موجود.فالنتيجة وهي:(النهار موجود) مذكورة في القياس بصورتها.

★مثال القياس الاستثنائي المشتمل على نقيض النتيجة بالفعل:

كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا_لكن الشمس غير طالعة.فالنهار غير موجود.فالنتيجة وهي:(النهار غير موجود)غير مذكورة في القياس ولكن نقيضها وهو:(النهار موجود)مذكور في القياس بالفعل.

تنبيه:نتيجة القياس الاستثنائي لا تذكر في القياس على أنها قضية تامة وإنما تذكر فيه على أنها جزء قضية.فهي في المثالين تالي المقدمة الشرطية(جواب الشرط) والتالي جزء من القضية الشرطية كما هو معلوم.

الخلاصة: القياس الاستثنائي(الشرطي) هو:الذي يشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل.ويتركب من مقدمتين:أولاهما شرطية كبرى،وثانيتهما استثنائية صغرى.

[[القياس الاستثنائي الاتصالي]]

▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪

قال الإمام الأخضري-رحمه الله-:

[[فإن يك الشرطي ذا اتصال ■ أنتج وضع ذاك وضع التالي]

و رفع تال رفع أول ولا ■ يلزم في عكسهما لما انجلى]

الشرح:

القياس الاستثنائي نوعان:١)اتصالي.٢)انفصالي.

وذلك لأنه يتركب-كما تقدم- من شرطية واستثنائية،والشرطية إما متصلة وإما منفصلة،فإن كان شرطيته متصلة سمي اتصاليا.وإن كانت شرطيته منفصلة سمي انفصاليا.

★مثال القياس الاستثنائي الاتصالي:

كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا-لكن الشمس طالعة.فالنهار موجود.

★**مثال القياس الاستثنائي الانفصالي:**

الموجود إما قديم أو حادث_ لكنه قديم. فهو ليس بحادث.

★★★

شروط إنتاج القياس الاستثنائي:

يشترط لإنتاج القياس الاستثنائي بنوعيه شرطان:

أ)أن تكون شرطيته موجبة.فلو كانت سالبة لكان عقيما لا ينتج بنوعيه.

ب)أن تكون لزومية في الاتصالي، عنادية في الانفصالي.

وذلك بأن يكون الاجتماع بين طرفي الشرطية المتصلة لموجب كالسببية في المثال.فإن طلوع الشمس سبب في وجود النهار.

وأن يكون التنافر بين طرفي الشرطية المنفصلة لموجب مثل التناقض في المثال. فإن كان اجتماع الطرفين في المتصلة وتنافرهما في المنفصلة لغير موجب بل على سبيل الاتفاق والصدفة فقط لم يكن القياس منتجا.

ضروب الاتصالي:المنتجة والعقيمة:

اعلم أولا:أن القياس الاستثنائي بنوعيه له أربعة أضرب،وذلك لأن مقدمته الشرطية متكونة من المقدم والتالي، ومقدمته الاستثنائية هي إما إثبات المقدم أو نفيه وإما إثبات التالي أو نفيه.فهذه أربعة أضرب.والمقدم ملزوم والتالي لازم.وهو إما مساو للملزوم أو أعم منه.

★فإن كان اللازم مساويا للملزوم لزم من وجود الملزوم وجود اللازم ومن عدم الملزوم عدم اللازم.ولزم من وجود اللازم وجود الملزوم ومن عدم اللازم عدم الملزوم.فيكون التلازم في أضربه الأربعة كلها.

الأمثلة:

إذا كان الموجود إنسانا كان ناطقا

_لكنه إنسان.فهو ناطق.

_لكنه ليس إنسانا.فهو غير ناطق.

_لكنه ناطق.فهو إنسان.

_لكنه ليس ناطقا.فهو ليس إنسانا.

★وإن كان اللازم أعم من الملزوم فإن اللزوم يكون في ضربين منه.وهما:

-الأول: إثبات المقدم فإنه يلزمه إثبات التالي،لأن وجود الملزوم يوجب وجود اللازم.

-الثاني: نفي التالي فإنه يلزمه نفي المقدم،لأن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم.

★وأما الضربان الآخران وهما:١-نفي القدم. و: ٢-إثبات التالي فلا يوجد فيهما تلازم.لأنه لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم.ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص.

الأمثلة:

إذا كان الموجود جرما كان حادثا

_لكنه جرم.فيلزم أنه حادث.

_لكنه غير جرم.فلا يلزم شيئ.

_لكنه ليس بحادث.فيلزم أنه ليس بجرم

_لكنه حادث. فلا يلزم شيء.

فيتحصل مما قدمناه:أن القياس الاستثنائي الاتصالي:له أربعة أضرب. ضربان منها منتجان سواء كان التالي فيهما مساويا للمقدم أم أعم،وهما:١-إثبات المقدم.٢-نفي التالي.
وضربان عقيمان،وهما:١-نفي المقدم.٢-إثبات التالي. وإنما كانا عقيمين لأن التالي فيهما قد يكون أعم من المقدم ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم.ولا يلزم أيضا من إثبات الأعم إثبات الأخص كما بينا.

الخلاصة:أنه يشترط لإنتاج الاتصالي شرطان:

١)أن يستثنى فيه عين المقدم(إثبات المقدم)، وينتج حينئذ عين التالي.(إثبات التالي)

ب)أن يستثنى فيه نقيض التالي(نفي التالي)،وينتج حينئذ نقيض المقدم(نفي المقدم).

[القياس الاستثنائي]

○○○○○○○○○○○○○○○○

٢-الانفصالي

قال الإمام الأخضري-رحمه الله-:

[[وإن يكن منفصلا فوضع ذا ■ ينتج رفع ذاك والعكس كذا]]

[[وذاك في الأخص ثم إن يكن■ مانع جمع فبوضع ذا زكن]]

[[رفع لذاك دون عكس وإذا ■ مانع رفع كان فهو عكس ذا]]

#الشرح:هذا هو النوع الثاني من القياس الاستثنائي.وهو #القياس_الاستثنائي_الانفصالي: وهو الذي تكون مقدمته الكبرى شرطية منفصلة.

★★ وقد تقدم لنا أن الشرطية المنفصلة ثلاثة أقسام:

١- مانعة جمع وخلو وتسمى بالمنفصلة الحقيقية.لأن التنافي بين طرفيها في الوجود وفي الانتفاء،وتتركب من الشيء ونقيضه مثل: العدد إما زوج أو غير زوج.أو من الشيء والمساوي لنقيضه،مثل:العدد إما زوج أو فرد.

٢- مانعة جمع فقط.وتتركب من الشيء و الأخص من نقيضه. مثل: هذا الثوب إما أبيض أو أسود.

٣- مانعة خلو فقط.وتتركب من الشيء والأعم من نقيضه.مثل هذا الثوب إما غير أبيض أو غير أسود.

وبهذا الاعتبار ينقسم القياس الاستثنائي الانفصالي إلى ثلاثة أقسام،لكل قسم منها:أربعة أضرب.

★**القسم الأول:**ما كانت شرطيته المنفصلة: "حقيقية".

وهذا القسم:كل ضرب من أضربه الأربعة منتج.لكن بشرط أن تكون مقدمته الشرطية الحقيقية:متركبة من الشيء والمساوي لنقيضه.

مثاله:إما أن يكون المسلم عدلا أو فاسقا :

_لكنه عدل.فهو غير فاسق.

_لكنه فاسق.فهو غير عدل.

_لكنه غير عدل.فهو فاسق.

_لكنه غير فاسق.فهو عدل.

وهذا القسم-هو الذي ذكره الناظم-رحمه الله-بقوله:(وإن يكن منفصلا)أي وإن يكن القياس الاستثنائي انفصاليا ففيه تفصيل:فإن كانت مقدمته الشرطية المنفصلة حقيقية وهي التي عبر عنها بقوله:(وذاك في الأخص):يكون منتجا بجميع أضربه الأربعة،ولذلك قال:(فوضع ذا★ينتج رفع ذاك والعكس كذا)أي إثبات أحد طرفيه ينتج نفي الآخر وهذان ضربان.ونفي أحدهما ينتج إثبات الآخر وهذان ضربان آخران.فتكون أضربه الأربعة منتجة.

وإنما كان منتجا بضروبه الأربعة لأن الطرفين في الشرطية الحقيقية لا يجتمعان ولا ينتفيان معا بل لابد أن يثبت أحدهما وينتفي الآخر فلذلك إذا أثبتنا أحدهما انتفى الآخر وإذا نفينا أحدهما ثبت الآخر.

★**القسم الثاني**:ما كانت شرطيته المنفصلة:(مانعة جمع فقط)

وهذا القسم له ضربان منتجان وضربان عقيمان.

فالضربان المنتجان هما:١-إثبات المقدم ينتج نفي التالي.٢-إثبات التالي ينتج نفي المقدم.وإنما كان هذا الضربان منتجان لأن طرفي القضية مانعة الجمع لا يجتمعان فإذا ثبت أحدهما انتفى الآخر بالضرورة.

والضربان العقيمان:١-نفي المقدم لا ينتج شيئا.٢-نفي التالي لا ينتج شيئا. وإنما كانا عقيمين:لأنه يمكن انتفاؤهما معا.فإذا انتفى أحدهما يمكن أن يثبت الآخر ويمكن أن ينتفي.

مثاله: هذا الضوء إما أخضر أو أبيض

_لكنه أخضر. فهو غير أبيض.

_لكنه أبيض. فهو غير أخضر.

_لكنه غير أخضر. ....

_لكنه غير أبيض ....

وهذا القسم هو المراد بقول الناظم-رحمه الله-:(ثم إن يكن★ مانع جمع فبوضع ذا زكن. رفع لذاك دون عكس...)يعني إذا كانت مقدمة القياس الانفصالي مانعة جمع فقط.أنتج ضربان منه فقط.وهما إثبات المقدم أو التالي.وعبر عن الإثبات بالوضع وعن النفي بالرفع.

القسم الثالث:ما كانت شرطيته المنفصلة:(مانعة خلو فقط)

وهذا القسم له أيضا أربعة أضرب:ضربان منتجان،وضربان عقيمان.وضرباه المنتجان هما:١-نفي المقدم ينتج إثبات التالي.٢-نفي التالي وينتج إثبات المقدم.وإنما كانا منتجين لأن طرفي القضية لا ينتفيان معا فإذا نفينا أحدهما ثبت الآخر بالضرورة.

وضرباه العقيمان هما:١-إثبات المقدم.٢-إثبات التالي. وإنما كانا عقيمين لأن طرفي القضية يمكن اجتماعهما فإذا أثبتنا أحدهما يمكن إثبات الآخر ويمكن نفيه.

فيكون هذا القسم الثالث عكس القسم الثاني.

مثاله:إما أن يكون الثمر غير تفاح أو غير برتقال.

_لكنه تفاح. فهو غير برتقال.

_لكنه برتقال. فهو غير تفاح.

_لكنه غير تفاح.

_لكنه غير برتقال.

وقد ذكر الناظم-رحمه الله-هذا القسم بقوله:(وإذا★مانع رفع كان فهو عكس ذا).

لواحق القياس

÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷÷

[القياس المركب وأقسامه]

¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤

قال الإمام الأخضري-رحمه الله-:

«فصل في لواحق القياس»

[[ومنه ما يدعونه مركبا★لكونه من حجج قد ركبا]]

[[فركبنه إن ترد أن تعلمه★واقلب نتيجة به مقدمه]]

[[يلزم من تركيبها بأخرى★نتيجة إلى هلم جرا]]

[[متصل النتائج الذي حوى★يكون أو مفصولها كل سوا]]

الشرح: لما فرغ الناظم-رحمه الله-من بيان القياس المنطقي البسيط شرع في بيان ما يلحق به في الاستدلال،وهي ثلاثة أمور:القياس المركب، ☆والاستقراء، ☆والتمثيل.

والقياس المركب هو ما تركب من قياسين منطقيين بسيطين فأكثر. ويركب بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى:أن تأتي بقياس بسيط فتذكر مقدمتيه ونتيجته،ثم تجعل تلك النتيجة مقدمة صغرى لقياس بسيط آخر فتذكر مقدمته الكبرى ونتيجته،ثم تجعل تلك النتيجة مقدمة صغرى لقياس بسيط آخر،وهكذا إلى أن تصل إلى مطلوبك. ويسمى القياس المركب بهذه الطريقة:متصل النتائج،لأن النتائج ذكرت فيه واتصلت به.

★مثاله:العالم مخلوق وكل مخلوق متغير.فالعالم متغير.

ثم تقول:العالم متغير وكل متغير حادث. فالعالم حادث.

ثم تقول:العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث.فالعالم لا بد له من محدث.فهذا قياس منطقي مركب من ثلاثة أقيسة بسيطة.وهو متصل النتائج،لأننا ذكرنا في أثنائه نتيجتين وهما:[(العالم متغير) و(العالم حادث)].

الطريقة_الثانية: هي مثل الطريقة الأولى إلا أنك لا تذكر نتائج تلك الأقيسة التي حولناها إلى مقدمات صغرى في القياسات الموالية،بل تحذف كلا من تلك النتائج والمقدمات الصغرى ماعدا المقدمة الصغرى الأولى في القياس.

مثاله:العالم مخلوق وكل مخلوق متغير.وكل متغير حادث.وكل حادث لابد له من محدث=فالعالم لابد له من محدث.

وهذا هو محتوى الأبيات المتقدمة،فمضمون البيت الأول هو: أن القياس المنطقي نوعان:بسيط ومركب.والمركب هو الذي يتألف من قياسين بسيطين فأكثر.

-ومضمون البيتين الثاني والثالث هو:بيان طريقة تركيب القياس المنطقي.وهي:أن تأتي بقياس بسيط وتجعل نتيجته مقدمة صغرى لقياس ثان ثم تجعل نتيجة هذا القياس الثاني مقدمة صغرى لقياس ثالث.وهكذا إلى أن تصل إلى النتيجة المرغوب فيها.

-ومضمون البيت الرابع: أنه في القياس المركب لك الخيار في تلك النتائج التي حولتها إلى مقدمات صغرى بين أن تصرح بكل من النتيجة والمقدمة الصغرى و بين حذفهما،فأي طريقة اخترتها أوصلتك إلى المطلوب.

لواحق القياس:٢-الاستقراء.٣-التمثيل].

قال الناظم-رحمه الله-:

وإن بجزئي على كلي استدل ... فذا بالاستقراء عندهم عقل

وعكسه يدعى القياس المنطقي... وهو الذي قدمته فحقق

وحيث جزئي على جزئ حمل... لجامع فذاك تمثيل جعل

و لا يفيد القطع بالدلي.... قياس الاستقراء والتمثيل

الشرح:اعلم أولا:أن الاستدلال على المطلوب(إقامة الدليل عليه) نوعان:استدلال مباشر،واستدلال غير مباشر.فالاستدلال المباشر هو إقامة الدليل على المطلوب مباشرة.وله ثلاث طرق وهي:القياس، والاستقراء،والتمثيل. والاستدلال غير المباشر هو: إقامة الدليل على لازم المطلوب لإثبات المطلوب.وله هو الآخر ثلاث طرق وهي:التناقض.والعكس المستوي.وعكس النقيض.

والناظم-رحمه الله- بين في هذه الأبيات الأربعة:الفرق بين الطرق الثلاث للاستدلال المباشر.وبين ما يوصل منها إلى نتائج قطعية وما يوصل إلى نتائج ظنية.

-ومجمل ما ذكره الناظم-رحمه الله-: في هذه الأبيات: أن القياس المنطقي هو:الاستدلال بالكلي على الجزئي.وأن الاستقراء هو:الاستدلال بالجزئي على الكلي.

وأن التمثيل هو:الاستدلال بالجزئي على الجزئي.

وأن القياس المنطقي يوصل إلى نتائج قطعية، بينما نتائج كل من الاستقراء و التمثيل ظنية. لكن هذا الحكم مسلم به بالنسبة للتمثيل والاستقراء الناقص وأما الاستقراء التام فغير مسلم به لأن نتيجته قطعية.

★وتفصيل ما ذكره الناظم-رحمه الله- في الفرق بين طرق الاستدلال المباشر الثلاثة يكون كالآتي:

القياس المنطقي: هو الانتقال من حكم الكلي إلى حكم جزئي من جزئياته.وإن شئت قلت:هو:تطبيق القاعدة الكلية على جزئي من جزئياتها لمعرفة حكمه.مثل تطبيق قاعدة(كل فاعل مرفوع) على(سعيد) لأنه فاعل في قولنا:(وصل سعيد) لمعرفة حكمه وهو الرفع.فنقول:(سعيد في هذا المثال فاعل+ وكل فاعل مرفوع=فسعيد مرفوع).

وهكذا يقال في بقية القواعد مثل: كل متغير حادث. كل مسكر حرام. كل معدن يتمدد بالحرارة...الخ.

وإنما كانت نتيجة القياس قطعية لأن الاستدلال فيه بالقواعد الكلية وهي قطعية.بمعنى أن الفرد المستدل عليه بالقاعدة الكلية مقطوع بكونه من جملة أفرادها وبالتالي الحكم الثابت له يكون مقطوعا به.

الاستقراء: هو:الانتقال من حكم الجزئي إلى حكم الكلي.وبعبارة أوضح هو:تتبع جزئيات نوع معين لأجل معرفة الحكم الكلي الذي ينطبق عليها.فنؤلف منه قاعدة عامة.

فمثلا: النحاة لما تتبعوا أمثلة الفاعل في اللغة العربية توصلوا إلى أن الفاعل مرفوع فوضعوا لنا قاعدة وهي كل فاعل مرفوع.وهكذا يقال في بقية القواعد النحوية والصرفية والبلاغية والأصولية...الخ.فمعظمها توصلوا إليه عن طريق الاستقراء.ومثل ذلك يقال في معظم العلوم وبخاصة العلوم التجريبية.

أقسامه:

ينقسم الاستقراء إلى قسمين هما:الاستقراء التام،والاستقراء الناقص.

١)**الاستقراء التام:** هو تتبع جميع جزئيات الكلي الذي أريد معرفة حكمه.وهذا يمثل له بالقواعد الكلية فإنها مبنية على الاستقراء التام.مثل القواعد الأصولية كقاعدة(الأمر المطلق يفيد الوجوب) فإن الأصوليين تتبعوا جميع الأوامر التي جاء بها الوحي الشريف فوجدوا منها المطلق ومنها المقيد ووجدوا المطلق منها يدل على الوجوب.فاستنتجوا من هذا التتبع أن كل أمر مطلق يفيد الوجوب.

وهذا النوع من الاستقراء يفيد القطع بثبوت الحكم لكل فرد من أفراده.

٢)**الاستقراء الناقص:** هو تتبع بعض جزئيات الكلي الذي أريد معرفة حكمه. وهذا يمثل له بالقواعد والضوابط الأغلبية مثل معظم القواعد الفقهية وبعض الضوابط الفقهية وغيرها.وذلك لوجود المستثنيات فيها.مثل: (كل ماكان معجزة لنبي يمكن أن يكون كرامة لولي). و(كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم) و(أكثر الحيض للمبتدأة خمسة

عشر يوما) و(أقل الطهر خمسة عشر يوما) فهذه من الضوابط المبنية على الاستقراء الناقص.وذلك لوجود المستثنيات فيها.

وعلى هذا تكون نتائجها ظنية لأننا لانقطع بثبوت حكمها لكل ما تنطبق عليه من الأفراد إلا إذا كانت مستثنياتها محصورة في عدد معين.فحينئذ نقطع بثبوت حكمها لغير ما استثني منها.

التمثيل: هو الاستدلال بالجزئي على الجزئي. وبعبارة أخرى هو:إثبات حكم الجزئي لثبوته في جزئي مماثل له في علة حكمه. وهذا النوع من الاستدلال يسمى عند علماء أصول الفقه بالقياس.وتارة يقيدونه بالقياس التمثيلي أو الفقهي ليفرقوا بينه وبين القياس المنطقي.

وهذا النوع من القياس لابد له من أربعة أركان:وهي:الأصل،وحكمه، والفرع، والعلة.

مثل:قياس النبيذ على الخمر في الحرمة لمماثلته له في علة حكمه وهي الإسكار.فالأصل هو المحل الذي ثبت له الحكم بالنص.وهو في مثالنا:الخمر. وحكمه:التحريم.والفرع هو المحل الذي يراد معرفة حكمه وهو في المثال:(النبيذ) والعلة هي الوصف الذي من أجله ثبت الحكم في الأصل وهو في المثال:(الإسكار) وبعد أن تحققنا من أن الإسكار هو سبب التحريم وأنه موجود بعينه في النبيذ أعطينا حكم الخمر للنبيذ و قلنا بتحريمه.

ولكننا لانقطع بنتيجة هذا النوع من الاستدلال لجواز أن تكون علة الأصل غير مقطوع بها،أو يكون الحكم خاصا بالأصل،أو يوجد في الفرع ما يمنع من إلحاقه بالأصل..الخ.

★★★وإلى تعريف الاستقراء أشار الناظم-رحمه الله-بالبيت الأول.وأشار بالبيت الثاني إلى القياس المنطقي.و ذكر في البيت الثالث تعريف القياس التمثيلي. وفي البيت الرابع بين أن نتيجة القياس المنطقي قطعية بينما نتيجة الاستقراء والتمثيل ظنية.و هذا الحكم مسلم به بالنسبة للتمثيل والاستقراء الناقص،وأما الاستقراء التام فغير مسلم به لأن نتيجته قطعية.

[أقسام القياس المنطقي باعتبار مادته]

١) الأوليات:

قال الناظم-رحمه الله-:

﴿ فصل في أقسام الحجة ﴾

[[و حجة نقلية عقليه ★ أقسام هذي خمسة جليه]]

[[خطابة شعر و برهان جدل ★ وخامس سفسطة نلت الأمل]]

[[أجلها البرهان ما ألف من ★ مقدمات باليقين تقترن]]

[[من أوليات مشاهدات ★ مجربات متواترات]]

[[و حدسيات و محسوسات ★ فتلك جملة اليقينيات]]

الشرح:

المراد بالحجة في كلام الناظم-رحمه الله-:الدليل،وسمي الدليل حجة:لأن من يأتي به يحج خصمه أي يغلبه. ولكن الناظم-رحمه الله-لا يقصد بالدليل ما يشمل القياس والاستقراء والتمثيل.وإنما أراد به خصوص القياس.

واعلم أن القياس ينظر إليه من ناحيتين:من ناحية الصورة ومن ناحية المادة.فمن ناحية الصورة ينقسم إلى اقتراني واستثنائي.والاقتراني ينقسم إلى الأشكال الأربعة.وهذا قد تقدم الكلام عليه.

ومن ناحية المادة أي لفظ المقدمتين ينقسم إلى نقلي وإلى عقلي.فإن كانت مقدمتاه أو إحداهما مأخوذة من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس فهو المسمى عندهم بالنقلي. وإن لم تكن مقدمة من مقدمتيه مأخوذة من النقل فهو المعروف عندهم بالعقلي.وقسموا العقلي إلى خمسة أقسام وهي:البرهان،والخطابة، والجدل،والشعر،والسفسطة.وتعرف عند المناطقة بالصناعات الخمس.

ولما كان القياس هو الطريق الذي يوصلنا إلى المطلوب أي إلى التصديق بقضية من القضايا:فينبغي علينا أن نتأكد من صحته من جهة الصورة ومن جهة المادة حتى نضمن صحة النتيجة وصدقها.

فمن جهة الصورة ننظر هل هذا القياس اقتراني أو استثنائي؟وإذا كان اقترانيا فهو على أي شكل من الأشكال الأربعة؟وهل تتوفر فيه شروط الإنتاج أولا؟.وإذا كان استثنائيا:فهل هو اتصالي أو انفصالي؟وهل هو منتج أولا؟إلى آخر ما تقدم. لأنه إذا لم نلاحظ هذه الأمور ربما نقع في الخطإ وبالتالي تكون النتيجة خاطئة.

ومن جهة المادة ننظر في لفظ المقدمتين هل هما مأخوذتان من النقل أولا؟وإذا لم تؤخذا منه فهل هما من اليقينيات أو من غيرها؟ لأن القياس يتركب من قضايا والقضية لا تخرج عن ثلاثة عشر نوعا،ستة منها يقينية وسبعة غير يقينية.

واليقينية إما ضرورية،وإما نظرية تؤول بعد البرهنة عليها إلى الضرورية. وبناء على نوعية مقدمات القياس تتفاوت درجته قوة وضعفا،ويتنوع إلى برهان و خطابة و جدل وشعر وسفسطة. فهذه الأنواع الخمس هي واحدة بحسب الصورة وإنما تنوعت بحسب موادها.والمنطقي كما يراعي صورة القياس يراعي مادته حتى لا يقع في الخطإ من جهة الصورة أومن جهة المادة. فتعالوا بنا نتعرف أولا على نوعية هذه القضايا لنتعرف بعدها على نوعية القياس المتركب منها:

مواد الأقيسة(القضايا التي تتركب منها): هي قسمان:

١)**اليقينيات.واليقين هو**:الحكم الجازم المطابق الثابت.فخرج بالجازم الظن فما دونه.وخرج بالمطابق:الجهل المركب.وخرج بالثابت:التقليد.

واليقينيات منها الضروريات،وهي:التي يحكم بها العقل بمجرد تصور الطرفين.ومنها النظريات،وهي:التي يحكم بها العقل بعد الاستدلال عليها.وتنتهي بعد الاستدلال عليهاإلى الضروريات.

أقسام_الضروريات:

الضروريات ستة أقسام:

١)**الأوليات**: وتسمى أيضا بالبديهيات:هي القضايا التي يحكم بها العقل بمجرد تصور طرفيها.مثل الواحد نصف الاثنين.والكل أعظم من الجزء.والأب سابق على الابن.و الابن لابد له من الأم.فهذه القضايا لا يتوقف فيها العقل على واسطة حس أو غيره بل بمجرد تصور الطرفين يجزم بها.

٢) **المشاهدات(الوجدانيات)**: وهي القضايا التي يتوقف العقل في الجزم بها بعد تصور الطرفين على الإحساس الباطني.مثل الحكم بأن لنا خوفا غضبا وجوعا وعطشا ولذة وفرحا وحزنا.

٣) **المحسوسات**:وهي:القضايا التي يتوقف العقل في الجزم بها بعد تصور الطرفين على إحدى الحواس الخمس الظاهرة.مثل حكمنا بأن الشمس مشرقة.وكونها بيضاء.وبأن النار محرقة.

٤) **المجربات**:وهي القضايا التي يحتاج العقل في الجزم بها بعد تصور الطرفين إلى تكرار يفيد اليقين.مثل:(الخمر مسكر) والدواء الفلاني مسكن لوجع الرأس.

٥) **المتواترات**:وهي القضايا التي يتوقف العقل في الجزم بها بعد تصور الطرفين على سماع من جمع يستحيل في العادة تواطأهم على الكذب،ويشترط الاستناد إلى الحس لا إلى مجرد العقل.وذلك مثل حكمنا بوجود مكة والمدينة وبقية البلدان التي نجزم بوجودها ولم نزرها في حياتنا.

٦) **الحدسيات**: والحدس قيل هو حضور الدليل ونتيجته في الذهن دفعة واحدة.وقيل هو:سرعة الانتقال من الدليل إلى النتيجة.أي بمجرد أن تحصل المقدمات وتحضر في الذهن تحصل النتيجة حالا بدون تدرج. و الحدسيات هي:القضايا التي يتوقف الجزم بها بعد تصور الطرفين على حدس قوي يفيد اليقين.

والحدس المفيد لليقين قليل جدا لذلك أمثلته في غاية القلة ومن أمثلته قولهم:نور القمر مستفاد من نور الشمس. وأن الأرض كروية الشكل.وإذا رأيت رشاشا حول إناء فيه ماء يحصل لك اليقين أن ذلك الرشاش من ذلك الماء.

وأما الحدس المفيد للظن فأمثلته كثيرة،و هو الذي يسمى بالتخمين و الخرص.

#فوائد:

١)هذه هي الضروريات من القضايا، وكل قضية نظرية تنتهي بعد الاستدلال عليها إلى ضرورية من هذه الضروريات الست فإنها من اليقينيات.فاليقينيات كما أشرنا سابقا هي كل قضية تكون من هذه الست أو تؤول إليها.

٢) اليقين الذي يحصل من المجربات والمتواترات والحدسيات يكون حجة على من حصل له،وعلى من شاركه في التجربة أو التواتر أو الحدس. و لا يكون حجة على غيره لجواز أن لا يحصل لذلك الغير مثل ما حصل له.فلا يشنع على الجاحد الذي لم يحصل له شيء منها.

٣)الفرق بين الحدسيات وبين المجربات من وجهين:

ا)أن الحدسيات تقع بغير اختيار من الحادس بخلاف المجربات فهي باختيار المجرب وفعله.

ب)وأن السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية، والسبب في الحدسيات معلوم السببية والماهية.

وبعبارة أوضح: في المجربات نعرف أن ثبوت المحمول للموضوع لعلة لكن لا نعرف حقيقتها.وأما ثبوته له في الحدسيات فنعرف تلك العلة.فنقول في المجربات:إن العشبة الفلانية تسكن وجع الضرس لعلة ما.وأما في الحدسيات فنقول نور القمر مستفاد من نور الشمس لعلة قربه من الشمس وبعده عنها إلى آخر ما قالوه فنعين العلة.

٤)كل من المجربات و المتواترات والحدسيات تفيد اليقين بملاحظة قياس خفي.فاليقين يحصل في المجربات بواسطة التكرار وقياس خفي وهو أن الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من علة وإن لم نعرف ماهية تلك العلة،وكلما علم وجود العلة علم وجود المعلول قطعا.

واليقين في المتواترات يحصل بواسطة السماع بملاحظة قياس خفي وهو: التواتر خبر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب،وكل خبر كذلك فمدلوله واقع،فالمتواتر واقع.

واليقين في الحدسيات يحصل بواسطة الحدس بملاحظة قياس خفي وهو:أن نور القمر لو لم يحصل من الشمس بالمقابلة ما اختلفت تشكلاته النورية بالزيادة والنقصان.ويقال مثل ذلك في بقية الأمثلة.

ولأجل مقارنة هذا القياس الخفي لهذه الثلاثة عدها بعض المناطقة من اليقينيات النظرية. ولأجل ذلك أيضا لم يعد المحققون من المناطقة من الضروريات القضايا التي قياساتها معها مثل الأربعة زوج.و جعلوها من اليقينيات النظرية.

وبعد أن تعرفنا على اليقينيات فلنعم أن القياس المؤلف من اليقينيات يسمى في اصطلاح المناطقة بالبرهان وهو أقوى الصناعات الخمس لأن نتيجته مقطوع بها فهو الموصل إلى الحق. وإليه الإشارة بقول الناظم-رحمه الله-:

[[أجلها البرهان ما ألف من ★مقدمات باليقين تقترن]]

[[من أوليات مشاهدات ★ مجربات متواترات]]

[[و حدسيات و محسوسات ★فتلك جملة اليقينيات]]

[المقدمات غير اليقينية]

¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤

♧قد تقدم أن مواد الأقيسة نوعان:يقينية،وغير يقينية. واليقينية ستة،وغير القينية سبعة.وقد تقدم الكلام على اليقينية والآن الكلام على غير اليقينية.

مواد الأقيسة غير اليقينية سبعة وهي:

١)**المشهورات**. وهي القضايا التي يعترف بها جميع الناس أو معظمهم أو طائفة منهم،بسبب شهرتها فيا بينهم.وسبب الشهرة إما المصلحة العامة مثل العدل حسن والظلم قبيح. أو رقة القلب مثل مواساة الضعفاء محمودة.أو الآداب والأخلاق مثل كشف العورة مذموم.وتوقير الكبير محمودة.

أو تكون ناشئة عن انفعالات مزاجية تابعة للعادة كقبح ذبح الحيوان عند أهل الهند،وعدم قبحه عند غيرهم.ولكل قوم مشهورات بينهم بحسب عاداتهم وآدابهم.وهذه الشهرة تختلف من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان ومن قوم إلى قوم.

٢)**المسلمات**.وهي القضايا التي يعترف بها الخصم ويسلمها،فينبني عليها الكلام في المناظرة لإلزام الخصم بما هو ملتزم به من صحتها،سواء كانت في نفسها صادقة أم كاذبة.مشهورة أم لا.

ومن المقدمات المشهورة والمسلمة يتألف الجدل.فمثال تأليفه من مقدمات مشهورة:هذا الفعل عدل وكل عدل ممدوح فهذا الفعل ممدوح.ومثال تأليفه من مقدمات مسلمة:أن تقول لمن وجدته يصلي في تحية المسجد بعد صلاة العصر وهو يسلم أن النافلة منهي عنها في هذا الوقت سواء كانت من ذوات الأسباب أم لا:هذه نافلة وكل نافلة تكره بعد صلاة العصر فهذه النافلة مكروهة.

٣)**المقبولات**. وهي القضايا الصادرة من شخص يقبل كلامه ويرغب في الأخذ عنه.إما لصلاحه أو لسعة علمه أو لفرط ذكائه أو غير ذلك.

٤)**المظنونات**.وهي القضايا التي ترجحت أحكامها ولم تصل إلى اليقين.مثل فلان يكذب وكل من يكذب لا يؤمن جانبه إذن فلان لا يؤمن جانبه.الكبرى وهي:كل من يكذب لا يؤمن جانبه يظن صدقها لأن الغالب الكذاب ذلك.

#ومن المقبولات و المظنونات يتألف القياس الخطابي.وإنما سمي هذه النوع من القياس بالقياس الخطابي: لأن كلام الخطيب هو للوعظ والإرشاد،والظن والقبول يكفي في ذلك.فسموا القياس المؤلف من المقبولات و المظنونات خطابة.

٥) **المخيلات**.وهي القضايا التي تتأثر بها النفس أي يحصل بها للنفس انبساط أو انقباض أو رغبة أو رهبة من غير أن تذعن بها.ومما يقوي هذا التأثير أن تكون موزونة بوزن من أوزان الشعر أو تكون مسجعة،وأن تغنى بصوت حسن.و لا يهم أن تكون صادقة أو كاذبة،مسلة أولا.فالنفس أطوع للخيال منها للتصديق،فإذا قلنا:النساء رياحين خلقن لنا وكلنا مشتاق لشم الرياحين.رغبت النفس وانبسطت.وإذا قلنا:النساء ثعابين خلقن لنا نعوذ بالله من سم الثعابين.نفرت النفس وانقبضت.

ومن المخيلات يتألف القياس المسمى بالشعر.

وإنما سمي القياس المؤلف من المخيلات شعرا لأن هذا من شأن الشعر فهو الذي يحسن القبيح ويقبح الحسن.

٦)**الوهميات**.وهي القضايا التي يحكم بها الوهم في غير المحسوسات.وأحكام الوهم في المعقولات الخالصة كاذبة.بخلاف أحكامه في المحسوسات فإن العقل يصدقها.كما إذا حكم بحسن الحسن وقبح القبيح.

ومن أمثلة الوهميات الكاذبة الخوف من الميت.واعتقاد أن كل موجود متحيز.وأن الميت جماد.وأن وراء العالم فضاء لايتناهى.

٧)**المشابهات الحق**.وهي قضايا كاذبة يحكم بها العقل على أنها أولية أو مشهورة أو مسلمة لأنها تلتبس بها بسبب اللفظ أو بسبب المعنى.ومن أمثلتها أن يقال على صورة فرس على حائط: هذا فرس وكل فرس صهال.فهذا صهال.

ومن_الوهميات والمشابهات الحق يتألف القياس المسمى بالسفسطة.ومن هذه الكلمة اشتق لفظ سوفسطائي وهو لفظ مركب من كلمتين وهما:سوف وهي الحكمة.وسطا وهو التلبيس. ومعناها:الحكمة المموهة.

وكما يسمى القياس المؤلف من الوهميات أو المشابهات الحق بالسفسطة يسمى أيضا بالمغالطة والمشاغبة.فالثلاثة متحدة بالذات ولكنها مختلفة بالاعتبار.فباعتبار أن مستعمل هذا النوع من القياس يقابل به صاحب البرهان ويوهم الناس أنه حكيم يسمى سفسطة.ويسمى صاحبه سوفسطائيا.وباعتبار أنه يقابل بها من نصب نفسه للجادل وخداع أهل الحق والتشويش عليهم يسمى مشاغبة ويسمى صاحبه مشاغبا.وإن لم يعتبر فيه شيء من ذلك سمي مغالطة ويسمى صاحبه مغالطا لنفسه.وبعضهم يطلق المغالطة على القياس المؤلف من المقدمات المشابهة للحق وليست به.

-فوئد:

١)هذه الصناعات الخمسة متفاوتة في القوة على هذا الترتيب:البرهان ثم الخطابة ثم الجدل ثم الشعر ثم السفسطة.

٢)يشترط في البرهان أن تكون كلا مقدمتيه يقينية.وأما باقي الصناعات الخمس فلا يشترط في تسميتها بأسمائها أن تكون كلتا مقدمتيها من جنس ما شرط فيها.بل يكفي في التسمية أن تكون إحدى مقدمتيها من جنس ما شرط فيها.فمثلا إذا كانت إحدى مقدمتي القياس يقينية والأخرى ظنية فإنه يسمى خطابة.

٣)القياس يسمى نقليا إذا كانت إحدى مقدمتيه على الأقل نقلية.مثال ما كلتا مقدمتين نقلية:فلان سرق وكل من سرق تقطع يده.ومثال ما إحداهما نقلية:نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وأظهر المعجزة وكل من هو كذلك فهو نبي.فالأولى نقلية.

[ارتباط مقدمات الدليل بنتيجته]

¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤

قال الإمام الأخضري-رحمه الله-:

(وفي دلالة المقدمات ■ على النتيجة خلاف آت)

(عقلي أو عادي أوتولد ■ أو واجب والأول المؤيد)

الشرح:

قد تقدم أن التصور يتوصل إليه بالتعريف وأن التصديق يتوصل إليه بالدليل.فالتعريف هو طريق التصور،والدليل هو طريق التصديق. فحضور صورة الشيء في الذهن يكون بعد حضور تعريفه فيه.وحضور النتيجة في الذهن يكون بعد حضور مقدماتها فيه. فمن المتفق عليه عند جميع العقلاء أنه كلما حصل لنا العلم أو الظن بالمقدمات يحصل لنا العلم أو الظن بنتائجها. غير أنهم اختلفوا في تفسير هذا الارتباط الذي بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة.

فعقد الناظم-رحمه الله-هذين البيتين لبيان هذا الاختلاف الذي وقع بين العلماء حول تفسير الارتباط الذي بين الدليل والمدلول أو كما عبر هو بين المقدمات والنتيجة.

فذكر أن للعلماء في ذلك أقوالا أربعة وهي كالآتي:

القول الأول : للشيخ أبي الحسن الأشعري-رحمه الله- وهو:أن الارتباط بينهما عادي. بمعنى أنه إذا توجهنا إلى مطلوب ما فإن الله سبحانه يخلق فينا المقدمات الموصلة إليه،ويخلق فينا النتيجة فهو سبحانه الخالق للمقدمات وللنتيجة وشاء سبحانه أن يربط بينهما بمعنى أنه كلما خلق فينا المقدمات إلا وخلق النتيجة.ولو شاء سبحانه لخلق فينا المقدمات ولم يخلق فينا النتيجة.فذلك التلازم الذي بينهما ليس عقليا بل هو عادي أي جرت به عادة الله سبحانه.فهو سبحانه جعل خلقه للنتيجة تابعا لخلقه للمقدمات.ولو شاء تعالى لخلق فينا المقدمات ولم يخلق فينا النتيجة أو خلق فينا النتيجة بدون مقدمات.فخلقه لأحدهما بدون الآخر لا يلزم عليه محال.

ومذهب الشيخ أبي الحسن هذا مطرد في جميع ما يسمى بالأسباب والمسببات،فمذهبه أن الارتباط بينهما جعلي بإرادته تعالى،فالله سبحانه هو الخالق للأسباب وللمسببات وهو الذي ربط بينهما بمحض إرادته.و لو شاء سبحانه لخلق الأسباب بدون المسببات أو المسببات بدون الأسباب.

القول الثاني: لإمام الحرمين-رحمه الله- وهو: أن الارتباط بينهما عقلي بمعنى أنه لا يصح عقلا تخلف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمات.فالتلازم بينهما كالتلازم بين الجوهر والعرض فكما لا يتصور وجود جوهر مجردا من جميع الأعراض لا يتصور حصول العلم أو الظن بالمقدمات بدون العلم أو الظن بالنتيجة.لكنهما مخلوقان لله سبحانه فإن شاء أوجدهما معا وإن شاء ترك وجودهما.إلا أنه لا تتعلق قدرته بوجود المقدمات بدون وجود النتيجة لأن هذا مستحيل والقدرة لا تتعلق بالمستحيل كما هو مقرر في علم التوحيد.

القول الثالث:للمعتزلة وهو:أن الارتباط بينهما بالتولد ومعناه أن الإنسان يوجد في نفسه-بواسطة القدرة التي خلقها الله فيه- العلم أو الظن بالمقدمات فيتولد عن ذلك العلم أو الظن بالنتيجة.وذلك مثل أن يرمي الحجر بيده،فهم يقولون إن حركة اليد يخلقها الإنسان بالقدرة التي أوجدها الله فيه فتتولد عن حركة اليد حركة الحجر،أي تنشأ عنها.
فهم يقولون إن علم العبد بالمقدمات هو الذي أثر في علمه بالنتيجة. وهذا القول باطل لما تقرر في العقيدة من الله سبحانه هو الخالق للعبد ولجميع أفعاله الاختيارية و ما ينشأ عنها.

القول الرابع:للفلاسفة.وهو:أن الارتباط بينهما بطريق التعليل.بمعنى أن العلم أو الظن بالنتيجة معلول للعلم أو الظن بالمقدمات وهي علة مؤثرة فيه.والمعلول لا يتخلف عن علته.

وهذا القول باطل لما تقرر في علم التوحيد من بطلان القول بالعلة وأنه لا تأثير لشيء في غيره وإنما المؤثر في جميع الأشياء هو الله وحده سبحانه وتعالى.

والحاصل أن القول الأول والثاني لأهل السنة وهما متفقان على أنه لا تأثير للعلم أو الظن بالمقدمات في العلم أو الظن بالنتيجة.وهما مؤثران على القول الثالث والرابع.

وأن الأقوال الثلاثة وهي:قول إمام الحرمين وقول المعتزلة وقول الفلاسفة متفقة في أن الارتباط بين المقدمات والنتيجة ارتباط عقلي.إلا أن إمام الحرمين يقول إنه بدون تولد و لا علة،والمعتزلة يقولون إنه بطريق بالتولد،والفلاسفة يقولون إنه بطريق التعليل.

& وإلى ما تقدم أشار الناظم-رحمه الله-بقوله:(وفي دلالة المقدمات على النتيجة خلاف آت) أي اختلف العلماء في تفسير الارتباط الذي بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو الظن بالنتيجة.وبين هذا الخلاف في البيت الموالي بقوله:(عقلي)أي الارتباط بينهما عقلي وهذا قول إمام الحرمين. (أو عادي)أي الارتباط بينهما عادي وهذا قول الإمام الأشعري.(أو تولد)أي الارتباط بينهما عن طريق التولد،وهذا قول المعتزلة.(أو واجب)أي الارتباط بينهما عن طريق الوجوب أي التعليل وهذا قول الفلاسفة.(والأول المؤيد)أي المؤيد من هذه الأقوال هو القول المذكور أولا في البيت وهو قول إمام الحرمين.لأنه لم يرد عليه أي اعتراض.وقد اختاره الإمام الرازي،وشهره جماعة منهم الإمام الغزالي.رحمهم الله جميعا.

[الخطأ في القياس وأقسامه]

¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤

[(١)الخطأ في المادة من جهة اللفظ(الخطأ اللفظي)]

قال الناظم-رحمه الله-:

{{ خاتمة}}

[[وخطأ البرهان حيث وجدا ■ في مادة ٱوصورة فالمبتدا]]

[[في اللفظ كاشتراك ٱوكجعل ذا■تباين مثل الرديف مأخذا]]

[[وفي المعاني لالتباس الكاذبه ■ بذات صدق فافهم المخاطبه]]
[[كمثل جعل العرضي كالذاتي■ أو ناتج إحدى المقدمات]]
[[والحكم للجنس بحكم النوع■ وجعل كالقطعي غير القطعي]]
[[والثاني كالخروج عن أشكاله■ وترك شرط النتج من إكماله]]

الشرح:

لما -كان القياس يتألف من مادة وصورة،وإذا صحت مادته واستقامت صورته استلزم ذلك صحة النتيجة و صدقها. وإذا لم تصح النتيجة ولم تصدق كان ذلك لا محالة راجع لخلل في القياس إما من جهة المادة أو من جهة الصورة-لما كان الأمر كذلك عقد الناظم-رحمه الله- هذه الخاتمة لبيان الخطإ في القياس من الجهتين ليحترز عنه حتى يحترز عن الخطإ في الإنتاج.

وهذا_معنى_قوله:(وخطأ البرهان حيث وجدا★في مادةأو صورة)أي لما كان القياس لا يتألف إلا من مادة وصورة كان الخطأ فيه منحصرا في المادة والصورة.وإنما اقتصر على خطإ البرهان لأنه المقصود الأهم ولأن باقي الصناعات الخمس لا يشترط فيها نفي جميع ما ذكره الناظم-رحمه الله- في هذه الخاتمة.

وبدأ الناظم-رحمه الله-بالخطإ الواقع في المادة.ولما كانت المادة-وهي المقدمات- عبارة عن ألفاظ تدل على معان كان الخطأ فيها راجعا إما للفظها وإما لمعناها.

الخطأ في المادة من جهة اللفظ:

الخطأ الواقع في مادة القياس من جهة اللفظ وإن شئت قلت:الخطأ اللفظي يكون بسبب أمرين:

أ) وجود الاشتراك اللفظي.وذلك بأن يعبر عن الحد الأوسط بلفظ مشترك موهم به في الصغرى غير ما يراد به في الكبرى.ومن أمثلة هذا الخطأ:أن يكون القائس في نزاع مع غيره

في كون الشمس سيالة.أي ينبع منها الماء. فيقول مشيرا إلى الشمس:(هذه عين وكل عين سيالة. إذن هذه سيالة)فنتيجة هذا القياس كاذبة،ولابد أن يكون ذلك راجعا لخلل إما في مادة القياس أو في صورته.ولكن صورة هذا القياس صحيحة.فهو قياس اقتراني من الشكل الأول تكرر فيه الحد الأوسط و توفر فيه شرطا الإنتاج. إذن لا بد أن يكون الخلل راجعا للمادة،وهو إما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى.وهنا الخلل من جهة اللفظ.لأن القائس عبر عن الحد الأوسط بلفظ العين وهو لفظ مشترك بين الشمس ومنبع الماء وغيرهما.وقد قصد به في كل من الصغرى والكبرى عين الماء.لكن القائس هنا يتكلم مع خصمه عن الشمس فأتى بلفظ يشمل الشمس ومنبع الماء ليحكم على الشمس التي حصل فيها التنازع بحكم المنبع مغالطا للسامع فالقائس استعمل لفظ العين في المنبع ولكن السامع يحملها على الشمس لأن التنازع حصل حولها.فالمقدمة الصغرى كاذبة لأنه عبر فيها عن الشمس بالعين المراد بها المنبع والشمس ليست كذلك.وإذا كذبت إحدى المقدمتين كذبت النتيجة.

ب)استعمال المباين مرادفا.مثاله أن يقول القائس:(هذا سيف)مشيرا إلى سيف غير قاطع.(وكل سيف صارم) إذن هذا صارم. فنتيجة هذا القياس كاذبة لأن السيف غير القاطع لا يسمى صارما فالصارم خاص بالسيف القاطع.وكذب النتيجة يدل على خلل في القياس.والخلل هنا راجع إلى المادة من جهة اللفظ.وهو بالتحديد في الكبرى فقد جعل فيها الصارم مرادفا للسيف.فقد كان عليه أن يقول:وبعض السيف صارم).فليس كل سيف بصارم بل بينهما التباين الجزئي.لكن القائس توهم أن كل سيف صارم فجعل صارما موضوعا لما وضع له السيف فجعل السيف لآلة القطع والصارم لآلة القطع كذلك بمثابة المترادفين مع أنهما متباينين تباينا جزئيا فكل صارم سيف وليس كل سيف صارما فأجرى القائس المتباينين مجرى المترادفين فحصل الخطأ.

★وهذا معنى قوله-رحمه الله-:(فالمبتدا)أي فالخطأ في المادة يكون إما من جهة اللفظ وإما من جهةالمعنى.(في اللفظ)أي فالخطأ في المادة من جهة اللفظ يكون بسبب أمرين

أشار لأولهما بقوله:(كاشتراك) أي التعبير عن الحد الأوسط بلفظ مشترك.(أو كجعل ذا تباين مثل الرديف مأخذا) أي استعمال المباين مرادفا.

[٢–الخطإ المعنوي]

الخطأ في المادة من جهة المعنى:

الخطأ الواقع في مادة القياس من جهة المعنى،وإن شئت قلت الخطأ المعنوي حصره الناظم-رحمه الله-في كذب إحدى مقدمتي القياس الذي يكون بسبب التباس واشتباه مقدمة كاذبة بمقدمة صادقة،ولولا هذا الالتباس لما أمكن أن يغلط هذا القائس أو يغالط غيره

ولما كان هذا النوع من الخطإ له صور مثله الناظم-رحمه الله بأربع صور وهي:

أ) جعل ما يقع بالواسطة مثل ما يقع بالذات.

مثاله:(الجالس في الطائرة متحرك. وكل متحرك لا يثبت في مكان واحد. إذن:الجالس في الطائرة لا يثبت في مكان واحد).

فنتيجة هذا القياس كاذبة.وسبب هذا الكذب ليس راجعا لصورة القياس فإن الصورة صحيحة لتكرر الحد الأوسط و توفر شروط الإنتاج.إذن يكون الكذب راجعا لمادة القياس وهو هنا من جهة المعنى،وبيان ذلك:أن القائس يقصد بالحد الوسط في المقدمتين وهو:(متحرك) المتحرك بالحركة الذاتية. ومعلوم أن الحركة الذاتية هي التي تكون بدون واسطة ويقابلها الحركة العرضية وهي التي تكون بواسطة. والجالس في الطائرة إنما يتحرك بحركة عرضية وهي حركته بواسطة الطائرة.فالقائس التبس عليه الأمر ولم يفرق بين الحركة العرضية والحركة الذاتية، فأطلق الحركة الذاتية على الحركة العرضية،فقال:الجالس في الطائرة متحرك. يقصد أنه متحرك بحركة ذاتية.وهذا كذب أي مخالف للواقع.ثم قال:(وكل متحرك(أي بحركة ذاتية)لا يثبت في محل واحد) وهذا حق،فالمقدمة الكبرى صادقة.

فكذب النتيجة إنما جاء من كذب الصغرى وذلك لالتباسها بالصادقة.أي التباس الحركة العرضية بالحركة الذاتية وعدم التفريق بينهما.وسبب هذا الالتباس هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد ولولا هذا الاشتراك لما وقع هذا الالتباس والاشتباه.

ب) جعل النتيجة إحدى المقدمتين. وهذا هو المسمى عندهم بالمصادرة على المطلوب.وذلك بأن يريد القائس أن يستدل على قضية ما فيأتي بقياس ويجعل إحدى مقدمتيه نفس القضية المطلوب الاستدلال عليها لكن لا يأتي بها بلفظها وإنما يعبر عنها بمرادفها حتى يلبس على خصمه لأنه لو لم يغير فيها لما انطلى ذلك على أحد.

مثال ذلك:(هذه نقلة. وكل نقلة حركة-إذن:هذه حركة). فالنتيجة وهي:هذه حركة هي نفس المقدمة الصغرى.(أي:هذه نقلة=هذه حركة).لأن النقلة بضم النون:مرادفة للحركة.فالقائس جعل النتيجة نفس الصغرى إلا أنه غير محمولها بمرادفه ليدخل اللبس على السامع.

وهذا المثال لجعل النتيجة نفس الصغرى ومثال جعل النتيجة نفس الكبرى:(كل انسان بشر.وكل بشر ناطق-إذن كل إنسان ناطق) فالنتيجة وهي كل إنسان ناطق نفس المقدمة الكبرى إلا أنه غير موضوعها و هو لفظ إنسان بمرادفه وهو لفظ بشر.

#ملاحظة: اعترض على الناظم-رحمه الله-في جعله المصادرة على المطلوب من صور الخطإ في المادة من جهة كذب إحدى المقدمتين بسبب التباسها بمقدمة صادقة.

واعلم أولا أن المناطقة اختلفوا في المصادرة على المطلوب هل الخطأ فيها راجع إلى الصورة أو إلى المادة.فاختار بعضهم ومنهم الناظم أن الخطأ فيها راجع إلى المادة.لأن الصورةلم تفقد شيئا وإنما مادة هذا القياس هي التي فقدت شرطا من شروطها وهو عدم مغايرتها للنتيجة.لأن من قيود القياس كما سبق أن تكون النتيجة فيه مغايرة للمقدمتين.

فسلم الشراح للناظم أن الخطأ في المصادرة راجع إلى مادة القياس لكن قالوا الخطأ فيها ليس من الجهة التي ذكرها الناظم-رحمه الله-وهي كذب إحدى المقدمتين لأن مقدمتي هذا القياس صادقتان،وإنما الخطأ في المادة من جهة فقدها شرطا من شروطها وهو مغايرتها

للنتيجة.فكان من الأولى أن يفرد الناظم-رحمه الله-هذه الصورة عن صور التباس الكاذبة بالصادقة ويجعلها قسما مستقلا من أقسام خطإ المادة.وقد حاول بعض شراح هذا النظم تصحيح كلام الناظم فانظره إن شئت.

ج)إعطاء الجنس حكم نوعه.مثاله:(الفرس حيوان.وكل حيوان ناطق-إذن:كل فرس ناطق) فهذه النتيجة كاذبة وسبب كذبها راجع إلى مادة القياس من جهة المعنى وهو كون الكبرى كاذبة وسبب كذبها التباسها بالصادقة،وذلك أن القائس لما رأى أن كل ناطق حيوان توهم أنه لا حيوان إلا الناطق فعكسها كلية موجبة فكانت كاذبة وترتب على ذلك كذب النتيجة. وهي: كل فرس ناطق.فسبب كذب النتيجة هو الحكم على الجنس الذي هو الحيوان بحكم النوع لأن بعض الحيوان ناطق الذي هو الإنسان.وليس كل حيوان ناطق.ولكن القائس توهم أن عكس الكلية الموجبة يكون كلية.فحكم على الحيوان الذي هو جنس بحكم الإنسان الذي هو نوع من أنواعه.وهذا يسمى عندهم بإيهام العكس،ويقع غالبا في عكس الكلية الموجبة كلية.

د)إجراء غير القطعي في البرهان مجراه.

قد تقدم لنا أن المقدمات نوعان:قطعية(يقينية) وظنية.وأن القطعية ستة أنواع والظنية سبعة أنواع.وقد تقدم لنا أيضا أن البرهان لا يتألف إلا من القطعيات فلا يصح جعل مقدمة من مقدمات البرهان غير قطعية لأن البرهان إنما يؤتى به لإنتاج القطعي فلو ألف من غير القطعي لأنتج الظني. ولكن القائس قد يجعل مقدمة من مقدماته غير قطعية لتنزيله إياها منزلة القطعية.

مثاله:أن يقول القائس وهو في مقام البرهان يريد أن يحتج فيه على كون فلان من العلماء:(فلان يتكلم بألفاظ العلماء. وكل من يتكلم بألفاظ العلماء عالم-إذن:فلان عالم). فهذه النتيجة غير قطعية بل هي ظنية فلم تكن مناسبة للمقام لأن الكلام هنا في مقام يطلب فيه القطع وليس الظن. فكانت نتيجة هذا القياس غير وافية بالغرض الذي جيء من أجله

بهذا القياس.وإنما كانت النتيجة ظنية لأن المقدمة الكبرى من القياس ظنية وهي:كل من يتكلم بألفاظ العلماء عالم. لأنه ليس كل من يتكلم بألفاظ العلم يكون عالما فقد يكون مجرد حافظ وناقل لها،أو يريد التشبه بهم.

واعلم أن المناطقة حكموا على هذه النتيجة الظنية بأنها كاذبة مع أنها غير مقطوع بكذبها غاية ما فيها أنها ظنية والظنية قد تكون صادقة و إنما قطعوا بكذبها لأن القائس يقطع بهذه النتيجة فهو يريد أن يقول:إن فلانا عالم قطعا بدليل أنه يتكلم بكلام العلام وهذا غير مقطوع به في الواقع فحصل الكذب بهذا الاعتبار.وإنما وقع له هذا الكذب بسبب أنه نزل المقدمة الكبرى الظنية منزلة القطعية لالتباسها بها.

وما تقدم هو معنى قول الناظم-رحمه الله-:(وفي المعاني)أي والخطأ في المادة من جهة المعنى.(لالتباس الكاذبه بذات صدق) أي يكون لكذب إحدى المقدمتين بسبب التباسها بمقدمة صادقة.(فافهم المخاطبة)تكميل للبيت.(كمثل جعل العرضي كالذاتي)أي جعل ما يقع بالواسطة مثل ما يقع بالذات وهذا الكذب فيه ظاهر كا بينا.(أو ناتج إحدى المقدمات)أي أن تجعل النتيجة مقدمة صغرى أو كبرى.(والحكم للجنس بحكم النوع) أي أو كمثل الحكم على الجنس بحكم النوع.وقد بينا ما فيه من الكذب.وبينا وجه الالتباس فيه.(وجعل غير القطعي كالقطعي)أي أو كمثل تنزيل المقدمات غير القطعية منزلة القطعية.

٢-الخطأ في الصورة(الصوري).

الخطأ الصوري هو الواقع في صورة القياس(هيئته). ويرجع إلى أمرين:

١) الخروج عن نظام الأشكال الأربعة.

وذلك بأن لم يوجد فيه الحد الأوسط،وعدم وجود الحد الأوسط له صورتان:

أ)أن لا يوجد لفظا ولا معنى.ومن أمثلته:(كل إنسان حيوان. وكل حجر جماد). فهذا القياس فاسد وفساده من جهة الصورة لعدم تكرر الحد الوسط فيه.وليس من جهة المادة لأن كلا من مقدمتيه صادقة.وهذا القياس لا يعطي نتيجة،بل لا يسمى قياسا أصلا.لأن

القياس لابد أن يشتمل على ثلاثة حدود.تتكون منها المقدمة الصغرى والكبرى وهذا لا يحصل إلا بعد حصول صورة القياس وهنا لم تحصل صورته لعدم وجود الحد المكرر.

ب) أن يوجد الحد المكرر في اللفظ فقط.ومن أمثلته:أن تقول عن صورة فرس مرسومة على الحائط:(هذا فرس.وكل فرس صهال-إذن:هذا صهال). فهذه النتيجة كاذبة(مخالفة للواقع لأن الصورة لا يقع منها ذلك) وكذب هذه النتيجة ليس راجعا لمادة القياس فالمقدمة الصغرى(هذا فرس) صادقة غاية ما في الأمر أنك عبرت عن تلك الصورة بلفظ الفرس مجازا من باب الاستعارة وهذا جائز لغة وليس فيه كذب.والمقدمة الكبرى(كل فرس صهال) صادقة أيضا. إذن لا يوجد أي خلل في مادة هذا القياس.فمن أين جاء الفساد في هذا القياس حتى كانت النتبجة فاسدة؟! والجواب:أن الفساد لابد أن يكون في صورة هذا القياس لأن القياس مادة وصورة فإذا كان فيه خلل ولم نجده في المادة تعين أن يكون في الصورة.والخلل في الصورة إما أن يكون بسبب عدم توفر شكل من الأشكال الأربعة إذا كان القياس اقترانيا أو عدم توفر شرط الإنتاج لهذا الشكل.وهنا هذا القياس في الظاهر اقتراني من الشكل الأول وقد توفر فيه شرط الإنتاج وهو:إيجاب الصغرى وكلية الكبرى.ومع ذلك كانت النتيجة كاذبة،إذن الخلل ليس في الشرط وإنما في عدم وجود الشكل من أصله. وبالفعل هذا التركيب ليس على شكل من الأشكال الأربعة وذاك لعدم توفر الحد الأوسط فيه لأن لفظ الفرس فيه لم يقصد به ما قصد به في الكبرى فالمعنى مختلف وبالتالي لا يوجد الحد الوسط في هذا التركيب.

وكان من المفروض أن لا يسمى هذا التركيب قياسا ولكنهم سموه بذلك لأنه يشبه القياس في الظاهر حيث وجد فيه ثلاثة ألفاظ واحد منها متكرر.فلما اشتبه بالقياس في اللفظ أطلقوا عليه لفظ القياس من باب المجاز بالاستعارة.وإلا فهو في حقيقة الأمر ليس بقياس لأن القياس هو المستلزم للنتيجة وهذا لا نتيجة له.

٢) **تخلف شرط من شروط انتاجه.**

وذلك بأن نريد الاستدلال على قضية ما بقياس اقتراني فنأتي بقياس على شكل من أشكاله الأربعة ويكون كل من مقدمته الصغرى والكبرى صادقة غير أننا لا نأتي به على ضرب من ضروبه المنتجة وإنما نأتي به على ضرب عقيم بأن لا تتوفر فيه شروط الإنتاج لذلك الشكل. مثل أن نقول:(لاشيء من الإنسان بحجر.وكل حجر جسم-إذن:لاشيء من الإنسان بجسم) فهذه النتيجة كاذبة مع أن المادة صحيحة لصدق المقدمتين إذن الخلل في الصورة لكن ليس من جهة عدم تكرر الحد الوسط لأنه متكرر وإنما من جهة عدم توفر شرط الإنتاج لأن هذا القياس من الشكل الأول وهو لا ينتج إلا بشرط إيجاب الصغرى وكلية الكبرى وهنا الصغرى غير موجبة فهو من الضروب العقيمة للشكل الأول.

وما قيل في القياس الاقتراني يقال في القياس الاستثنائي إذا استدللنا على قضية ما بقياس استثنائي وجئنا بضرب عقيم منه فكذبت النتيجة فإن كذبها يكون بسبب خلل في الصورة من جهة عدم توفر شرط الإنتاج.

وهذا تفصيل معنى قول الناظم-رحمه الله-:(والثاني)أي والخطأ الصوري في القياس يحصل بأحد أمرين أشار لأولهما بقوله:(كالخروج عن أشكاله) بأن لا يتوفر الحد الأوسط.وأشار لثانيهما بقوله:(وترك شرط النتج من إكماله)بأن يكون من الضروب العقيمة.

وإلى هنا نكون بحمد الله ومنته قد أتممنا شرح هذه المنظومة المباركة ولم يبق لنا إلا شرح أبيات الخاتمة والمقدمة فالحمد لله أولا و آخرا ونسأل الله العلي العظيم أن ينفع بهذا الشرح كل من يطالعه من أبناء المسلمين كما نفع بأصله وأن يكون فاتحا لباب هذا العلم،وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.والبركة في الأوقات والثبات على الحق إلى الممات إنه ولي ذلك والقادر عليه وإنه حسبي ونعم الوكيل.

[الكلام على خاتمة متن الأخضري]

¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤¤

قال الناظم-رحمه الله-:

[[هذ اتمام الغرض المقصود ■ من أمهات المنطق المحمود]]

[[قد انتهى بحمد رب الفلق ■ ما رمته من فن علم المنطق]]

الشرح: يخبر الناظم-رحمه الله-في هذين البيتين: أنه قد أتم بحمد الله وتوفيقه ما أراد نظمه من القواعد الأساسية لعلم المنطق المحمود تعلمه وتعليمه وإنما كان محمودا لأنه وسيلة لتنظيم الأفكار وحفظها من الوقوع في الخطإ عند مراعاته وتطبيقه. ثم قال:

[[نظمه العبد الذليل المفتقر●لرحمة المولى العظيم المقتدر]]

[[الأخضري عابد الرحمان ●المرتجي من ربه المنان]]

[[مغفرة تحيط بالذنوب ●وتكشف الغطا عن القلوب]]

[[وأن يثبـــــــنا بجنة العل ●فإنه أكرم من تفضلا]]

الشرح:

في هذه الأبيات عرف الناظم–رحمه الله–بنفسه ودعا الله سبحانه دعاء المنكسر الذليل أن يمن عليه بالرحمة والمغفرة لجميع ذنوبه مغفرة تكون سببا في جلاء بصيرته وتنوير سريرته كما طلب منه سبحانه أن يتمم عليه منته بأن يثيبه على ما وفقه إليه من الأعمال الصالحة ومنها نظمه لقواعد هذا العلم.ومما يدل على كمال بصيرة الناظم–رحمه الله–أنه لم يطلب بعمله ثواب الدنيا لأنه يعلم أن الله سبحانه قد فرغ من قسمتها بين عباده في الأزل وإنما طلب بعمله الذي وفق له الجنة التي هي محل رحمة الله ورضوانه الأبدي السرمدي. ثم قال:

[[وكن أخي للمبتدي مسامحا ■ وكن لإصلاح الفساد ناصحا]]

[[وأصلح الفساد بالتأمل ■ وإن بديهة فلا تبدل]]

[[إذ قيل كم مزيف صحيحا ■ لأجل كون فهمه قبيحا]]

الشرح:

يعتذر في هذه الأبيات عما قد يوجد في منظومة من الأخطاء الغير المقصودة.فيطلب من العلماء الذين قد يطلعون على هذه المنظومة ويجدون فيها بعض الأخطاء أن ينصحوا له بتصحيحها إن كانت أخطاء ظاهرة قد تخفى على طالب العلم أما الأخطاء التي لا تخفى على أحد فلم يأذن الناظم-رحمه الله-بتصحيحها وإنما يشار إليها فقط بأن تكتب على هامش الصفحة مثلا.والناظم-رحمه الله-لم يأذن لجميع الطلبة بالتصحيح وإنما أذن للمنصفين منهم بعد التأمل والتدقيق فإن التسرع في الحكم بالخطإ من دأب مرضى القلوب عافانا الله من ذلك ورزقنا حسن النية والتأدب مع العلماء والمربين.

ثم قال:

[[وقل لمن لم ينتصف لمقصدي■ العذر حق واجب للمبتدي]]

[[ولبني إحدى وعشرين سنه ■معذرة مقبولة مستحسنه]]

[[لاسيما في عاشر القرون ■ ذي الجهل والفساد والفتون]]

الشرح:

ذكر في هذه الأبيات أن قبول عذر الناظم-رحمه الله- واجب على العلماء وليس فضيلة منهم وذلك لاتصاف الناظم-رحمه الله- بثلاثة أمور: **الأمر الأول:** أنه كان صغير السن وقت تأليفه لهذه المنظومة فقد كان سنه حينذاك إحدى وعشرون سنة.

الأمر الثاني: أنه مبتدئ في هذا العلم مازال في بداية الطلب له. الأمر الثالث: أنه كان يعيش في زمن كثر فيه الجهل وعم فيه الفساد واشتدت فيه الفتن. فقد كان-رحمه الله- يعيش في القرن العاشر الهجري.وكان يموج بالفتن ومن ذلك ضعف المسلمين وطغيان الكافرين فقل فيه طلب العلم وزهد الكثير فيه.ومن كان هذا حاله ينبغي أن يشفق عليه وأن يلتمس له العذر وأن يقبل منه بل ينبغي أن ينظر إلى عمله مهما كان يسيرا بعين الإكبار والرضى. ثم قال:

[[وكان في أوائل المحرم ■ تأليف هذا الرجز المنظم]]

[[من سنة إحدى وأربعين ■ من بعد تسعة من المئين]]

الشرح:

يبين-رحمه الله-في هذين البيتين: أنه تم تأليفه لهذه المنظومة في بداية المحرم من سنة إحدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية.

ثم قال:

[[ثم الصلاة والسلام سرمدا ■ على رسول الله خير من هدى]]

[[وآله و صحبه الثقاة ■ السالكين سبل النجاة]]

[[ما قطعت شمس النهار أبرجا ■ وطلع البدر المنير في الدجى]]

الشرح:

ختم الناظم-رحمه الله- منظومته بالطلب من الله سبحانه أن يصلي ويسلم على رسول الهدى-صلوات ربي وسلامه عليه-وعلى آله وصحابته الكرام مادامت الدنيا قائمة ونظامها مستمر.

انتهى شرحنا لهذه المنظومة المباركة راجين من الله سبحانه أن يتقبلها منا وأن يثيبنا عليها بالعافية في الدارين نحن وأحبابنا وكل من تعلق قلبه بناوجميع المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات.وصلى الله على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وأصحابه وجميع المحبين والمحبات له من أمته المهتدية بهديه والمقتفية أثره والسائرة على خطاه إلى يوم الوقوف بين يدي علام الغيوب.

انتهى

كتبه أخوكم الشيخ الصادق البرجي